الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion

مطبوعة مقدمة لفائدة طلبة الليسانس و الماستر

بعنوان

محاضرات في المحاسبة الوطنية

مع أمثلة تطبيقية

إعداد الدكتور: علام عثمان

2015/2014

فهرس المحتويات

العنوان.	الصفحة
فهرس المحتويات.	2
تقديم.	7
المحور الأول: الإطار التاريخي لتطور المحاسبة الوطنية	8
أولا - إسهامات المدارس الاقتصادية .	8
1- مساهمة التجاريون .	8
2- مساهمة الفيزيوقراطيون (الطبيعيون).	9
3- مساهمة الكلاسيك.	9
4- مساهمات كينز.	11
ثانيا :الإطار العام للمحاسبة الوطنية.	13
1- تعريف المحاسبة الوطنية .	13
2- أهداف المحاسبة الوطنية.	14
3- استخدامات و وظائف المحاسبة الوطنية .	15
4- أوجه التشابه و الاختلاف بين المحاسبة الوطنية و المالية .	16
المحور الثاني :الأنظمة الدولية للمحاسبة الوطنية.	18
أولا - نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة " SCN ".	19
1- الأساس الفكري لنظام SCN .	19
2-نظام المحاسبة الوطنية لسنة 1953.	21
3- نظام الحسابات الوطنية SCN-1968 .	22
4- نظام الحسابات الوطنية SCN-1993	24
5- نظام الحسابات الوطنية SCN-2008	26
ثانيا - نظام المحاسبة حسب الناتج SCPM .	27
المحور الثالث: الإطار العام لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية	29
أولا: تطبيق نظام SCEA .	29
1- تحديد مجال الإنتاج.	30

2- تقييم الإنتاج في نظام SCEA.	31
3- التحديد المكاني و الزمني لنظام SCEA .	34
ثانيا: العمليات و الأعوان الاقتصادية.	36
1- الأعوان الاقتصادية.	36
التطبيق 01 .	
2-العمليات الاقتصادية.	39
المحور الرابع: عمليات الإنتاج و مجمعاتها الأساسية	41
أولا- تحليل العمليات على السلع و الخدمات.	42
1- الإنتاج.	42
2- الواردات .	43
3- الاستهلاك النهائي.	43
4- الاستهلاك الإنتاجي أو الوسيط.	43
5- التغير في المخزون.	44
6- التراكم الخام للأصول الثابتة.	44
7- الصادرات.	44
ثانيا- ميزانية الموارد و الاستخدمات للوطن.	44
1- موارد الوطن.	45
2- استخدمات الوطن.	45
3- ميزانية الوطن.	45
التطبيق 02 .	46
ثالثا- تلخيص العمليات على السلع و الخدمات.	48
1- الإنتاج الكلي الخام PTB .	48
2- الإنتاج الداخلي الخام La PIB.	48
التطبيق 03.	49

المحور الخامس: عمليات التوزيع و مجمعات المداخيل الأساسية	54
أولا - تحليل عمليات التوزيع.	55
1- عمليات توزيع المداخيل المنتجة.	55
2- عمليات توزيع المداخيل غير المنتجة.	57
ثانيا - مجمعات المداخيل.	58
1- الدخل الداخلي.	58
2- الدخل الوطني.	59
3- الدخل الوطني المتاح.	60
4- الدخل النقدي الوطني المتاح .	61
5- التراكم الخام للوطن.	63
التطبيق رقم 04.	64
المحور السادس: حسابات القطاعات المؤسسية	69
أولا - حساب الإنتاج.	70
ثانيا - حساب الاستغلال.	71
ثالثا - حساب المداخيل و النفقات.	71
رابعا - حساب التراكم.	72
خامسا - حساب العمليات مع الخارج.	74
سادسا - الحساب المالي.	75
التطبيق رقم 05.	76
المحور السابع: الجداول المركزية	84
أولا - الجدول الاقتصادي الكلي.	85
1- الهيكل العام للجدول الاقتصادي الكلي TEE.	85
2- استخدامات الجدول الاقتصادي الكلي TEE.	88

التطبيق رقم 06 .	89
ثانيا - جدول المدخلات و المخرجات.	93
1- السياق التاريخي لجدول المدخلات – المخرجات.	93
2- الإطار العام لجدول المدخلات – المخرجات.	94
3- استخدام جدول TES في التنبؤ الاقتصادي.	98
التطبيق رقم 07.	102
قائمة المراجع.	104
الملاحق.	107

تقديم المطبوعة:

تطرقنا من خلال محاور هذه المطبوعة لدراسة الجهود الفكرية التي بذلت من اجل تطوير مفهوم المحاسبة الوطنية عبر مختلف المدارس الاقتصادية، وقد توجت هذه الجهود باعتماد أنظمة دولية للمحاسبة الوطنية وفي مقدمتها نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة. وعلى المستوى الوطني اعتمدت الجزائر على نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية SCEA كنظام للحسابات الوطنية، حيث تمت الإشارة إلي الإطار المفاهيمي للنظام من خلال دراسة مجال المحاسبة الوطنية وفقا لنظام SCEA الذي يتضمن الإشارة لمجال الإنتاج، الأعوان الاقتصادية، العمليات الاقتصادية. وبعد ذلك تناولنا الإطار المحاسبي لنظام SCEA الذي يرتكز بشكل أساسي على حسابات القطاعات المؤسسية و الجداول المركزية التي من أهمها الجدول الاقتصادي الكلي و جدول المدخلات و المخرجات.

وقد اعتمدنا في إعداد هذه المطبوعة على عنصري التبسيط و الإيجاز في عرض المفاهيم العامة المتعلقة بالمحاسبة الوطنية وذلك تماشيا مع خصائص التكوين في ظل نظام L.M.D، حيث يدرس مقياس المحاسبة الوطنية خلال سداسي واحد فقط، وهو ما يتطلب اعتماد أسلوب العرض الدقيق و البسيط حتى يتسنى لنا الإلمام بكل جوانب المقياس خلال سداسي.

ومقياس المحاسبة الوطنية هو مقياس يرتبط و يكمل مقياس الاقتصاد الكلي الذي يهتم بدراسة و تحليل النشاط الاقتصادي للوطن، حيث تبرز أهمية المحاسبة الوطنية باعتبارها تسمح لنا بتفسير و تحليل وضعية النشاط الاقتصادي خلال الفترات الحالية و السابقة، كما تساعدنا في عملية اتخاذ القرارات و وضع السياسات و تسمح لنا أيضا بالقيام بعملية التنبؤ للفترات اللاحقة.

هذه المطبوعة موجهة لطلبة الليسانس و الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، وبشكل أساسي في تخصصات : اقتصاد نقدي و بنكي، مالية، تسيير المؤسسات، اقتصاد كمي، بنوك و تأمينات، محاسبة، الإدارة المالية ...الخ.

المحور الأول: الإطار التاريخي لتطور المحاسبة الوطنية

المحور الأول: الإطار التاريخي لتطور المحاسبة الوطنية

إن المحاسبة الوطنية وفق ما هو متعارف عليه حاليا لم تنشأ من العدم، حيث كانت هناك العديد من الإرهاصات الفكرية عبر مختلف المراحل التاريخية بدءا بالقرن الخامس عشر إلي يومنا، ونتيجة لذلك نقول بأن المحاسبة الوطنية وفق ما هو متعارف عليه حاليا تعتبر نتاج جهد فكري ساهم فيه العديد من المفكرين الذين ينتمون لمختلف المدارس الاقتصادية.

اولا - اسهامات المدارس الاقتصادية :

إن العديد من القرارات الجماعية و الفردية تحدد دائما التطور الاقتصادي لأي دولة و من خلال وجود العلاقة المترابطة بين الإنتاج الإجمالي من جهة و الاستخدام الإجمالي لهذا الإنتاج من جهة أخرى ظهر ما يسمى بالمحاسبة الوطنية حيث تعتبر هذه الأخيرة بمثابة تجميع المعطيات و الإحصائيات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي على الصعيد الكلي ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن تبلور مفهوم المحاسبة الوطنية تماشي مع تطور الفكر الاقتصادي لمختلف المدارس. ففي سنة 1494 ساهمت كتابات العالم الايطالي **لوكا باسيليو** الذي اوجد طريقة القيد المزدوج في تطور الفكر الاقتصادي في مجال المحاسبة الوطنية[1]، وبعد ذلك جاءت المدارس الفكرية الشهيرة لتساهم هي الأخرى في إضافة جملة من المفاهيم و الآراء للفكر البشري المتراكم، ويمكن عرض ابرز مساهمات المدارس الفكرية فيما يتعلق بالمحاسبة الوطنية من خلال:

1- مساهمة التجاريون :

نادي التجاريون بضرورة العمل على زيادة رصيد البلد من الثروة من خلال قولهم بضرورة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي عن طريق تنظيم و مراقبة التجارة الخارجية بهدف تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات من خلال فرض ضرائب و وضع قيود كمية لجعل الميزان التجاري دائما في حالة فائض، كما اعتبر التجاريون أن الصناعة و التجارة أساس النشاط الاقتصادي، واهتموا أيضا بتنظيم وتوسيع العلاقات الخارجية لتوسيع تجارتهم، وضمن هذا الإطار قام **"وليام بيتي William Petty"** بأول محاولة لتقدير الدخل القومي لانجلترا سنة 1662م حيث اعتبر الدخل مرادفا للثروة الوطنية يتحقق من خلال العائد المتأتي من الأرض و الملكية و العمل، وفي سنة 1696 قدم **غريجوري كينغ GREGORY KING** دراسة مهمة في محاولة لتقدير الدخل القومي والانفاق الوطني لإنجلترا حيث ادخل مفهوما أخر يتضمنه الدخل يتمثل في الادخار، ثم تبعها بتقديرات مقارنة لنفس المجمعين بالنسبة لفرنسا وهولندا.

[1] حسن احمد حزوري، **حسابات قومية** ، دروس لطلاب السنة الثالثة تخصص إدارة الأعمال و العلوم المالية و المصرفية ، جامعة حلب 2006 – 2007 ، ص 2 .

2- مساهمة الفيزيوقراطيون (الطبيعيون):

اعتمد الفيزيوقراطيون في تحليلهم الاقتصادي على فكرة أساسية تعتبر أن القطاع الزراعي هو القطاع الإنتاجي الوحيد، وهو بذلك المصدر الأساسي لإحداث التطور من خلال زيادة رأس المال الزراعي واستخدام الوسائل المتطورة والتقنيات الحديثة لتحقيق تقدم يتم من خلاله توسيع الاستثمارات في ظل حرية النشاط الاقتصادي[1]، ويعتبر الطبيب **فرنسوا كيني** احد أهم رواد هذا التيار حيث نجح سنة 1758 في تمثيل و تحليل مصادر تشكيل و توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع- فئة الفلاحين، فئة الملاك، الطبقة العقيمة ممثلة في حرفيين - وفق ما جاء في مؤلفه الجدول الاقتصادي "Le Tableau Economique " الذي يعتبر أول محاولة لتصوير و تلخيص النشاط الاقتصادي ضمن إطار منظم على شكل تدفقات للدخل ينطلق من طبقة المزارعين التي تعتبر الطبقة المنتجة ثم يذهب لفائدة الملاك و الحكام وفي النهاية يذهب إلي الصناع و أصحاب الحرف، وبعد ذلك جاءت محاولة العالم الكيميائي انتوان لوران دو لافوازيية "Antoine Laurant de Lavoisier" سنة 1791 حيث قام بدراسة الزراعة في فرنسا ثم قام بعرضها على شكل حسابات سنوية ضمن جداول سميت بجداول الرفاه العام.

3- مساهمة الكلاسيك:

ارتكز التحليل الكلاسيكي على جملة من الفرضيات و المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الذي ينطلق من الملكية الخاصة ويتميز بحالة الاستخدام التام للموارد، مع وجود المنافسة التامة في الأسواق في ظل الحرية الاقتصادية مع توافق المصلحتين الخاصة و العامة[2]، وبما أن الرأسمالي هو أساس النشاط الاقتصادي فقد اتجه التحليل الكلاسيكي إلي البحث في أسباب نمو الدخل في الأجل الطويل، كما اهتم الكلاسيك بشرح كيفية تشكيل الدخل و كيفية توزيعه بين مختلف فئات المجتمع، وتتمثل أهم مساهمات المدرسة الكلاسيكية فيما توصل إليه كل من ادم سميث و ريكاردو وذلك وفق ما يلي:

ا – ادم سميث[3] :عبر ادم سميث عن أفكاره الاقتصادية من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم سنة 1776، حيث شكلت هذه الأفكار بداية التفكير الاقتصادي المنظم فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي الذي يتحدد حسب ادم سميث بزيادة رأس المال ونمو السكان ورفع إنتاجية العمل وحرية التجارة الدولية[4]، وتمحورت أهم أراء ادم سميث وفق ما يلي :

---

[1] Alain Samuelson, **les grands courants de la pensée économique**", ONU 2eme édition, Alger 1993, P 20-40.

[2] فليح فارس حسن، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي ط1، عمان 2006،ص 103 – 104 .

[3] A .Smith اقتصادي انجليزي من أصل اسكتلندي من رواد المدرسة الكلاسيكية ، ولد سنة 1723 م عمل كأستاذ في الفلاسفة و اهتم بمجالات عديدة ، صاحب كتاب البحث عن ثروة الأمم ، توفي سنة 1790 .

[4] إسماعيل شعباني ، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار هومة، الجزائر 1997،ص55 .

- التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للنمو و يجب أن يسبق تقسيم العمل، فالرأسمالي أساس النمو لأنه يقوم بالادخار وينتج عن ذلك ارتفاع معدل الاستثمار مما يؤدي إلي تحقيق دخل مرتفع وتساهم هذه الآلية في زيادة الناتج الوطني[1] .
- تنفيذ الاستثمارات يرجع إلي توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح و أن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد في ظل الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة إلا في مجال الخدمات العامة.
- تقسيم العمل يشكل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدي أدم سميث حيث يؤدي إلي رفع كفاءة القوي المنتجة مما يساهم في رفع إنتاجية العمل من خلال رفع مهارة العاملين وتقليل الوقت اللازم لإنتاج وحدة واحدة.
- الطلب على السلع الاستهلاكية و المواد الإنتاجية يفعل النشاط الاقتصادي خصوصا مع تحسن وتطور طرق الإنتاج.

ب- د.ريكاردو[2]: يعتبر ريكاردو أن الزراعة تعد أهم قطاع اقتصادي لكونها تساهم في توفير الغذاء للبشر الذين تتزايد اعددهم، في حين نجد بأن الزراعة ترتبط بالأرض وهي تخضع لقانون تناقص الغلة، ونتيجة لذلك فقد أشار لإمكانية اجتناب تناقص الغلة من خلال استخدام الأساليب و الطرق و المعدات الزراعية الحديثة، وبهذا تساهم الزراعة في عملية النمو و التطور[3]، وارتبطت هذه الفكرة الأساسية بأفكار أخري عند ريكاردو جاءت كما يلي:

- ينطلق ريكاردو في تحليليه للنمو من خلال تقسيمه للمجتمع إلي ثلاث فئات رئيسية، الرأسماليون، العمال وملاك الأراضي، حيث ينشأ عن هذا التقسيم التوزيع النسبي للدخل على هذه الفئات.
- أكد ريكاردو على أهمية الرأسمالي في النشاط الاقتصادي باعتباره يستخدم أحسن الطرق الإنتاجية لتعظيم الربح، وبعد ذلك يعاد استثمار الأرباح في تدعيم المشاريع القائمة أو إنشاء مشاريع جديدة.
- اعتبر بأن الربح يشكل نسبة معتبرة من الدخل الوطني، وعليه فكلما زادت الأرباح زاد معدل تراكم رأس المال وبالتالي زيادة الاستثمارات مما يؤدي في الأخير إلي حدوث نمو وتقدم اقتصادي.
- أشار ريكاردو لأهمية تقسيم العمل و التخصص الدولي وفقا للمزايا النسبية على نمو الاقتصاد وزيادة معدل التبادل الدولي، كما تطرق لعدم ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و أكد على أهمية تخفيض الضرائب خصوصا في القطاع الصناعي بهدف دعم وتشجيع الرأسمالي[4].

---

[1] Alain Samuelson, op cit, P 52-60.

[2] D.Ricardo اقتصادي انجليزي من أصل هولندي ولد سنة 1772 ، اهتم بالمجال الاقتصادي و السياسة و اشتغل سمسارا في البورصة ، توفي سنة 1823 .

[3] فليح فارس حسن،مرجع سابق ،ص 103 – 104.

[4] عبد الجبار حمد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي**، دار وائل للنشر ط1 ، عمان 2001 ،ص 75 – 76 .

من خلال عرض ما سبق نستنتج بأن مساهمة الكلاسيك في إثراء المحاسبة الوطنية لم تكن مباشرة، حيث كانت هناك بعض الأفكار التي ترتبط بشكل غير مباشر بمفاهيم المحاسبة الوطنية مثلما تطرق لذلك كل من ادم سميث و ريكاردو عند الإشارة للدخل و كيفية توزيعه.

وفيما يتعلق بالكلاسيك الجدد new - classiques وفي مقدمتهم الفريد مارشال و كارل منجر و ولراس وغيرهم الذين اهتموا كثيرا بالتحليل الاقتصادي الجزئي وتجاهلوا كل ما يتعلق بالمحاسبة الوطنية لأنهم اعتبروا الاهتمام بالمؤسسات و المشاريع الفردية يعتبر أساس تحقيق التقدم الاقتصادي، ونتيجة لذلك فلم تكن لهم أية مساهمات في إثراء و تطوير مفهوم المحاسبة الوطنية.

4- مساهمات كينز:

بعد الحرب العالمية الأولي عمل بعض الاقتصاديين على إيجاد طرق ونماذج لتقدير الدخل الوطني مثل العمل الذي قام به كل من كوزنتز في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1920 و بولاي ستامب في بريطانيا سنة 1924. وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 تم التأكيد على أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بتحقيق التوازن العام.

وفي هذا الإطار جاءت الأفكار التي طرحها كينز لتحدث تحولا عميقا في الفكر الاقتصادي، حيث تناول كينز النشاط الاقتصادي من منظور كلي وعبر عن أفكاره التي أحدثت ثورة في الفكر الاقتصادي و اتسمت بالعمق والشمول من خلال العديد من مؤلفاته وأشهرها " **النظرية العامة في الاستخدام والنقود والفائدة**" الذي نشر سنة 1936 واهتم بالاقتصاد وبحث في الشروط الأساسية اللازمة لنموه، وأكد على أن الطلب الفعال يمثل المحور والشرط الأساسي لنمو الاقتصاد، وقد تمحورت أهم الأفكار التي جاء بها كينز وفق ما يلي[1] :

- اعتبر كينز الدخل الكلي دالة في مستوي التشغيل، كما أن التشغيل هو أيضا دالة تابعة للطلب الفعال المكون من طلب استهلاكي و أخر استثماري. وبهذا يكون الطلب الفعال المحدد الأساسي للنشاط الاقتصادي، كما أوجد كينز علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق على طبيعة هذه العلاقة مصطلح "المضاعف " الذي يبين أثر الاستثمار في نمو الدخل.
- أعطى كينز للدولة وظيفة اقتصادية تهدف إلي رفع مستوى الاستخدام ومحاربة البطالة، كما بحث في الأساليب التي تساعد في خفض نسبة البطالة والحد من أثارها السلبية على عملية النمو، فالبطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال وللتقليص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق.
- تطرق كينز لضرورة محاربة الاحتكار بشكل عام وخاصة في مجال الاختراعات الصناعية لأنه يقلص الطلب، كما أكد علي أهمية الطلب العام أو الإنفاق الحكومي في رفع مستوى الاستخدام من خلال برامج الأشغال و المشاريع العامة.

[1] Alain Samuelson, op cit, P .440-408.

- أعطي أهمية كبيرة للنقود في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التوازن العام بعكس الكلاسيك الذين اعتبروها حيادية.

والملاحظ أن الأفكار التي جاء بها كينز ترتبط بشكل مباشر بدراسة وتحليل الاقتصاد الوطني من خلال المجمعات الأساسية التي تعبر عن ثلاث وظائف رئيسية وهي: الإنتاج، التوزيع و الإنفاق[1]. حيث يعبر عن هذه الوظائف من خلال مجاميع مهمة كالإنتاج الداخلي الخام، الاستهلاك النهائي الإجمالي، إجمالي الاستثمار ... الخ، وبهذا تعتبر أفكار كينز بمثابة إضافة حقيقة لكل ما يرتبط بالحسابات الوطنية.

وانطلاقا من الأفكار الكينزية أضاف ويسلي ليونتيف w. leontief خلال الفترة 1935 – 1941 مساهمة كبيرة للمحاسبة الوطنية عندما صاغ نموذجه الشهير للمدخلات و المخرجات[2]. وبعد هذه الفترة تطورت مفاهيم المحاسبة الوطنية بشكل كبير استجابة للتطورات الكبيرة التي حدثت على مستوى الاقتصاد العالمي.

وبعد الحرب العالمية الثانية اتجهت الأنظار نحو إعادة بناء الدول المتضررة من الحرب ثم إعادة بناء نظام المدفوعات الدولي وهو ماترجم في مؤتمر بروتن وودز في إنشاء البنك العالمي للتعمير و صندوق النقد الدولي. ثم ظهرت الحاجة الملحة جدا إلى ضرورة اعتماد نظام للمحاسبة الوطنية يقوم بتجميع مختلف البيانات الكلية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للدول، وفي هذا الإطار تم اعتماد نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة سنة 1953، وتقوم فلسفة هذا النظام من خلال كونه يعتبر أن كل نشاط يؤدي إلى إنتاج سلع و خدمات لتحقيق منفعة أو قيمة يعتبر إنتاجا وبهذا فإن هذا النظام مرتبط بشكل وثيق مع مبادئ النظام الرأسمالي. وبالموازاة مع ذلك فقد تم إنشاء نظام الحسابات حسب الناتج المادي من قبل الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي سنة 1965 ليكون هذا النظام بمثابة النظام المستمد من مبادئ الاشتراكية والتي تعتبر في أهم جواهرها أن العمل هو أساس القيمة و بهذا المفهوم فإن كل نشاط يؤدي إلى إيجاد قيمة يعتبر إنتاجا.وفي الأخير نشير إلي أن التقدم الكبير الذي طرا على مفهوم المحاسبة الوطنية منذ بداية القرن العشرين يرجع بشكل أساسي إلي ثلاث عوامل رئيسية وهي[3]:

– ساهم التطور الصناعي الكبير الذي شهدته خصوصا دول غرب أوروبا في نشوء علاقات متبادلة بين شعوب هذه الدول فنشأت معها مختلف التحديات و العقبات التنموية مما يتطلب وضع استراتجيات و رسم سياسات اقتصادية مناسبة، فظهرت بذلك الحاجة إلى مسح اقتصادي شامل لمختلف قطاعات الوطني.

[1] Sophie brana et Marie- claude bergouignan , TD de comptabilité nationale,Dunod, Paris 2011 , 3em édition, P 5.

[2] Ibid, P 10.

[3] رضا عقون، **عرض نظام معلومات المحاسبة الوطنية مع دراسة تقييميه لحالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علو م التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2003، ص 67 .

- شكلت ثورة 1917 في روسيا إطار عام لإرساء مبادئ التسيير الاشتراكي للاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على التخطيط الشامل بالاعتماد على الحسابات الاقتصادية كإحدى أدوات التدخل و التسيير.
- أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلي حدوث الكساد الكبير سنة 1929 في الدول الرأسمالي المتقدمة، ونتيجة لذلك اتضح للجميع أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي من تحقيق التوازن العام الذي لا يعتمد على آلية السوق فقط، وبهذا تعزز دور الدولة من خلال التحكم في السياسات الاقتصادية التي تقوم أساسا على جملة من الحسابات الاقتصادية التي يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرار.

ثانيا :الاطار العام للمحاسبة الوطنية

يتلخص الاطار العام للمحاسبة الوطنية في كونها تركز على هدف أساسي يتمثل في وصف النشاط الاقتصادي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة.

1- تعريف المحاسبة الوطنية :

لا يوجد تعريف عام و موحد يتفق عليه جميع المفكرين، وعليه يمكن تعريف المحاسبة الوطنية من خلال كونها:

- المحاسبة الوطنية بحسب تعريف إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة هي" **مجموعة متناسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي و الميزانيات و الجداول التي تستند إلي مجموعة من المفاهيم و التعاريف و التصنيفات و القواعد المحاسبية المتفق عليها دوليا** ". كما أنها تعرف بحسب نفس الهيئة من خلال كونها " **توفر تسجيلا شاملا و تفصيليا للأنشطة الاقتصادية المعقدة التي يضطلع بها داخل اقتصاد بلد ما وللتفاعل الذي يحدث في الأسواق أو في مكان أخر بين عوامل أو مجموعات عوامل اقتصادية مختلفة**"[1] .

- المحاسبة الوطنية **تقوم بعرض مدروس وفق إطار محاسبي منظم لمجموع المعلومات الرقمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي لدولة ما خلال فترة زمنية محددة.**

- يعرف الباحثان أقاسم قادة و عبد المجيد قدي المحاسبة الوطنية من خلال كونها تمثل " **أداة وطريقة محاسبية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية الخاصة بغية إعطاء صورة رقمية شاملة و مبسطة عن اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة**"[2].

[1] الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، الشعبة الإحصائية، **الحسابات القومية مقدمة عملية** ، دراسات في الأساليب، السلسلة واو، العدد 85 ،نيويورك 2005 ، ص 1.

[2] أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، أطلس للنشر، الجزائر، ص 7.

- المحاسبة الوطنية حسب الدكتور عبد القادر محمود رضوان تمثل " **الأداة التسجيلية و التحليلية التي تقدم صورة شاملة عن أداء لاقتصاد الوطني لبلد ما خلال فترة محددة على شكل جداول رقمية جامعة يمكن من خلالها القيام بعملية التحليل و التنبؤ بمسار الاقتصاد و اتخاذ القرارات اللازمة لإصلاحه**"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للمحاسبة الوطنية انطلاقا من كونها تمثل " **مجموعة من المبادئ و الأسس الاقتصادية و المعدات و الوسائل المحاسبية و الرياضية و الإحصائية التي تهدف إلى تجميع البيانات ذات الدلالة الاقتصادية عن النشاط الاقتصادي الكلي لدولة ما خلال فترة زمنية محددة من اجل الاستفادة منها في عملية التحليل و التنبؤ و اتخاذ القرار**".

انطلاقا مما سبق نستنتج بأن المحاسبة الوطنية تتميز بخصائص محددة، تتمثل أساسا فيما يلي:

- المحاسبة الوطنية هي طريقة للتسجيل و أداة لتصوير و وصف النشاط الاقتصادي لدولة خلال فترة زمنية محددة وليست علما قائما بحد ذاته.
- المحاسبة الوطنية نظام مصمم و مرتبط ببعضه البعض على أساس القيد المزدوج؛
- المحاسبة الوطنية تتصف بالشمولية و التكامل لأنها تدرس نشاط مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فهي تهتم بالكليات و ليس بالجزئيات، كما أنها تعتمد على تقنية المحاسبة الكلية[2].
- المحاسبة الوطنية تهتم بدراسة اقتصاد دولة ما خلال فترة محددة غالبا ما تكون سنة.
- المحاسبة الوطنية تمثل نشاط وحركة ولا تعكس وضعا ثابتا أو مركزا ماليا معينا.
- المحاسبة الوطنية تختلف عن المحاسبة المالية و لا تتفرع عنها.

2- أهداف المحاسبة الوطنية:

الحسابات الوطنية لها فوائد و أهداف عديدة بحيث تسمح بعرض و وصف النشاط الاقتصادي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة على شكل معطيات و أرقام و جداول تستخدم من طرف أصحاب القرار و الباحثين و كل المهتمين في عدة مجالات، وفيما يلي أهم أهداف المحاسبة الوطنية:

ا- تساعد المحاسبة الوطنية في إظهار العلاقة بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ومدى اعتمادها على بعضها البعض، وهو مايبرز بوضوح من خلال جدول المدخلات و المخرجات TES؛

ب- تهدف المحاسبة الوطنية لقياس كمية الدخل و تحليل مصادر الحصول عليه و كيفية توزيعه على مختلف فئات المجتمع، وهذا ما توضحه عمليات الإنتاج و التوزيع و العمليات المالية؛

[1] عبد القادر محمود رضوان، عبد القادر محمود رضوان ، **مبادئ الحسابات الإقتصادية القومية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1990، ص33.

[2] رضا عقون مرجع سابق، ص 69 .

ج- تمكننا المحاسبة الوطنية من قياس و تحليل كمية التدفقات المالية للدولة و تبيان مصادرها و علاقتها بالتدفقات الحقيقية خلال فترة زمنية محددة؛

د- من خلال المحاسبة الوطنية يمكننا القيام برسم سياسات مالية و اقتصادية و سياسية بناءا على ما تقدمه لنا المحاسبة الوطنية من نتائج و بيانات متعلقة بالنشاط الاقتصادي للدولة خلال فترة زمنية محددة.

هـ- تهدف المحاسبة الوطنية إلي تحقيق زيادة في الدخل الوطني من خلال تحقيق العمالة الكاملة و رفع الإنتاجية و التحكم في مستوى الأسعار[1].

3- استخدامات و وظائف المحاسبة الوطنية :

بعد عرض مفهوم وأهداف المحاسبة الوطنية يتضح لنا أهميتها من حيث تعدد مجالات استخدامها، فالوظيفة التقليدية للمحاسبة الوطنية تتمثل في تصوير و تسجيل كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي خلال فترة محددة، وبعد ذلك تأتي الوظيفة التحليلية التي تهتم بدراسة وتحليل الاقتصاد الوطني ومختلف العلاقات التي تحكمه و تؤثر فيه،وهناك أيضا الوظيفة التنبؤية التي تمكننا من القيام بعملية الاستشراف لكل ما يرتبط بالاقتصاد الوطني انطلاقا مما قدمته المحاسبة الوطنية من معطيات و أرقام، كما أن المحاسبة الوطنية تسمح لنا بإجراء المقارنات الدولية فيما يتعلق بكل ما يرتبط بالأداء الاقتصادي للدول، وانطلاقا مما سبق نشير لكل هذه الوظائف من خلال ما يلي:

ا- **الوظيفة التقليدية** : تتمثل أساسا في قيام المحاسبة الوطنية برصد سلوك الاقتصاد من خلال تقديم عرض كمي للاقتصاد الوطني من خلال جمع و تصنيف و تسجيل البيانات الإحصائية لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي ضمن إطار شامل و منسجم، ويتم ذلك بواسطة تحديد مجموعة من المجمعات الاقتصادية التي يغطي كل واحد منها جانبا معينا من جوانب النشاط الاقتصادي كالإنتاج، الاستهلاك الوسيط و النهائي، الادخار، الاستثمار، التصدير و الاستيراد ...الخ، حيث تصور لنا هذه المجاميع بشكل واضح حجم و طبيعة و مستوى النشاط الاقتصادي بمختلف جوانبه خلال فترة زمنية محددة، وبهذا فإن المحاسبة الوطنية من خلال هذه الوظيفة تمثل أداة ملاحظة اقتصادية كلية تستخدمها الحكومات في عمليات التحليل و التخطيط و التنبؤ.

ب- **الوظيفة التحليلية:** تأتي هذه الوظيفة مباشرة بعد الوظيفة التقليدية و تهدف إلى تحليل و تقييم الأداء الاقتصادي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة من خلال مختلف عمليات التحليل التي يمكن حصرها في[2]:

- **التحليل الهيكلي :** يهتم هذا الجانب بدراسة التركيب الخاص بهيكل النشاط الاقتصادي و ترابط أجزائه انطلاقا من سير العملية الإنتاجية و مدى تأثيرها في الاستهلاك و الاستثمار، إلي جانب شرح و توضيح العلاقات الحاصلة ما بين القطاعات الرئيسية للاقتصاد، كما يفيد هذا الجانب من التحليل في توضيح نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج الوطني وحصته من الدخل الوطني؛

[1] نواف محمد عباس الرماني ، المحاسبة القومية، دار صفاء للنشر و التوزيع ط1، عمان 2009 ، ص 31,

[2] رضا عقون ، مرجع سابق ، ص ص 70 – 71 .

- **تحليل المتغيرات :** في هذا الجانب يتم البحث عن التغير الحاصل في تركيبة هيكل الاقتصاد الوطني خلال فترات متتالية وذلك من اجل معرفة مختلف التغيرات التي طرأت على قيم مختلف المجمعات الاقتصادية كالدخل الوطني، الإنتاج، الإنفاق ...الخ، وانطلاقا من هذه العملية نستطيع تقدير معدل نمو الاقتصاد الوطني بصفة عامة و مختلف المجمعات الاقتصادية.
- **تحليل "التوازنات " أو"الاختلالات":** يدرس هذا الجانب كل التغيرات التي تؤثر في عملية توازن الاقتصاد م وتحديد أسباب هذه التغيرات من اجل معالجة مختلف حالات الانكماش و الكساد و التضخم التي تصيب الاقتصاد الوطني .

ج-الوظيفة التنبؤية : تعتبر هذه الوظيفة من احدث الوظائف في المحاسبة الوطنية و أكثرها حساسية فبعد جمع و ترتيب البيانات و المعلومات الإحصائية و تحليلها، تأتي عملية صياغة السياسات و الخطط الإستراتجية للفترات المقبلة القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل على كافة المستويات، حيث تتم الاستعانة بنماذج الاقتصاد القياسي ومختلف الطرق الإحصائية من اجل وضع الميزانية التقديرية للوطن و إعداد جدول المدخلات و المخرجات و جدول العمليات المالية باعتبارها آليات أساسية تساعد في رسم السياسات و وضع الخطط الإستراتجية.

د-وظيفة المقارنات الدولية : استخدام المحاسبة الوطنية لا تقتصر على الحكومات فقط حيث أن المنظمات الدولية تستخدم هذه البيانات لإجراء المقارنات الدولية بين مختلف المجمعات الأساسية من اجل استخدامها في تصنيف الدول وفقا لمؤشرات محددة بغية الاستفادة منها في تحديد السياسات و الآليات التي تنتهجها هذه المنظمات تجاه مختلف الدول، مثلما هو معمول به من طرف منظمة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي...الخ.

4- أوجه التشابه و الاختلاف بين المحاسبة الوطنية و المالية :

بمكن عرض أوجه التشابه و الاختلاف بين المحاسبة الوطنية و المحاسبة المالية من خلال ما يلي:

ا- أوجه التشابه: تلتقي المحاسبة الوطنية مع المحاسبة المالية في عدة محاور، أهمها:

- تستخدم كل من المحاسبتين نفس النظام المتمثل في ألية القيد المزدوج؛
- تعتبر النقود هي وحدة القياس الأساسية في كلتا المحاسبتين؛
- من حيث الوحدة الزمنية تعتمد كلتا المحاسبتين على مبدأ السنوية حيث تبدأ السنة في 1 / 1 / ن و تنتهي في 31 / 12 / ن؛
- في كلتا المحاسبتين يتم العمل بإجراءات التقييم و التلخيص و التجميع و عرض البيانات المحاسبية؛

- يوجد هناك توافق كبير في الإطار الفني لكلتا المحاسبتين، في المحاسبة الوطنية هناك الميزانية العمومية، حسابات الناتج و الدخل، الجدول الكلية، وفي المحاسبة المالية هناك الميزانية الافتتاحية و جدول حسابات النتائج...الخ. كما يخضعان لنفس نموذج التقييم المحاسبي من حيث عرض الإيرادات، النفقات، الأرباح، الأصول الحقيقية، الأصول الوهمية، توزيعات الأرباح...الخ[1].

ب- أوجه الاختلاف: تختلف المحاسبة الوطنية عن المحاسبة المالية في عدة جوانب[2]، أبرزها ما يلي:

- في المحاسبة الوطنية لا يوجد شخص ماسك للدفاتر يسجل فيه يوميا كل عملية اقتصادية تتم داخل الوطن، ولكن البيانات يتم تجميعها إحصائيا و عرضها في صورة حسابات و جداول مساعدة؛
- القوائم و الحسابات في المحاسبة المالية تكون متصلة ببعضها البعض والبيانات تكون مؤيدة مستنديا وخاضعة لأساليب الرقابة، بينما تكون دفاتر و حسابات المحاسبة الوطنية في الغالب منفصلة عن بعضها البعض و يعتمد كل منها مصادره و بياناته الخاصة.
- من حيث الوحدة المحاسبية نجد بأن نظام المحاسبة العامة يطبق في كل مؤسسة على حدى حسب طبيعتها سواء كانت صناعية أو تجارية أو مختلطة، أما المحاسبة الوطنية فإن وحدتها هو الاقتصاد الوطني ولهذا فهناك من يطلق عليها اسم المحاسبة الكلية؛
- تحكم المحاسبة المالية مجموعة من القواعد المتعارف عليها، في حين أن المحاسبة الوطنية يتم بناؤها المحاسبي بدرجة كبيرة على أساس الإطار النظري لعلم الاقتصاد استنادا على مصادر مختلفة ويكون لعامل التقدير و الطرق الإحصائية دور مهم في جمع البيانات المتعلقة بالمحاسبة الوطنية في الجزائر تقوم المؤسسات كالديوان الوطني ONS.
- من حيث طريقة التقييم يتم التقييم في المحاسبة العامة على أساس التكلفة التاريخية بينما يكون التقييم في المحاسبة الوطنية على أساس التكلفة الجارية أو سعر السوق حيث يتم تعديل سعر السوق نظرا حدوث تقلبات في مستويات الأسعار و على هذا الأساس يكون التقييم على أساس أسعار ثابتة.

[1] نواف محمد عباس الرماني، مرجع سابق، ص ص 34 – 35,

[2] انظر للمزيد من التفصيل كل من:

- نواف محمد عباس الرماني ، المحاسبة القومية، دار صفاء للنشر و التوزيع ط1، عمان 2009 ، ص ص 31 - 34,

- هاشم جمال، محاضرات في المحاسبة الوطنية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.

المحور الثاني :الأنظمة الدولية للمحاسبة الوطنية

المحور الثاني :الأنظمة الدولية للمحاسبة الوطنية.

بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت الأنظار نحو إعادة بناء الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية ثم إعادة بناء نظام المدفوعات الدولي وهو ما ترجم في مؤتمر بروتن وودز بإنشاء البنك العالمي للإنشاء للتعمير و صندوق النقد الدولي (تسوية المدفوعات الدولية)، وبعد ذلك ظهرت الحاجة الملحة جدا إلى ضرورة اعتماد نظام للمحاسبة الوطنية ليقوم بتجميع مختلف البيانات الكلية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للدول. وفي هذا الإطار تم اعتماد نظامين للمحاسبة الوطنية على المستوى الدولي هما:

- نظام الحسابات الوطنية SCN المطبق في الدول الرأسمالية.
- نظام حسابات الناتج المادي SCPM المطبق في الدول الاشتراكية.

أولا - نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة " SCN ":

تقوم فلسفة نظام الحسابات الوطنية SCN المطبق في الدول الرأسمالية على اعتبار أن كل نشاط يؤدي إلى إنتاج سلع و خدمات لتحقيق منفعة أو قيمة يعتبر إنتاجا، وبهذا فإن هذا النظام مرتبط بشكل وثيق مع مبادئ النظام الرأسمالي.

1- الأساس الفكري لنظام SCN :

أوجدت الأبحاث الهامة التي تطرق لها كينز في كتابه " النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقود " الإطار العام الذي ساهم في ظهور نظام الحسابات الوطنية، حيث أشار كينز إلي الإطار الاقتصادي الملائم من خلال المفاهيم الاقتصادية التي ساهمت في تطور حسابات الدخل الوطني، وقد برز ذلك بشكل واضح عندما تطرق لمختلف التدفقات التي تتم على المستوى الاقتصادي و التي ترتبط أساسا بثلاث مجالات أساسية وهي : الإنتاج، الدخل والإنفاق. وبهذا فقد أعطى كينز أول شكل نظري للمحاسبة الوطنية من خلال ما يعرف بالأبعاد الثلاثة للمحاسبة الوطنية "La triple optique de la comptabilité nationale ".

فمن خلال تحليله للنشاط الاقتصادي استنتج كينز بأن حلقة التدفق تتم ما بين الأعوان الاقتصاديين وفق ما يلي[1]:

- البنوك B التي تتمثل وظيفتها في خلق النقود و تمويل المؤسسات من خلال القروض المصرفية؛
- المؤسسات E التي تتمثل وظيفتها في إنتاج السلع و الخدمات؛
- العائلات E تتمثل وظيفتها الأساسية في الاستهلاك.

ويمكن تلخيص حلقة التدفق الدائري ما بين قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال الشكل التالي:

[1] Sophie brana et Marie- Claude bergouignan , op cit , P P 6 -7.

الشكل رقم 01: حلقة التدفق ما بين قطاعات الاقتصاد الوطني

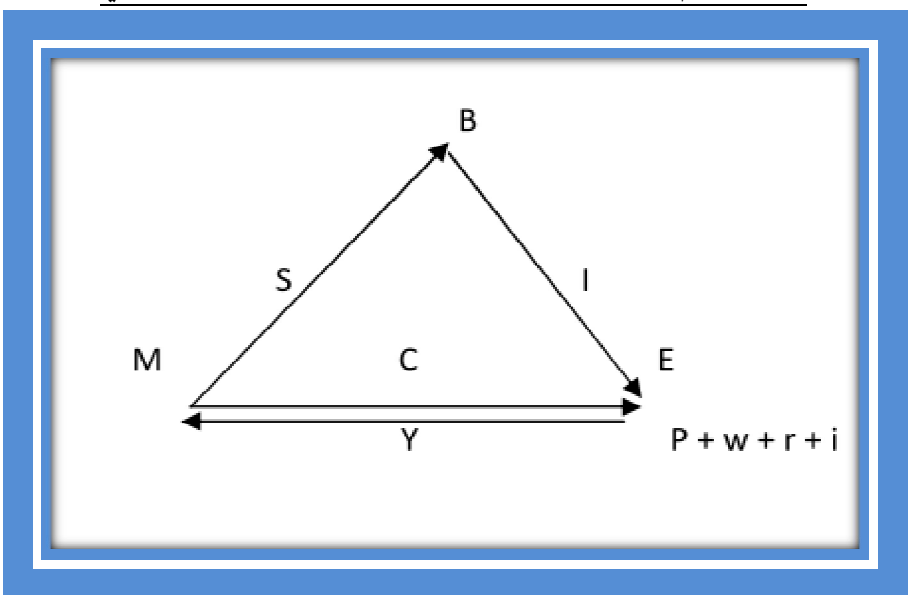

Source : [1] Sophie brana et Marie- Claude bergouignan , TD de comptabilité nationale,Dunod, Paris 2011 , 3em édition, P 6.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا ما يلي:

- على مستوى العائلات M يكون لدينا دخل العائلات الذي يتكون أساسا من الأجور W و عوائد الملكية و المؤسسة π موزع بين الادخار S و الاستهلاك C معطي وفق العلاقة: $Y= C +S$.
- على مستوى المؤسسات E فإن الدخل الذي تحققه المؤسسات يتوزع بين الربح P إضافة إلي تكلفة عناصر الإنتاج الأخرى (الأجور W + الفوائد i + الريوع r) ويعطي بالعلاقة التالية: $Y = P + w + r + i$.
- يتم استخدام الدخل المحقق في الاقتصاد على شكل استثمار I إضافة إلي جزء يتمثل في الاستهلاك C الذي تنفقه العائلات على مختلف المنتجات، وذلك مثلما هو معرف من خلال العلاقة التالية: لدينا $Y= C +I$.
- على مستوى البنوك B يكون التوازن بين حجم المدخرات و القروض وفق ما هو معطي من خلال العلاقة التالية: $I = S$.

من خلال ما سبق نستنتج بأن عملية الإنتاج هي المصدر الأساسي للدخل، حيث يتم من خلالها إنتاج السلع و الخدمات التي تعطي قيمتها من خلال الفرق بين رقم الأعمال A و إجمالي الاستخدامات الوسيطة

---

* انطلق تفكيره من محاسبة المؤسسة، أين يرى المراكز التالية : p : الربح، a : رقم الأعمال، c* : تكلفة المدخلات f : تكلفة العوامل (أجور، و فائدة، و أرباح الأسهم)، وهذه المقادير مرتبطة حسبه وفق العلاقة المحاسبية التالية $p = a - c^* - f$. وبعد ذلك قام كينز القيام بعملية التجميع للمقادير السابقة من اجل الانتقال من البناء الجزئي الي البناء الكلي من اجل للحصول على المجمعات الوطنية (Agrégats nationaux) المرافقة لها : $P = A - C^* - F$، و من هذه العلاقة نحصل على : $P + F = A - C^*$، يمثل الطرف الأيسر الدخل الوطني $R = P + F$، أما الطرف الأيمن يمثل الناتج الوطن $Y = A - C^*$. انظر للمزيد من التفصيل : رضا عقون، مرجع سابق، ص ص 72 – 73 .

المستخدمة في الإنتاج. وبهذا فإن الإنتاج يولد دخلا ممثلا بالعلاقة Y = P + w + r + i وهذا الدخل بدوره يتم إنفاق جزء منه على الاستهلاك C و الجزء الأخر يذهب للاستثمار I مثلما توضحه العلاقة Y= C +I.

وانطلاقا مما سبق نكتب:

$$Y= A – Cp = P + w + r + i= C +I$$

حيث : **A – Cp** يمثل الناتج الوطني ، **P + w + r + i** يمثل الدخل الوطني ، **C +I** يشير لكيفية إنفاق الدخل الوطني*. وبهذا تتضح جيدا حلقة التدفق الدائري للدخل، حيث أن الإنتاج يولد دخلا يتم استخدامه في مختلف أوجه الإنفاق من اجل تحفيز الطلب و استمرار آلية الإنتاج، وذلك مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 02 : النموذج المبسط لحلقة التدفق الدائري للدخل

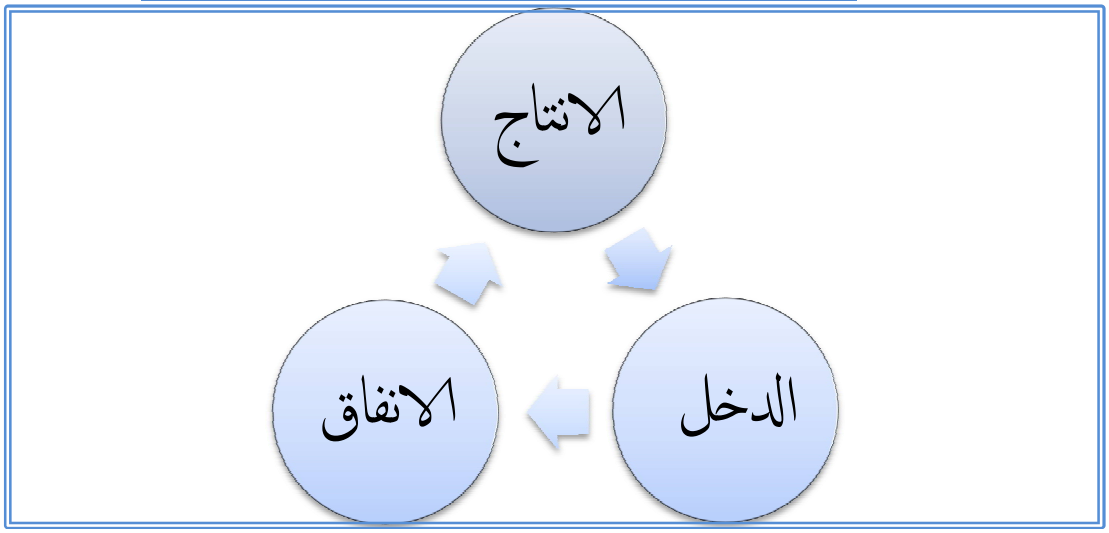

المصدر: من إعداد الباحث.

وبهذا توصل كينز إلي صياغة نفس المقدار الممثل في الدخل الوطني (الثروة الوطنية) وفق ثلاث مقاربات مستقلة، وهي:

- الدخل من خلال العلاقة : **P + w + r + i**؛
- الإنتاج المعبر عنه بالعلاقة: **Y= A – Cp**؛
- الإنفاق المتمثل في: **Y = C + I**.

2- نظام المحاسبة الوطنية لسنة 1953 :

بعد الحرب العالمية شهد العالم تطورات كبيرة ساهمت بشكل مباشر في ظهور نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة، تمثلت أهم هذه التطورات في:

- سنة 1941 اصدر ريشتارد ستون " **R. Stone** " صاحب التوجه الكينزي و أستاذ الاقتصاد بجامعة كامبردج كتابا مهما عنوانه - The White Papers - الذي يعتبر الوثيقة الرسمية الأولى للمحاسبة الوطنية مرفقة بعرض لموازنة الحرب لبريطانيا.

- نشرت الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة سنة 1947 نظام دولي موحد للحسابات الوطنية تحت عنوان **" قياس الدخل الوطني و وضع محاسبة وطنية ".**

- قام المكتب الإحصائي للأمم المتحدة سنة 1950 بإعداد تقديرا خاص بالفترة 1938 – 1948 يتضمن حساب الدخل الوطني بالدخل القومي لعدد من الدول قدر ب 41 بلدا .

- نشرت منظمة التعاون الأوربي سنة 1952 مجموعة من الحسابات الوطنية أعدتها وحدة بحوث الحسابات القومية التابعة لها التي أنشئت لتشجيع إعداد إحصاءات حسابات قومية مقارنة بين عدد من البلدان.

- قام الأمين العام للأمم المتحدة سنة 152 بتعيين فريق من الخبراء اجتمع من اجل وضع نظام محاسبة قومية موحد لإيجاد إطار لتقديم تقارير عن إحصاءات الدخل القومي والناتج القومي تطبق على نطاق عام ، وقدم فريق الخبراء تقريره سنة 1953 بعنوان **" نظام حسابات قومية وجداول داعمة".** وتضمن التقرير مجموعة مؤلفة من 6 حسابات موحدة، تقوم على أساس حسابات هيكل الإنتاج، تخصيص ومطابقة رأسمالية، معاملات خارجية لثلاثة قطاعات رئيسية هي:

- قطاع المشاريع أو الإعمال؛
- قطاع العائلات والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح؛
- قطاع الحكومة العامة.

3- نظام الحسابات الوطنية 1968-SCN- :

نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد سجلت العديد من الملاحظات على نظام الحسابات الوطنية لسنة 1953 بعد الشروع في تطبيقيه مباشرة، ونتيجة لذلك نظمت الأمم المتحدة سنة 1964 اجتماعا لفريق الخبراء من اجل تقديم اقتراحات لتوسيع وتنقيح نظام عام 1953، وقد استند الاجتماع على مقترحات كل من إلى مشروع ورقة عمل أعدها الاقتصادي البريطاني ريتشارد ستون وورقات تكميلية أخرى أعدتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي سنة 1967 قدم فريق الخبراء تقريره للجنة الإحصائية للأمم المتحدة التي اعتمدت أهم التعديلات المقترحة على نظام 1953، وفي سنة 1968 اعتمد بشكل رسمي نظام الحسابات الوطنية " Système des Comptes Nationaux " الذي حمل إضافات مهمة تمثلت في استعماله للطرق الثلاثة لحساب الدخل، طريقة الدخل و طريقة الإنتاج و طريقة الإنفاق، كما اعتمد النظام الجديد أيضا على نظرية القيد المزدوج. حيث تم الإشارة في مقدمة النظام إلي دافعيين أساسيين ساهما في الوصول إلي اعتماد نظام 1968، وهما:

- إن صياغة وتطوير نظام المحاسبة القومية بإضافة مزيد من التفاصيل والتوضيحات إلى الحسابات يهدف لتلبية احتياجات التحليل الاقتصادي المتزايدة، وبذل جهود مكثفة للتوفيق بين نظام الحسابات القومية ونظام محاسبة الإنتاج المادي المطبق في الاتحاد السوفيتي السابق.
- إن صياغة وتطوير نظام المحاسبة القومية يساعد على بناء نماذج اقتصادية مفصلة كوسيلة مساعدة للتحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية المختلفة.

وقد حمل نظام الحسابات القومية الجديد على توسعات كبيرة في مجال هيكل الحسابات، إذ قسم حساب الإنتاج إلى حسابات مدخلات ومخرجات. وقسم صافي الإقراض/الاقتراض إلى تدفقات مالية قطاعية. كما قسمت حسابات الدخل والإنفاق وحساب رأس المال للدولة. كما شمل نظام 1968 على مجموعة من 20 حساب موزعة في ثلاث فئات أساسية*، نلخصها فيما يلي[1]:

- الفئة الأولى تضم الحسابات الموحدة للدولة، وهي مجموعة مترابطة توجز حسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، والدخل والإنفاق، وتكوين رأس المال، وتمويل رأس المال، وتقفل بحساب المعاملات الخارجية للدولة.
- الفئة الثانية تتعلق بحسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، وتكوين رأس المال، وتبين عرض السلع والخدمات والتخلص منها.
- الفئة الثالثة تتعلق بحسابات الدخل والإنفاق، وتمويل رأس المال، التي تنظم لكل من القطاعات المؤسسية التي ينقسم إليها المتعاملون المقيمون: الشركات غير المالية، المؤسسات المالية، الحكومة العامة، المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية، الأسر المعيشية.

كما عرف نظام 1968 مجموعة من الجداول النموذجية في حدود 26 جدولا، ويتم إعداد هذه الحسابات و الجداول لتقييد العمليات و الصفقات الاقتصادية القائمة بين المتعاملين الاقتصاديين الذين يمثلون القطاعات الاقتصادية التي تتشكل من:

- **المشاريع أو قطاع الأعمال** ويضم كل المشاريع التي تمارس بأنشطة إنتاجية بهدف تحقيق ربح.
- **المؤسسات المالية** و تشمل كل المؤسسات التي تقوم بعمليات الوساطة المالية.
- **قطاع العائلات** ويضم العائلات و المؤسسات غير الهادفة إلى الربح، وهو قطاع استهلاكي بامتياز.
- **قطاع الإدارات الحكومية** وهو القطاع الذي ينظم و ينفذ الخدمات العامة لفائدة المجتمع.

* يتكون هيكل نظام الحسابات الوطنية المعدل لسنة 1968 من ستة حسابات رئيسية و هي: حساب الإنتاج، حساب الإنفاق الاستهلاكي، حساب الدخل و الإنفاق، حساب التكوين الرأسمالي، حساب التمويل الرأسمالي، حساب الصفقات الخارجية.

[1] حسن احمد حزوري، مرجع سابق، ص ص 3 – 5 .

- **قطاع العالم الخارجي** وهو شبه قطاع مفترض يعكس العلاقات القائمة بين الاقتصاد الوطني و العالم الخارجي.

4- نظام الحسابات الوطنية SCN-1993-

ونتيجة لتسارع وتيرة الاقتصاد العالمي طلبت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بضرورة إجراء مراجعة وتقديم تقرير عن التقدم المسجل في مجال تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 1968، حيث عقد اجتماع لفريق من الخبراء سنة 1980 لمناقشة مدى ملائمة النظام للظروف الاقتصادية و واقع كل دولة من الدول من حيث تغير الأولويات التحليلية والقدرات الإحصائية. كما شهدت الفترة 1986- 1989 عقد العديد من الاجتماعات لفريق الخبراء تضمنت دراسة عدة مسائل مرتبطة بالحسابات الوطنية من أهمها: هيكل نظام الحسابات القومية، ومقارنات الأسعار والكميات، والقطاع الخارجي، وقطاع الأسر المعيشية، والقطاع العام، وحسابات الإنتاج وجداول المدخلات و المخرجات، والتدفقات والموازين المالية، ومطابقة نظام الحسابات القومية ونظام الموازين الاقتصادية.

وقد توجت الجهود السابقة بتقديم مشروع مؤقت لنظام الحسابات القومية المنقح خلال اجتماع اللجنة الإحصائية لسنة 1991، حيث تمت مناقشة المشروع على عدة مستويات ثم أعيد تقديمه مع أهم الملاحظات المسجلة عليه خلال اجتماع اللجنة الإحصائية سنة 1993، وقد لقي المشروع قبولا واسعا لدى المجتمعين الطين اعتبروه يشكل إضافة حقيقية ويتضمن تحسينا كبيرا مقارنة بنظام 1968 ، ونتيجة لذلك أوصت اللجنة الإحصائية بالإجماع في دورتها 27 المنعقدة في نيويورك باعتماد نظام الحسابات القومية لعام 1993، كما حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بضرورة اعتماد النظام.

جاء نظام الحسابات القومية لسنة 1993 في ظل تحولات جوهرية عرفها الاقتصاد العالمي، تمثلت أساسا في :

- أصبح التضخم المالي محل اهتمام أساسي للسياسة العامة؛
- تغير الدور الذي تلعبه الحكومة في كثير من البلدان خاصة تلك البلدان التي هي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق؛
- اكتسبت أنشطة الخدمات، خاصة الخدمات التجارية وخدمات الاتصالات، دورا هاما متزايدا؛
- أصبحت المؤسسات المالية وأسواق رأس المال أكثر تطورا وتنوعت أدواتها ونشاطاتها.

حيث استجاب النظام الجديد لأهم هذه التحولات من خلال توضيحه لعدد من القضايا المطروحة المحددة كمبادئ التقييم والقيد في الحسابات، ومعالجة النشاطات غير الشرعية في الاقتصاد، ومعاملة ضريبة القيمة المضافة، واستخدام الأرقام القياسية للوصول إلى المؤشرات الأساسية بالأسعار الثابتة وغيرها.

و الملاحظ أن النظام شمل وصف وتحليل الحياة الإقتصادية و لم يعد يقتصر على حسابات الناتج و الدخل و الإستهلاك وتكوين رأس المال، والصفقات الخارجية والميزانيات، بل صار نظاما شاملا قابل للنمذجة والتنبؤ ورسم السياسات، و ذاك من خلال تكريسه للإجابة على الأسئلة الإستراتيجية الآتية[1]:

- **من أنتج، ماذا؟**
- **وممن، لمن جرت الصفقات؟**
- **وبأية وسائل تم الإنتاج والتبادل؟**
- **وبأية آثار تمت هذه الأنشطة المتنوعة؟**

وفيما يتعلق بهيكل وملامح نظام الحسابات القومية 1993 فقد تضمن عدد من الحسابات المتكاملة Integrated Accounts تتصدرها مجموعة الحسابات المسماة بحسابات النظام المركزية Central System of - Integrated Accounts - والتي تشمل كل من:

1- الحسابات الجارية، وتضم كل من:

أ- حسابات الإنتاج.

ب- حسابات توزيع وإستخدام الدخل.

2-حسابات التراكم الرأسمالي؛

3- حسابات الميزانيات؛

4- حسابات العالم الخارجي.

والى جانب الحسابات المركزية، هناك حسابات تابعة لا تتطابق، تماما، مع مفاهيم الحسابات الإقتصادية المتكاملة،وتخدم أغراض تحليلية أخرى متخصصة، مثل، حسابات البيئة المتكاملة، وجداول المدخلات /المخرجات و مصفوفة الحسابات الإجتماعية...الخ.

كما أن النظام الجديد يعتبر شاملا لكل جوانب النشاط الإنتاجي و الإستهلاكي والتراكمي للأفراد و المجتمعات، فهو يمتد إلى المتعاملين أيضا، أي الأفراد والكيانات التي تتخذ قرارات الإنتاج والإستهلاك و الإستثمار الذين يشكلون القطاعات المؤسسية الأساسية، وهي أربعة قطاعات محلية*، وقطاع خامس يمثل القطاع الخارجي.

---

[1] كامل العضاض، **نظام الحسابات القومية 1993 الصادر عن الأمم المتحدة -** سماته الرئيسة، أغراضه التحليلية، أهم محاوره، وهياكل منظوماته؛ تطبيقاته وتحديثاته الراهنة- ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الإحصائي العربي الأول ، المنظم من طرف دائرة الإحصاء العامة و المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، عمان 12-13 نوفمبر 2013 . ص ص 99 -104.

* تتمثل القطاعات المحلية في:

- **القطاع غير المالي** الذي يضم كافة الوحدات والمؤسسات الإنتاجية التي تنتج البضائع والخدمات بهدف البيع في السوق؛ ولها كيانات تنظيمية قانونية، وقد تكون غير منظمة، وبغض النظر عن حجمها وهياكلها المؤسسية التنظيمية.
- **القطاع المالي**؛ ويضم كافة الشركات المالية والمؤسسات والوحدات التي تمارس نشاط الخدمات المالية والمصرفية والإئتمانية . مؤسسات التأمين وإعادة التأمين والتقاعد . كما يشمل مؤسسات لا تهدف الى الربح مثل مؤسسات الضمان الإجتماعي.
- **قطاع الحكومة العامة** الذي يشمل وحدات الحكومة المركزية والحكومات المحلية) أو الإقليمية الذي يقدم، خدمات الدفاع والأمن، وخدمات التنمية والإدارة العامة ...الخ

هذا وقد شكل نظام 1993 مرحلة من مراحل تطور المحاسبة الوطنية المستمرة. ولمواصلة هذا التطور لابد من إجراء المزيد من الأبحاث والتحليل بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول مواضيع الحسابات الوطنية، ونتيجة لذلك انطلقت منذ سنة 2004 جملة من الفعاليات من اجل تحديث و مراجعة نظام 1993 للوصول إلى[1]:

- توضيح أو إزالة الغموض في بعض المفاهيم أو في نطاق شمولها؛
- تغطية فعاليات لم يشملها النظام سابقا؛
- معالجة بعض المعاملات المستجدة، والتي لم يكن لها في السابق ثقل في حجم التعاملات؛
- معالجة العديد من المعاملات المالية المستجدة، وخصوصا في مجال الخدمات المالية والضمانات والديون والفوائد والمشتقات، وصفقات الأوراق المالية؛
- تطوير وتحسين الإتساق الداخلي لحسابات النظام ومصفوفاته المختلفة.

5- نظام الحسابات الوطنية SCN-2008-

شهد نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008 عدد من التعديلات التي تعكس تطور الأدوات الفنية و التطورات البيئية المستحدثة بعد نظام 1993 ، حيث تغيرت شجرة توصيف القطاع مؤسسيا لتعكس إضافة لما تضمنه نظام 1993 درجة السيطرة المحلية و الخارجية على الشركات المالية وغير المالية، وقد أعاد نظام 2008 النظر في تصنيف الأصول من خلال إضافة الأصول الطبيعية بدل الأصول غير المنتجة الملموسة، كما توسع أيضا في مفهوم الخدمات المالية ليشمل 9 بنود تماشيا مع التحولات المالية التي يشهدها العالم[2]، وبصفة عامة يمكن تجميع التغييرات التي جاءت في نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008 في ست أقسام رئيسية وهي[3]:

- الوحدة الإحصائية وتصنيفات القطاعات التنظيمية؛
- مجال المعاملات بما في ذلك دائرة الإنتاج؛
- التوسع في تحديدات مفاهيم الأصول وتكوين رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت؛
- علاج وتعريف الأدوات المالية والأصول؛
- نطاق المعاملات الحكومية والقطاع العام؛
- الموائمة بين نظام الحسابات القومية والتنقيح السادس لدليل ميزان لمدفوعات.

- **قطاع الأسر المعيشية**، ويشمل هذا القطاع الأسر، كأصغر وحدة ذات طبيعة إستهلاكية، ولكنها قد تمارس الإنتاج الذاتي، للإستهلاك، أو / و بهدف البيع في السوق . ويأخذ هذا القطاع عدة صفات، فهو قطاع مستهلك للإنتاج بصورة أساسية، وهو منتج أيضا، كما يشكل مصدر العمالة، وقد يكون مصدرا أساسيا، للإدخار وللإستثمار.

[1] كامل العضاض، مرجع سابق، ص 116 .

[2] احمد الكواز،**نظام الحسابات القومية لعام 2008**، سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 101، مارس 2011 ، ص ص 2 - 8 .

[3] قطب عبد اللطيف سالم ، **تطبيق نظام الحسابات القومية 2008 في الدول العربية**، تاريخ الاطلاع 24 ماي 2014 ، انظر الموقع:
.www.aitrs.org/.../SystemAssets/.../NAS2008/lecture2

ثانيا- نظام المحاسبة حسب الناتج SCPM :

في سنة 1965 اندمج نظام المحاسبة الوطنية للاتحاد السوفياتي مع الأنظمة المحاسبية المطبقة في دول شرق أوربا فتشكل بذلك نظام حسابات الناتج المادي SCPM الذي يستند للأسس الماركسية من حيث كونه يعتبر العمل أساس القيمة، وينظر للإنتاج على انه إنتاج مادي فقط، واستنادا إلى مبادئ هذا النظام وبناء عليها أوصت الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة بتطبيق هذا النظام سنة 1970[1]، يتضمن نظام SCPM من مجموعة من الجداول التي تسمح بتسجيل كل المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها قطاعات الاقتصاد الوطني .كما يتكون النظام من عدة موازين أهمها:

- **الميزان المادي:** وهو ميزان خاص بالسلع العينية ويتكون من جانبين أحدهما لمصادر السلعة المعنية والأخرى لاستخداماتها .
- **الميزان المالي:** وهو يسمح بإظهار كل التدفقات التي تكون على شكل مواد ونفقات في الاقتصاد الوطني.
- **ميزان الموارد البشرية:** يعمل على تحديد مصادر القوة العاملة اللازمة من حيث حجمها و وكيفية توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- **ميزان رأس المال الثابت:** هذا الميزان خاص بالتجهيزات حيث يعكس جانبيه مصادر التجهيزات الأساسية و استعمالاتها.

و نشير إلي انه يتم تجميع هذه الموازين في ميزان واحد يطلق عليه اسم : ميزان الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر هذا الميزان بمثابة السجل الذي تسجل فيه كافة بالمعاملات التي تتم بين القطاعات الاقتصادية الأساسية، وهي وفقا لنظام SCPM: القطاع الاشتراكي، القطاع الخاص، قطاع الخدمات، قطاع العائلات.

[1] Khelifa KABRI , **COMPTABILITE NATIONALE ET ECONOMIE DE MARCHE :QUELLES PERSPECTIVES POUR L'ECONOMIE ALGERIENNE** ?, Revue Campus N°8, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, 2007. PP 18 – 19.

المحور الثالث: الإطار العام لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

المحور الثالث: الإطار العام لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

خلال الحقبة الاستعمارية طبقت الإدارة الفرنسية التي كانت موجودة بالجزائر سنة 1958نظام المحاسبة الوطنية المعتمد في فرنسا مع إجراء بعض التعديلات عليه كتعبير عن توجه نوايا المستعمر الفرنسي نحو تنمية و بناء الجزائر، وذلك باعتماد مخططات تنموية ضمن ما عرف بمشروع قسنطينة آنذاك. وبعد الاستقلال قامت الدولة الجزائرية بوضع أول قاعدة للحسابات الوطنية خلال الفترة 1954-1965 من خلال إعداد حسابات سنة1963. وقد تم إنجاز ت هذه المهمة من طرف فريق متعدد الجنسيات يضم مكتب دراسات الفرنسي SEDES و بعض الجزائريين[1]. حيث مثلت هذه الخطوة استحداث نظام محاسبي وطني عرف بنظام المحاسبة الوطنية الجزائرية - Comptabilité Nationale Algérienne- . و استمر العمل بهذا النظام حيث تمت الاستفادة من تحسينات مهمة في مقدمتها توسع حقل الملاحظة و تعدد الإحصائيات الأمر الذي ساهم في إعداد حسابات سنة 1967، ونتيجة لما حققته الجزائر من تقدم خلال عقد السبعينات اعتمدت المحاسبة الوطنية كنظام بشكل رسمي في الجزائر من خلال ما يسمى بنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية - Système des Comptes Economiques Algériens - الذي يطلق عليه اختصارا S C E A المعتمد سنة 1976 و المطبق بداية من 1977، وقد جاء هذا النظام بعد صدور النظام الخاص بالمحاسبة الوطنية المطبق على مستوى المؤسسات و المرفق بالمخطط الوطني للمحاسبة الذي جاء لتنظيم المؤسسات الاقتصادية. ويهدف النظام الجديد إلي تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها:

- تحسين و توسيع المعلومات الإحصائية و تطوير طرق المعالجة؛
- تفعيل منظومة التخطيط ـ ورفع كفاءة عملية التحليل الاقتصادي.

وبعد ذلك تم نشر وثيقة سنة 1979 تبين أهم التوجيهات التي تبناها نظام .S.C.E.A و توضح مختلف الجداول التي يتبناها نظام S C E A. وقد أشارت الوثيقة إلي الإطار العام الذي تم من خلاله استحداث النظام باعتباره[2]:

- يشكل استمرار لمكتسبات التجربة الجزائرية السابقة ضمن إطار نظام المحاسبة الوطنية الجزائرية؛
- يعكس حقيقة الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للبلد؛
- يرتكز على مبدأ الاستفادة من نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة و نظام حسابات الناتج المادي.

[1] Alain Pichot**, Le système algérien de comptabilité nationale** , Revue Tiers Monde , Année 1975 , Volume 16 , Numéro 64 pp. 783-793.

[2] رضا عقون، مرجع سابق، ص ص 127-128 .

ويجب أن نشير هنا إلى أن نظام الحسابات الاقتصادية في الجزائر هو نظام خاص خاضع لأسس و خيارات أصحاب القرار في الجزائر ولا يعتبر نظاما بديلا لنظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة أو نظام الحسابات حسب الناتج المادي لأنه ليس له أي أسس فكرية من الناحية الاقتصادية.

أولا: تطبيق نظام SCEA

يتمثل الهدف الأساسي لكل نظام محاسبي وطني في معرفة و قياس العمليات الاقتصادية التي تقوم بها الأعوان الاقتصادية، ولوضع نظام محاسبي وطني مثل نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية يتطلب في البداية تحديد بعض المفاهيم و المكونات الأساسية، ومن هنا لابد من الحديث عن المفهوم الأساسي لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية SCEA .

1- تحديد مجال الإنتاج:

إن الإنتاج هو المدخل الأساسي لأي نظام محاسبي وطني، وعليه فإنه من خلال تحديد مفهوم الإنتاج يتضح الاختلاف بين مختلف الأنظمة المحاسبية وما ينجر من ذلك مثل تقسيم و ترتيب الأعوان و العمليات الاقتصادية. وذلك من حيث أن الإنتاج هو أساس توزيع المداخيل بين مختلف الأعوان الاقتصادية، وذلك ما يوضحه المخطط التالي:

المخطط رقم03 : الإنتاج أساس توزيع المداخيل

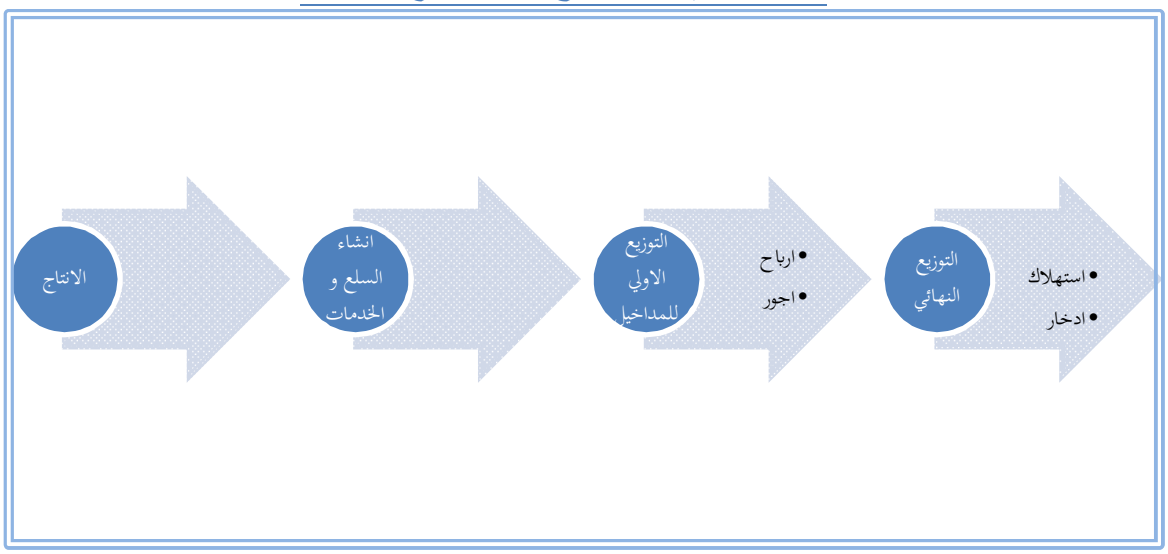

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال هذا المخطط نستنتج أن الإنتاج يمثل المدخل الأساسي لكل نظام محاسبي وطني و يعتبر الوجهة الأولى التي تنطلق منها كافة الدراسات المتعلقة بالمحاسبة الوطنية، ونشير في هذا الإطار إلي أن مفهوم الإنتاج يرتبط بشكل وثيق مع طبيعة النظام المحاسبي المعتمد، ويعرف الإنتاج وفقا لنظام SCEA على اعتبار انه " **كل نشاط**

يؤدي إلي إنشاء سلع أو خدمات تبادل أو تكون قابلة للتداول في السوق"[1]، وبشكل مختصر فإن مجال أو حقل الإنتاج حسب نظام SCEA يشمل من: الصناعة بمختلف أنواعها، الفلاحة و الصيد البحري، البناء و الأشغال العمومية. الخدمات الإنتاجية المادية و غير المادية، ونتيجة لذلك فإن نظام SCEA يميز بين ثلاث أنواع من الخدمات، وفق ما يلي:

- **الخدمات الإنتاجية المادية** : وهي مرتبطة مباشرة بالإنتاج مثل النقل، المواصلات، التجارة، الفندقة، المطاعم، خدمات الدراسات، تأجير المعدات ، المقاهي..الخ.

- **الخدمات الإنتاجية غير المادية:** تمثل الخدمات كل الخدمات المسوقة المقدمة للعائلات المرتبطة بصورة غير مباشرة بالإنتاج مثل خدمات الصحة العمومية، خدمات المرافق الترفيهية، الخدمات السياحية...الخ.

- **الخدمات غير الإنتاجية :** وهي خدمات الإدارات العمومية و خدمات المؤسسات المالية كالتأمينات و المصالح العقارية.

وتبعا لما سبق ذكره يكون الاختلاف واضح بين نظام SCEA و نظام SCN لنظام المحاسبة للأمم المتحدة المطبق في الدول المتقدمة، حيث أن SCN يأخذ بعين الاعتبار كل الفروع المنتجة للسلع إضافة إلى الخدمات الإنتاجية المادية و غير المادية و الخدمات الغير إنتاجية، وبهذا فان نظامSCN **يعتبر كل نشاط يؤدي لخلق منفعة إنتاجا**، وعليه نقول بأن نظام SCN اشمل من نظام SCEA ونكتب :

SCN= SCEA+ Snp (Snp يمثل الخدمات غير الإنتاجية)

ومن جهة أخرى نجد بأن نظام SCEA أوسع من نظام الحسابات حسب الناتج المادي SCPM . **حيث يعتبر إنتاجا في ظل نظام SCPM كل نشاط يؤدي إلي إنشاء قيمة**، وهو ما يعني أن نظام SCPM أضيق من نظام SCEA من منظور الإنتاج، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار ضمن مجال الإنتاج كل من الخدمات الإنتاجية غير المادية و الخدمات غير الإنتاجية، و يمكن التعبير عن ذلك من خلال:

SCEA= SCPM+ SPnm (SPnm يمثل الخدمات الإنتاجية غير المادية)

وانطلاقا مما سبق نستنتج بأن:

مجال الإنتاج في نظام SCN > مجال الإنتاج في نظام SCEA >مجال الإنتاج في نظام SCPM

2- تقييم الإنتاج في نظام SCEA: تتولد عن عملية الإنتاج إنشاء السلع و الخدمات التي يتم تقييمها من اجل الوصول إلي تقييم شامل للنشاط الاقتصادي، وبالنظر لاختلاف و تنوع وحدات قياس الإنتاج كالتر،كلغ،

[1] أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، مرجع سابق، 13.

الواط..الخ. فقد لجأ المحاسبون الوطنيون لوضع نظام خاص بالأسعار لقياس قيمة السلع و الخدمات وذلك بضرب الكميات في الأسعار، وذلك على اعتبار أن المحاسبة الوطنية تتميز بكونها[1]:

- **محاسبة على أساس الاستحقاق:** يتم تسجيل المعاملات أو الصفقات في الوقت الذي تنشأ فيه القيمة الاقتصادية أو تحول ملكيتها أو تستبدل أو تطفأ، حيث تسجل الخدمات عند تقديمها و يسجل الإنتاج عندما يتحقق ، كما تسجل المستلزمات عندما تستخدم.

- **محاسبة على الأساس النقدي:** توضح المحاسبة الوطنية التدفقات التي تولد مدفوعات نقدية يتم دفعها في أخر فرصة للدفع دون تحمل تكاليف أو غرامات إضافية.

وفي ظل نظام SCEA يتم تقييم الإنتاج ومختلف المجمعات الاقتصادية الأخرى باستخدام نظام الأسعار، حيث يتم التمييز بين عدة أنواع من الأسعار، وذلك وفق ما يلي:

- **سعر التكلفة :** هو عبارة عن تكلفة الاستهلاكات الوسيطية من مواد أولية و كهرباء ...+ تعويضات الإجراء + الاهتلاكات .

- **سعر الانطلاق من المصنع أو المعمل:** هو عبارة عن السعر المفوتر من قبل المنتجين، وهو يمثل سعر السوق من وجهة نظر المنتج لأنه يستبعد تكاليف التوزيع - الهوامش التجارية مصاريف النقل-. ويعطي سعر الانطلاق من المصنع وفق العلاقة التالية :

س ا م م = سعر التكلفة + ض غ م المرتبطة بالإنتاج + فائض الاستغلال الصافي(الربح الخام للمنتج)-الإعانات المستلمة .

- **سعر الإنتاج:** هو عبارة عن سعر الانطلاق من المعمل خارج الرسم على القيمة المضافة، ويحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

س إنتاج = س ا م م – الرسم على القيمة المضافة.

- **سعر الحصول أو الاستلام:** يعبر عن سعر السوق من وجهة نظر المستخدم أو المستعمل، وهو بذلك يمثل السعر الذي يدفعه المستعمل من اجل الحصول على السلعة.

سعر الحصول أو الاستلام = سعر الانتقال من المعمل + الهوامش + مصاريف النقل.

ملاحظة: يميز نظام SCN لسنة 1993 بين ثلاث انواع من الاسعار ، وهي[1]:

[1] دائرة الإحصاء العامة، المملكة الهاشمية الأردنية، الحسابات القومية في الأردن 1976-2002 ، ص 31

- سعر الأساس Basic Price : يشير إلي القيمة التي يتلقاها المنتج عن كل وحدة منتجة كسلعة آو خدمة و ذلك قبل فرض الضرائب و خصم الإعانات، ويعطي بالعلاقة التالية:

سعر الأساس= سعر المبيع – (الضرائب على المنتجات + الإعانات على المنتجات).

- سعر المنتج Producer Price : وهو السعر الذي يتلقاه المنتج مقابل وحدة واحدة من السلعة أو الخدمة المنتجة بوصفها مخرجا مخصوما منه الضرائب على القيمة المضافة المستقطعة، كما لا يشمل على تكاليف و هوامش النقل و التجارة المقيدة على فاتورة المبيعات.

سعر المنتج = سعر الأساس + الضرائب على المنتجات باستثناء TVA المفوترة - الإعانات على المنتجات.

سعر المشترين Purchaser Price : المبلغ المدفوع من قبل المشتري للحصول على سلعة أو خدمة في الوقت و المكان اللذين يحددهما مستبعداً منه ضريبة القيمة المضافة المستقطعة و ما شابهها، كما يتضمن تكاليف النقل المدفوعة من طرف المشتري بشكل منفصل.

سعر المشتري = سعر المنتج + TVA غير قابلة للحسم من طرف الشاري + تكاليف النقل + هوامش التجارة.

المخطط رقم 04 : العلاقة بين مختلف الاسعار المعتمدة من طرف SCN

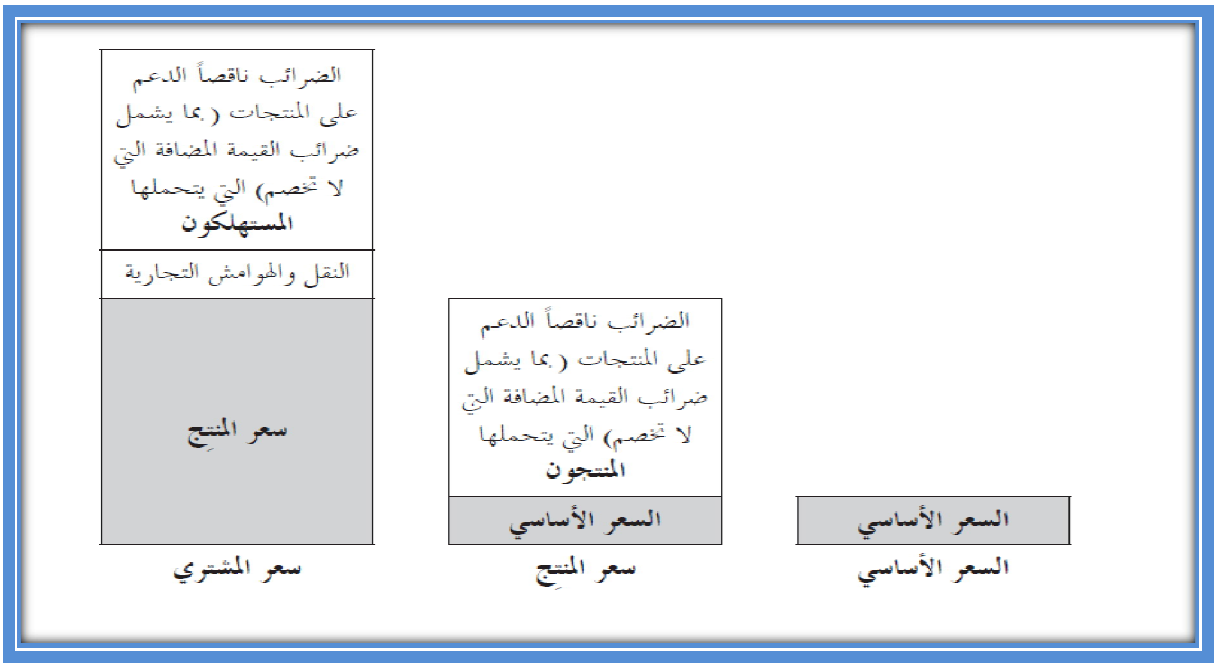

المصدر: الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، الشعبة الإحصائية، الحسابات القومية مقدمة عملية ، دراسات في الأساليب، السلسلة واو، العدد 85 ،نيويورك 2005 ، ص20.

[1] برنامج المقارنات الدولية ICP ، **برنامج المقارنات الدولية و ممارسة الحسابات القومية**، تقرير سنة 2011 ، ص ص 11 – 13 .

وفي الاخير نشير إلي انه في ظل نظام SCEA يقوم الإنتاج خارج الرسم على القيمة المضافة T V A، كما تقوم الاستخدامات التي يكون موضوعها الإنتاج بسعر الحصول للدلالة على سعر السوق، وذلك مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : تقويم المجمعات وفقا لنظام SCEA

المجمع	السعر
الإنتاج	**سعر الإنتاج**
القيمة المضافة	**سعر الانتاج**
الاستهلاك الوسيط	**سعر الحصول**
الاستهلاك النهائي	**سعر الحصول**
الصادرات	**سعر FOB**
الواردات	**سعر CAF**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، **أطلس للنشر، الجزائر**، ص 29 .

3- التحديد المكاني و الزمني لنظام SCEA :

إن اي نظام محاسبي له حدود مكانية و حدود زمنية يتم من خلالها التعبير عن مختلف الانشطة الاقتصادية التي تقوم بها الاعوان الاقتصادية.

ا- التحديد المكاني لنظام SCEA:

عادة ما تستخدم ثلاث مؤشرات لحل مشكلة تحديد الحدود المكانية للاقتصاد الوطني، وهي[1]:

- **مؤشر الجنسية:** تعتبر الوحدة الاقتصادية داخلية اذا كانت جنسيتها وطنية، وبهذا تكون عمليات الاقتصاد الوطني هي كل العمليات التي تقوم بها هذه الوحدات. وهنا تبرز عدة ملاحظات، فما الفائدة من احتساب عمليات وحدات اقتصادية بعيدة عن الوطن و تنعدم تحويلاتها له لأن كل ما يربطها بالوطن هو الجنسية فقط؟ وعلى هذا الاساس لايوجد نظام محاسبي يستخدم هذا المؤشر.

- **مؤشر الاقليم:** وفقا لهذا المؤشر تعتبر وحدة اقتصادية داخلية كل الوحدات التي تقوم بعمليات اقتصادية داخل الحدود الاقليمية الجغرافية للوطن، ونتيجة لذلك يستبعد نشاط الوحدات الاقتصادية خارج الاقليم الجغرافي.

[1] محمد الطاهر درويش، **اشكالية انتاج المعطيات الاقتصادية الكلية في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائريةSCEA** ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة ، عدد 17 ، جوان 2002 ، ص ص 40- 42 .

والملاحظ ان هذا المؤشر لا يعكس حركية الاقتصاد الوطني لأنه توجد العديد من الوحدات التي تمارس انشطتها خارج الاقليم الجغرافي وترتيط ارتباط وثيق بالاقتصاد الوطني.

- **مؤشر الاقامة:** وفقا لهذا المؤشر تهتم المحاسبة الوطنية بكل النشاطات التي تحدث على على مستوى القطر الاقتصادي بصفة دائمة (سنة او أكثر)، ويتحدد مجموع الاقتصاد الوطني من الوحدات المؤسسية المقيمة في الاقليم الاقتصادي التي لها مصلحة دائمة او نشاط دائم، وعلية تعتبر الوحدة الاقتصادية مقيمة اذا كان لها **مركز مصلحة داخل حدود الاقتصاد الوطني** من خلال قيامها بعمليات اقتصادية، امتلاك مسكن او مباني او مكان انتاج تمارس فية نشاط انتاجي لمدة سنة فاكثر داخل القطر الاقتصادي. ولما تكون مؤسسة لها مركز منفعة خارج الإقليم الاقتصادي لمدة سنة أو أكثر من خلال فرع من فروعها، فإن النشاطات التابعة لها تُحمل لوحدة غير مقيمة، والعكس بالنسبة لمؤسسة غير مقيمة لها مركز منفعة داخل الإقليم الاقتصادي لمدة تتجاوز السنة الواحدة.

وهنا لابد من الاشارة الي ان الإقليم الاقتصادي يعبر عن الإقليم الجغرافي الذي تتولي ادارته الحكومة و يتحرك داخله الاشخاص و السلع و راس المال بحرية مضاف اليه كل من:

- الفضاء الجوي و حدود المياه الإقليمية التي يتمتع فيها البلد بحقوق خالصة او تكون له سلطة قضائية.
- الجيوب الاقليمية في مختلف مناطق العالم مثل الممثليات و الهيئات الجزائرية في الخارج و السواح الجزائريون في الخارج و فروع الشركات الجزائرية الموجودة في الخارج بصفة غير دائمة المدة تقل عن السنة.
- المناطق الحرة او المخازن الجمركية او المصانع التي تستغلها مشاريع غير مقيمة تحت الرقابة الجمركية.

انطلاقا مما سبق، نستنتج بأن مجال الملاحظة للمحاسبة الوطنية في ظل نظام SCEA هو الاقتصاد الوطني. والمعيار المستعمل من أجل تحديد هذا المجال هو **الإقامة** في **الإقليم الاقتصادي** الذي يتكون من القطر الجغرافي الجزائري بحدوده الإقليمية مضافا إليه الفضاء الجوي و المياه الإقليمية، الممثليات الجزائرية من سفارات و قنصليات و السواح الجزائرية في الخارج، مطروحا منه الهيئات و الممثليات و الأجنبية في الجزائر و السواح الأجانب في الجزائر و فروع الشركات الأجنبية الموجودة بصفة غير دائمة في الجزائر.

ب- التحديد الزمني لنظام SCEA: مثل باقي الانظمة المحاسبية فقد استند نظام SCEA على السنة المالية التي تبدا في 1/1/من السنة ن و تنتهي في 12/31/من السنة ن.

ثانيا: العمليات و الاعوان الاقتصادية:

في ظل اي نظام محاسبي يتم تحديد الاعوان الاقتصادية و مختلف العمليات التي تقوم بها، وضمن نفس السياق سار نظام SCEA من خلال تحديده للاعوان و العمليات الاقتصادية، وذلك وفقا لما يلي:

1- الاعوان الاقتصادية

من المعروف ان اقتصاد اية دولة يتشكل من عدد كبير جدا من الوحدات الاقتصادية، وبالنظر لصعوبة تتبع نشاط كل وحدة على حدى فقد لجأت المحاسبة الوطنية الي تجميع هذه الوحدات على اساس تجانسها وفق معايير محددة، وذلك من اجل تبسيط عمليات جمع البيانات و التحليل الاقتصادي.

ويعتمد نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية على معياريين اساسيين في تصنيفه للاعوان الاقتصادية، معيار قانوني و معيار تقني او وظيفي[1].

ا- المعيار القانوني:

وفقا لهذا العيار يتم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين حسب الوظيفة الاقتصادية الاساسية للوحدات من حيث كونها انتاجية او استهلاكية. وكذلك عن طريق الانشطة التي يقومون بها من جهة ومواردهم الأساسية من جهة ثانية. وبهذا فإن المعيار القانوني يتم من خلاله تجميع و تصنيف الاعوان الاقتصادية ضمن نفس **القطاع المؤسسي** الذي يشير لمجموعة من الوحدات المؤسسية التي لها نفس الوظيفة الاساسية و تحمل خصائص متشابهة*. ووفقا لهذا المعيار يصنف نظام SCEA الاعوان الاقتصادية الي اربع قطاعات مؤسسية اضافة لشبه قطاع حسب ما يلي:

- **قطاع الشركات و أشباه الشركات الإنتاجية غير المالية S.Q.S:** يضم هذا القطاع كل الوحدات الاقتصادية المقيمة غير المالية التي تتمثل وظيفتها الأساسية في إنتاج السلع و الخدمات المسوقة. حيث نجد ضمن هذا القطاع المؤسسات و شبه المؤسسات العمومية او الخاصة غير المالية مثل سونطراك و سونلغاز و اوريدو...الخ. كما نجد أشباه الشركات التي تشمل فروع الشركات الأجنبية في الجزائر، وبعض الإدارات العمومية التي لها ميزانيات ملحقة و تقدم خدمات مسوقة مثل مؤسسة البريد و المواصلات اضافة لبعض المؤسسات الفردية التي يمسك اصحابها دفاتر محاسبية. ونشير الي **ان الوظيفة الاساسية لقطاع S.Q.S تتمثل في الانتاج.**

[1] انظر للمزيد من التفصيل كل من:
- أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، مرجع سابق، ص ص 15- 16.
- رضا عقون، مرجع سابق، ص ص 132-134.

* يضم القطاع المؤسسي جميع الوحدات التي لها نفس السلوك الاقتصادي.

- **قطاع العائلات و المؤسسات الفردية الصغيرة M.E.I :** يتكون قطاع **M.E.I** من مجموع المستهلكين الذين يعيشون منفردين او في مجموعات، ونتيجة لذلك نقول بان هذا الفطاع يضم كل الوحدات المؤسسية المقيمة التي تتمثل **وظيفتها الأساسية في الاستهلاك**، كما يضم القطاع ايضا المؤسسات الفردية الصغيرة التي لا يملك اصحابها دفاتر محاسبية مثل الحرفين و الاطباء و المحامين ...الخ ، لأنه لا يمكن فصل نشاطهم المهني عن حياتهم .
- **قطاع المؤسسات المالية I.F:** تتمثل الوظيفة الاساسية لهذا **القطاع في تمويل الاقتصاد الوطني**، وهو يضم كل الوحدات المؤسسية المقيمة التي تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني، مثل مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي التي تمول الاقتصاد الوطني كالبنك المركزي و البنوك التجارية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، اضافة الي مؤسسات التأمين التي تتمثل وظيفتها الأساسية في التأمين ضد مختلف المخاطر.
- **قطاع الإدارات العمومية A.P :** يتكون قطاع **A.P** من كل الوحدات المؤسسية المقيمة التي وظيفتها الرئيسية هي تقديم الخدمات غير المسوقة بصفة مجانية أو شبه مجانية للمواطنين كالتعليم ، الصحة، الامن...الخ، كما تقوم مؤسسات القطاع بعمليات إعادة توزيع المداخيل من خلال الضرائب و الاعانات و المساعدات، ومن اهم مؤسسات القطاع من الإدارة المركزية كالوزارات، رئاسة الحكومة و رئاسة الجمهورية)، الإدارات المحلية كالولايات، البلديات، المنظمات الاجتماعية التي تعمل لمصلحة الأفراد، إدارة الضمان الاجتماعي.
- **قطاع العالم الخارجي R.D.M:** هو شبه قطاع يتشمل من كل الوحدات غير المقيمة ، ويوضح R.D.M العلاقات الاقتصادية بين الوحدات المقيمة و الوحدات غير المقيمة، ، و نشير الي ان الوحدات المكونة لهذا القطاع هي وحدات غير متجانسة.

ب- المعيار التقني – الوظيفي-

يعتمد نظام SCEA على التصنيف الوظيفي او التقني للاعوان الاقتصادية و الذي تم إعداده من أجل التحليل التقني للإنتاج، حيث يتم تصنيف الأعوان الاقتصادية في **فروع** محددة على اساس تجانس المنتجات. والفرع بهذا المعني يشير الي **مجموعة الوحدات او اجزاء الوحدت الإنتاجية المتجانسة التي تقوم بإنتاج نوع واحد من المنتوجات المدرجة في قائمة النواتج و النشاطات.** ويعتبر الأساس المعتمد في تصنيف الوحدات حسب الفروع هو الناتج الذي يمثل مجموع السلع و الخدمات ذات الطبيعة المتقاربة التي تنتمي إلى نفس العائلة[1]؛ حيث يصنف في نفس الفرع كل الوحدات التي تنتج منتجات متجانسة، فالقمح و البطاطا و البصل ....الخ كلها

[1] افادة أقاسم، عبد المجيد قدي، الوجيز في المحاسبة الوطنية، مرجع سابق، ص 18.

تمثل الناتج الزراعي الذي يقابله فرع الزراعة، ففي ظل نظام SCEA تم اعداد مدونة الأنشطة و النواتج المختصرة.N.A.P التي تتضمن 99 ناتجا، حيث كل فرع يقابل ناتجا معينا من هذه القائمة.

تطبيق1: ليكن لدينا اقتصاد افتراضي يتكون من ثلاث مؤسسات، تقوم بالإنتاج مثلما هو موضح أدناه.

1- المؤسسة X نقوم بالإنتاج في ثلاث ورشات من اجل الحصول على ثلاث مواد، وفق ما يلي:

- الورشة X1 تنتج 20 وحدة من الصلب؛
- الورشة X2 تنتج 30 وحدة من الألمنيوم؛
- الورشة X3 تنتج 90 وحدة من الزنك.

2- المؤسسة Y نقوم بالإنتاج في ورشتين من اجل الحصول على ماد تين، وفق ما يلي:

- الورشة Y1 تنتج 80 وحدة من الصلب؛
- الورشة Y2 تنتج 20 وحدة من الألمنيوم.

3- المؤسسة Z نقوم بالإنتاج في ثلاث ورشات من اجل الحصول على ثلاث مواد، وفق ما يلي:

- الورشة Z1 تنتج 30 وحدة من الصلب؛
- الورشة Z2 تنتج 100 وحدة من الألمنيوم؛
- الورشة Z3 تنتج 10 وحدة من الزنك.

ويطلب منك حساب كل من:

- إنتاج قطاعات: الزنك، الصلب، الألمنيوم.
- إنتاج فروع: الزنك، الصلب، الألمنيوم.

حل التطبيق 1:

1- يتم حساب إنتاج كل قطاع من خلال احترام الوحدة المؤسسية وعليه يكوم لدينا:

- إنتاج قطاع الزنك = إنتاج المؤسسة X = X1 + X2 + X3 = 20+30+90 = 140.
- إنتاج قطاع الصلب = إنتاج المؤسسة Y = Y 1 + Y 2 = 80+20 = 100.
- إنتاج قطاع الألمونيوم = إنتاج المؤسسة Z = Z 1 + Z 2 + Z 3 = 30+100+10 = 140.

2- يتم احتساب انتاج كل فرع على اساس تجانس المنتوجات، وفق ما يلي:

- إنتاج فرع الزنك = X3 + Z3 = 90+10 = 100.
- إنتاج فرع الصلب = X1 + Y 1 + Z1 = 20+80+30 = 130.

- إنتاج فرع الألمونيوم = Z2 + Y2 + X2 = 30+20+100 = 150.

الملاحظ من خلال هذا المثال أن القطاع يضمن الحفاظ على الوحدة القانونية للأعوان الاقتصادية. حيث تصنف المؤسسة كوحدة واحدة ضمن القطاع المحدد على أساس نشاطها الأساسي. بينما لا يحترم الفرع الوحدة القانونية للأعوان الاقتصادية بحيث تصنف منتجات المؤسسة الواحدة في أكثر من فرع على أساس تجانس المنتجات، فعلى سبيل المثال توزعت منتجات المؤسسة X على ثلاث فروع أساسية وهي: الزنك، الصلب، الألمنيوم.

2-العمليات الاقتصادية:

تتميز العمليات التي تقوم بها الاعوان الاقتصادية بكونها متعددة ، ونتيجة لذلك تلجأ المحاسبة الوطنية وفقا لنظام SCEA الي تجميع مختلف المقامة في الوطن ضمن ثلاث مجموعات اساسية وهي: العمليات على السلع و الخدمات، العمليات الخاصة بالتوزيع ، العمليات المالية، وذلك وفق ما يوضحه المخطط التالي:

المخطط رقم05: العمليات الاقتصادية وفقا لنظام SCEA

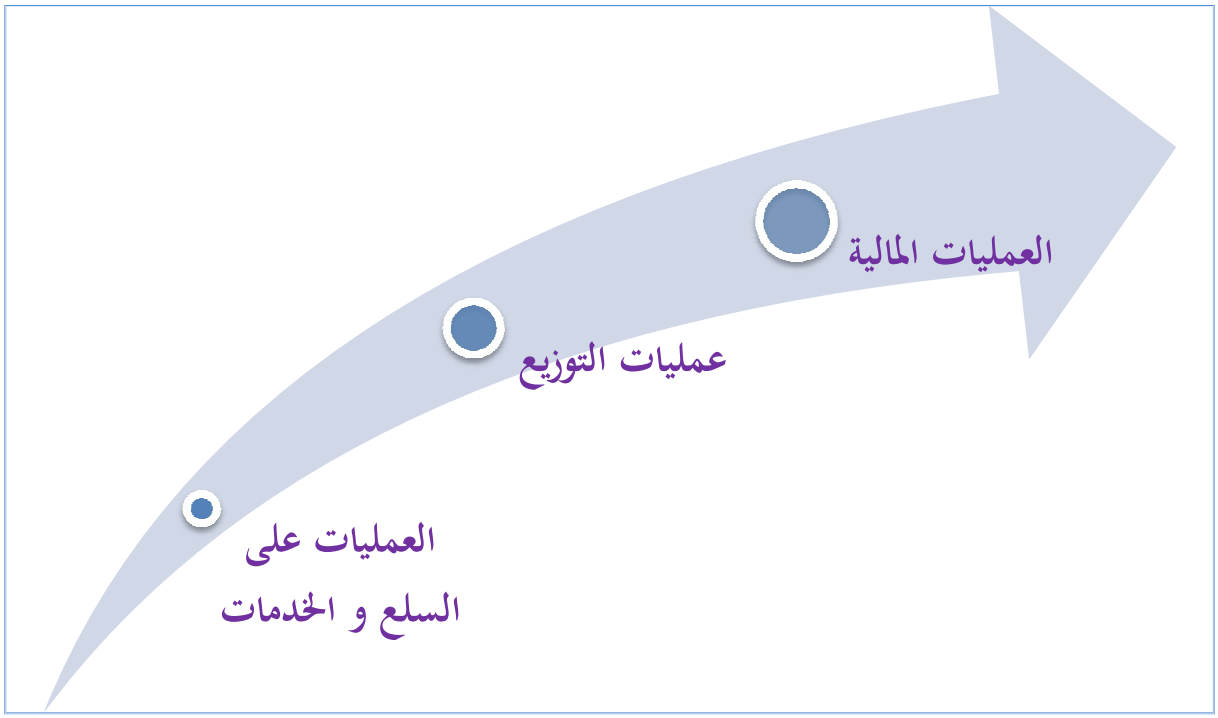

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ما سبق.

ا- العمليات على السلع و الخدمات:

ترتبط هذه العمليات بكل ما يتعلق بالإنتاج و التبادل واستخدام السلع والخدمات، وهي تتضمن أساسا كل من:

- الإنتاج؛
- الاستهلاك الوسيطي أو النهائي؛
- التغير في المخزونات؛
- الصادرات و الواردات.

ب- عمليات التوزيع:

ترتبط هذه العمليات بكيفية توزيع القيمة المضافة باعتبارها المصدر الأساسي لتوزيع المداخيل بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، وتشمل العمليات المالية على كل من: الأجور والاشتراكات الاجتماعية، الخدمات الاجتماعية، الضرائب بمختلف أنواعها، التحويلات و الإعانات، الفوائد وأرباح الأسهم...الخ، كما تتضمن عمليات التحويلات المتعلقة بمداخيل الملكية المعنوية .

ج- العمليات المالية:

توضح العمليات المالية كل التغيرات التي تطرأ على حقوق وديون الأعوان الاقتصاديين، وتتضمن اساسا كل من:

- وسائل الدفع المتمثلة في النقود السائلة و تعتبر ديونا على مؤسسات الاصدار و حقوق للاعوان الاقتصادية التي تملكها.
- وسائل التوظيف التي تستعمل من اجل الادخار وتتكون من: الوادائع غير الجارية كوادئع التوفير و الوادئع لاجل، الاصول قصيرة الاجل، السندات و الاصول طويلة الاجل الاسهم و حصص راس المال...الخ.
- وسائل التمويل مثل القروض قصيرة و طويلة الاجل...الخ.
- حقوق العائلات المتعلقة بالتأمين على الحياة و المعاشات.

المحور الرابع: عمليات الإنتاج و مجمعاتها الأساسية

المحور الرابع: عمليات الانتاج و مجمعاتها الاساسية

ان الهدف الاساسي من عملية الانتاج هو توليد القيمة المضافة التي تعتبر المصدر الاساسي لتوزيع المداخيل، وعلى هذا الاساس تكتسب عمليات الانتاج اهمية بالغة في المحاسبة الوطنية باعتبارها تسمح بانشاء السلع و الخدمات الموجهة اساسا لتلبية مختلف الحاجيات و اشباع الرغبات المتعددة، وانطلاقا من هذه الاهمية لعمليات الانتاج يأتي هذا المحور ليبحث في كل ما يرتبط بعمليات الانتاج من منظور المحاسبة الوطنية.

اولا - تحليل العمليات على السلع و الخدمات

تتضمن العمليات على السلع و الخدمات على عدد معتبر من المجمعات الكلية التي يتم عرضها وفقا لما يلي:

1- الانتاج:

تتمثل حصيلة مختلف الأنشطة الاقتصادية في إنشاء سلعة أو بضاعة أو تأدية خدمة يحتاج إليها الآخرون، فمثلا نجد الفلاح ينتج القمح وعامل النسيج يصنع القماش والطبيب يؤدي خدمة صحية ....الخ. ومن المنظور الاقتصادي تسمى حصيلة كل هذه الأنشطة من سلع وخدمات باسم الإنتاج[1]، ويشترط في ذلك أن تتوفر خصائص أساسية في السلع و الخدمات المنتجة حتى تكون لها قيمة اقتصادية، أهم هذه الخصائص أن تكون السلع و الخدمات ذات منفعة اقتصادية، قابلة للتسويق، قابلة للتقويم النقدي و نادرة نسبيا.

وانطلاقا مما سبق يمكننا القول بأن **الإنتاج بمفهومه العام يعبر عن كل نشاط أو عملية تؤدي إلي إنشاء أو زيادة منفعة**[2]، ويتحقق ذلك من خلال:

- الإنتاج المادي الذي يمثل إنتاج السلع كالمنتجات الزراعية والصناعية.
- الإنتاج غير المادي المعبر عنه من خلال إنتاج الخدمات كخدمات المعلم و المحامي والطبيب.

وبالرجوع الي نظام SCEA الذي حدد مجال الانتاج بما تنتجه الفروع التالية: الزراعة بما فيها الصيد البحري، الصناعة بمختلف انواعها،البناء و الاشغال العمومية، العجارة و النقل و المخازن، الخدمات الانتاجية المادية و الخدمات الانتاجية غير المادية، وضمن هذا السياق يميز SCEA بشكل خاص بين نوعين من الانتاج، وهما:

ا- الانتاج الخام la production brute

يمثل الانتاج الخام للوحدة مجموع السلع و الخدمات التي انتجتها الوحدة خلال فترة زمنية محددة، فمن منظور المحاسبة الوطنية تدل عبارة **الانتاج الخام** على انتاج الوحدة او المؤسسة او الفرع او القطاع.

[1] حسن احمد حزوري، مرجع سابق، ص 23 .

[2] قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، الوجيز في المحاسبة الوطنية، مرجع سابق، ص 25.

ب- الانتاج الكلي الخام PTB

يشير الانتاج الكلي الخام الي مجموع السلع و الخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ونتحصل على الانتاج الكلي للوطن من خلال تجميع الانتاج الخام للوحدات او الفروع او القطاعات، وذلك مثلما هو معطى وفق العلاقة التالية:

$$PTB = \sum PB_{BP}$$

2- الواردات les importations

يقصد بالواردات M اجمالي السلع و الخدمات المنتجة من طرف الاعوان غير المقيمة المحولة بصفة نهائية لفائدة الاعوان المقيمة من اجل تلبية الحاجيات المتعددة. وتقيم الواردات بسعر CAF – سيف- الذي يمثل سعر المشتري الذي يدفعه مستورد ما لسلعة على حدود بلده قبل دفع اية رسوم استيراد او ضرائب اخرى تدفع على حدود بلده، ويشمل سعر سيف تكاليف التأمين و الشحن[1].

3- الاستهلاك النهائي La consommations finale

الاستهلاك بصفة عامة يقصد به استعمال السلع و الخدمات من اجل إشباع الحاجات الإنسانية أو بقصد إنتاج سلع و خدمات جديدة، والاستهلاك النهائي CF يمثل إجمالي ما يستهلك من السلع و الخدمات التي لا يعاد إنتاجها و تفني بمجرد استهلاكها، وهو يستهدف مباشرة السلع و الخدمات الفردية أو الجماعية. ويتعلق CF بقطاع العائلات و الإدارات و المؤسسات المالية، ويتضمن مشتريات السلعة المعمرة و غير المعمرة و كذلك الأشغال لغرض صيانة السلع الاستهلاكية مثل المساكن...الخ[2].

4- الاستهلاك الانتاجي او الوسيط La consommations intermédiaires

الاستهلاك الوسيط CI – الاستهلاك الإنتاجي CP - يمثل مجموع السلع و الخدمات المنتجة أو المستوردة التي تستعملها المؤسسات الإنتاجية في عملية الإنتاج من اجل إنتاج السلع و الخدمات المتعددة خلال فترة محددة عادة ما تكون سنة، والملاحظ أن الاستهلاكات الوسيطية تتم عليها وبواسطتها عمليات الانتاج من أجل الحصول على السلع و الخدمات النهائية، ولذلك فهي تختفي ضمن العملية الإنتاجية لتولد سلع و خدمات جديدة[3].

[1] دائرة الإحصاء العامة، المملكة الهاشمية الأردنية، الحسابات القومية في الأردن 1976-2002 ، ص 36 .

[2] ين عطية محمد، **دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين 1969 - 2005** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان 2005-2006 ، ص ص 11- 14 .

[3] Sophie brana et Marie- Claude bergouignan , op cit , P P 29.

5- التغير في المخزون la variation de stock

يتمثل التغير في المخزون في كل السلع غير الدائمة التي توجد بحوزة الاعوان المقيمة، ويتشكل المخزون من السلع النهائية، المواد و اللوازم الاولية، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات قيد الصنع، الاعمال قيد الانجاز ماعدا المباني، الحبوب و الحيوانات الصغيرة. ونشير الي ان المحاسبة الوطنية تهتم بحركة المخزون من حيث تغير المخزونات، ويحسب التغير في المخزون على اساس قيمة المدخلات من المخزونات مطروحا منها قيمة المخرجات من المخزون[1]، ويعطي بالعلاقة التالية:

التغير في المخزون VS = المدخلات من المخزون – المخرجات من المخزون

وعليه فإن قيمة التغير في المخزون قد تكون موجبة او معدومة او سالبة، إذا كانت موجبة فهذا يعني أن الاقتصاد الوطني في حالة جيدة أما إذا كانت سالبة فهذا يعني أن الاقتصاد الوطني في حالة ركود و تراجع .

6- التراكم الخام للاصول الثابتة Accumulations brute des fonds fixes

تتمثل ABFF في قيمة الاستثمارات المادية المعيرة عن السلع المعمرة الموجودة بحوزة الأعوان الاقتصادية المنتجة المقيمة و تستخدم لفترة طويلة لمدة سنة على الأقل في العملية الإنتاجية، ويدخل ضمن هذا الإطار الإصلاحات الكبرى على السلع الإنتاجية التي تسمح بإطالة عمرها الاستغلالي وتزيد من قيمتها.

7- الصادرات Les exportations

تتمثل الصادرات X في قيمة السلع و الخدمات المنتجة من طرف الاعوان المقيمة و المحولة بصفة نهائية الي الاعوان غير المقيمة، وتقيم الصادرات وفقا لسعر FOB – فوب – الذي يمثل السعر الذي يدفعه مستورد يستلم السلع على حدود بلد المصدر بعد تحميليها على وسيلة النقل حيث يتضمن سعر سيف ضرائب التصدير.

ثانيا- ميزانية الموارد و الاستخدمات للوطن

انطلاقا من تحليل العمليات على السلع و الخدمات يمكننا ملاحظة ان هذه العمليات تعكس تيارين اساسين، تيار اول يمثل الموارد من خلال اجمالي ما يعرض من سلع وخدمات، وتيار ثاني يعكس مختلف الاشكال التي يتم من خلالها استخدام السلع و الخدمات في اقتصاد بلد ما خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.

[1] دائرة الإحصاء العامة، المملكة الهاشمية الأردنية، الحسابات القومية في الأردن 1976-2002 ، ص 29 .

1- موارد الوطن Les ressources de la nation:

تتمثل موارد الوطن في كل ما يعرض من الانتاج الكلي الذي تحققه القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني ويعتبر الانتاج مصدر الدورة الاقتصادية ونقطة انطلاق الحسابات الاقتصادية، اضافة الي اجمالي الواردات على شكل تدفقات نهائية للسلع و الخدمات من غير المقيمين لصالح المقيمين، وعلى هذا الاساس نكتب:

موارد الوطن = الانتاج الكلي الخام + اجمالي الواردات.

2- استخدمات الوطن Les emplois de la nation :

يتم استخدام موارد الوطن من سلع وخدمات وفق خمس مجمعات اساسية، وهي:

- الاستهلاك النهائي CF ؛
- الاستهلاك الوسيط CP؛
- التغير في المخزون VS ؛
- التراكم الخام للأصول الثابتة ABFF ؛
- الصادرات من السلع و الخدمات X.

3- ميزانية الوطن:

ميزانية الوطن عبارة عن جدول يتكون من جانبين اساسيين جانب الموارد و جانب الاستخدمات، وهي تعطي صورة مفصلة لتدفق السلع و الخدمات في اقتصاد بلد ما خلال فترة زمنية محددة[1]، وبهذا فإن ميزانية الوطن توضح العلاقات القائمة بين مختلف التجميعات الهامة من منظور المحاسبة الوطنية. وترتكز ميزانية الموارد و الاستخدمات للوطن على مطابقة عرض السلع و الخدمات مع استخدماتها، وذلك مثلما توضحه العلاقة التالية:

المخرجات + الواردات (اجمالي العرض او الموارد) = الاستهلاك النهائي+ الاساهلاك الوسيط+ التغير في المخزون+ التراكم الخام للاصول الثابتة+ الصادرات (الاستخدمات الكلية).

وانطلاقا مما سبق نكتب:

$$PTB + \sum M = \sum CF + \sum CP + \sum VS + \sum ABFF + \sum X$$

حيث:

$$PTB + \sum M = R \text{ الموارد}$$

[1] برنامج المقارنات الدولية ICP ، مرجع سابق، ص 8 .

الاستخدمات $\sum CF + \sum CP + \sum VS + \sum ABFF + \sum X = E$

من خلال عرض ما سبق نستنتج بأن ميزانية الموارد و الاستخدمات للجزائر تعطي وفقا لنظام SCEA كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02 : ميزانية الموارد و الاستخدمات للوطن

الموارد	الاستخدامات
إنتاج كل المؤسسات و الوحدات الذي يشملها مجال الإنتاج في نظام **SCEA** و المعبر عنها ب $PTB_{PM}=PIB_{PM}+\sum CP$ + الواردات $\sum M$	الاستهلاك النهائي $\sum CF$ الاستهلاك الوسيط أو الإنتاجي $\sum CP / \sum CI$ التراكم الخام للأصول الثابتة $\sum ABFF$ التغير في المخزون $\sum VS$ الصادرات $\sum X$
مجموع موارد الوطن **LES RESSOURCES**	**مجموع استخدامات الوطن** **LES EMPLOIS**

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ماسبق.

ونشير الي ان ميزانية الموارد و الاستخدمات تستخدم في عملية التحليل و التنبؤ و رسم السياسات، كما تستخدم للتأكد من تماسك مجموعة كاملة من البيانات المتعلقة بمنتج او مجموعة من المنتجات، كما تستخدم لاستخراج احد المكونات – المجمعات- من خلال تطابق الموارد مع الاستخدمات.ونلاحظ ايضا أن إجمالي الاستهلاك الوسيط في جانبي ميزانية الموارد و الاستخدامات بنفس القيمة و يفسر هذا أن $\sum CP$ يعتبر مورد لبعض الفروع الإنتاجية و استخدام لبعض الفروع الأخرى.

تطبيق 2 :

في اقتصاد فرضي، قام مزارع بعدد من العمليات التي يمكننا تلخيصها وفق ما يلي:

- زرع بذور القمح بقيمة **80** وحدة نقدية تحصل عليها من خلال استيراد ما قيمته **50** و.ن والباقي اخذه من المخزون.
- بعد حصد المحصول الذي قدرت قيمته ب **200** و.ن ، قام بتصدير ما قيمته **160** و.ن ، والباقي استخدم محليا عن طريق استهلاك العائلات ب **22** و.ن والجزء الباقي وضع مع المخزونات.

من خلال العمليات السابقة يطلب منك اعداد ميزانية الموارد و الاستخدمات لهذا الاقتصاد الفرضي.

حل التطبيق 2:

لإعداد ميزانية الموارد و الاستخدمات للوطن يجب تحديد قيم مكونات الموارد و الاستخدمات، وذلك وفق ما يلي:

1- تحديد عناصر الموارد: من خلال بيانات المثال نستنتج بأن الانتاج المحقق في هذا الاقتصاد هو **PB= 200** كما ان واردات هذا الاقتصاد قدرت ب **M = 50** .

2- تحديد عناصر الاستخدمات: من معطيات المثال يمكننا استنتاج ما يلي:

- قيمة الصادرات **X = 160** ؛
- قيمة الاستهلاك الوسيط**CI = 80** ؛
- الاستهلاك النهائي للعائلات**CF = 22** ؛
- قدرت المخرجات من المخزون ب 30 و.ن بينما بلغت قيمة المدخلات من المخزونات ب 18 و.ن، وبما أن قيمة التغير في المخزون تقيس حركة التغير في المخزون فإن قيمة التغير في المخزون تعطي من خلال العلاقة: **التغير في المخزون VS = المدخلات من المخزون – المخرجات من المخزون = 18 – 30**، ومنه نتحصل على (**12**) = **VS** .

بعد تحديد مكونات الموارد و الاستخدمات نقوم باعداد ميزانية الموارد و الاستخدمات للوطن، وذلك مثلما يوضحه الجدول التالي:

ميزانية الموارد و الاستخدمات للوطن

الموارد		الاستخدامات	
الانتاج الخام :	$PB_{PM}=200$	الاستهلاك النهائي	$\sum CF = 22$
+		الاستهلاك الوسيط أو الإنتاجي	$\sum CP = 80$
الواردات:	$\sum M = 50$	التغير في المخزون	$\sum VS = (12)$
		الصادرات	$\sum X = 160$
R = 250		**E = 250**	

ثالثا- تلخيص العمليات على السلع و الخدمات

في ظل نظام SCEA يتم العمل على تجميع العمليات على السلع و الخدمات المنتجة و المذكورة سابقا في مجمعات أساسية يتم تلخيصها من خلال ما سنتطرق إليه فيما يلي.

1- الإنتاج الكلي الخام PTB : ويمثل مجموع السلع و الخدمات المنتجة من طرف الأعوان الاقتصادية خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة و يمكن حسابه بطريقتين : الإنتاج و الإنفاق.

ا- حساب PTB بطريقة الإنتاج: يمكننا حساب PTB بطريقة الإنتاج من خلال سعر الإنتاج و سعر السوق وذلك وفق ما يلي:

- **بسعر الإنتاج:** يعبر الإنتاج الكلي الخام عن إجمالي ما أنتجته الفروع وفقا لنظام SCEA مقيما بسعر الإنتاج ويعطي بالعلاقة التالية:

$$PTB_{PP}=\sum PB_{BP}$$

- **بسعر السوق:** الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق يتضمن إجمالي الرسم على القيمة المضافة و إجمالي الرسوم على الواردات، ويعطي من خلال:

$$PTB_{PM}= \sum PB_{BP}+ \sum TVA+ \sum DT/I$$

حيث يمثل كل من :

- $\sum PB_{BP}$ إجمالي ما أنتجته الفروع (في الجزائر 19 فرع إنتاجي)؛
- $\sum DT/I$ إجمالي الرسوم و الحقوق على الواردات؛
- $\sum TVA$ إجمالي الرسم على القيمة المضافة؛

ب- حساب PTB بطريقة الإنفاق: يمكننا حساب PTB بطريقة الإنتاج بسعر السوق فقط من خلال العلاقة التالية:

$$PTB_{PM}=\sum CP+ \sum CF+ \sum VS+ \sum ABFF + \sum X - \sum M$$

2- الإنتاج الداخلي الخام La PIB : يمثل مجموع السلع و الخدمات المنتجة النهائية، بمعنى السلع و الخدمات الموجهة أساسا لتلبية الاستخدام النهائي و التي قام بإنتاجها الأعوان الاقتصاديون خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون السنة. ويتم حساب الإنتاج الداخلي الخام باستخدام ثلاث طرق رئيسية، وهي: طريقة الإنتاج، طريقة الإنفاق و طريقة الدخل، حيث ستتم الإشارة خلال هذا المحور لطريقتي الإنتاج و الإنفاق وذلك وفق ما يلي:

ا- حساب La PIB بطريقة الإنتاج: يتم حساب الانتاج الداخلي بطريقة الانتاج باستخدام كل من سعر السوق و سعر الانتاج، وذلك من خلال:

- **بسعر الإنتاج:** يعبر الإنتاج الداخلي الخام بسعر الانتاج عن إجمالي القيم المضافة المحققة من طرف الفروع وفقا لنظام SCEA ، ويعطي بالعلاقة التالية:

$$\text{La PIB}_{PP}=\sum VAB \quad / \quad \text{La PIB}_{pp} = \text{PTB}_{pp} - \sum CP$$

- **بسعر السوق:** الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق يتضمن إجمالي الرسم على القيمة المضافة و إجمالي الرسوم و الحقوق على الواردات، ويعطي من خلال:

$$\text{La PIB}_{PM=} \sum VAB + \sum TVA + \sum DT/I \quad / \quad \text{La PIB}_{pm} = \text{PTB}_{pm} - \sum CP$$

ب- حساب La PIB بطريقة الإنفاق: يتم حساب الإنتاج الداخلي بطريقة الإنفاق وفق سعر السوق فقط لأن الاستخدامات كلها مقومة بسعر السوق فقط، وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$\text{La PIB}_{PM} = \sum CF + \sum VS + \sum ABFF + \sum X - \sum M$$

ملاحظة: في نظام SCEA يتم التمييز بين الانتاج الداخلي الخام LaPIB - la production – والناتج الداخلي الخام Le PIB - Le produit – لأن هذا الاخير ياخذ بعين الاعتبار انتاج الفروع التي لا يعتبرها نظام SCEA فروع انتاجية ، وعليه يتم التمييز بين المجمعين من خلال العلاقة التالية[1]:

Le PIB = La PIB + الايجارات– مجموع انتاج الفروع غير الانتاجية من وجهة نظام المحاسبة الجزائري

اما من وجهة نظر نظام SCN فنجد بأن : **La PIB = Le PIB**

التطبيق 3:

لديك المعطيات المبينة في الجدول أدناه و المتعلقة باقتصاد افتراضي لبلد ما*.

[1] قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، الوجيز في المحاسبة الوطنية، مرجع سابق، ص 31.

* التطبيق مأخوذ بتصرف من سلسلة تمارين في الاعمال الموجهة الموجهة لطلبة العلوم الاقتصادية للاستاذ هاشم جمال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3 .

الوحدة :مليون دج

البيانات	2013	2014
مجموع القيم المضافة $\sum VAB$	1566,5	2039.2
$\sum$ TVA	100,4	152.3
$\sum$ DT/I	74,5	/
الإنتاج الداخلي الخام PIB(pm)	/	2251.5
الاستهلاك الانتاجي $\sum CP$	/	1650.5
الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات MEI	1100,7	1319,2
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية AP	85,99	101,6
الاستهلاك النهائي المؤسسات المالية IF	4,2	5,1
الاستهلاك النهائي للمؤسسات العقارية AI	0,7	0,9
التراكم الخام للأصول الثابتة $\sum$ ABFF	541,8	/
المخزون في التغير $\sum$ VS	91,2	5,2
الصادرات $(\sum X)$	533,0	793,3
الواردات $\sum M$	616,19	/
مجموع موارد الوطن من السلع والخدمات $(\sum R)$	3234,7	5004,0

من خلال هذه البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، أجب عن الأسئلة التالية :

أولا:

1- أحسب قيمة الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2013 بطريقتي الإنتاج و الإنفاق.

2- احسب قيمة الاستهلاك الإنتاجي (الوسيط) لسنة 2013.

3- إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن لسنة 2013.

ثانيا:

1- احسب قيمة مجموع كل من الرسوم على الواردات $\sum$ DT/I لسنة 2014 .

2- احسب قيمة إجمالي الواردات لسنة 2014 .

3- احسب قيمة التراكم الخام للأصول الثابتة لسنة2014 .

4- إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن لسنة 2014 .

حل التطبيق3:

أولا:

1-حساب PIB(PM) لسنة 2013 بطريقتي الإنتاج و الإنفاق:

ا- حساب PIB(PM) لسنة 2013 بطريقة الإنتاج: باستخدام بيانات سنة 2013 وانطلاقا من العلاقة الأساسية لحساب الإنتاج الداخلي الخام بسعر السوق الذي يتضمن إجمالي الرسم على القيمة المضافة و رسوم الاستيراد لدينا:

$$\text{La PTB}_{PM} = \sum VAB + \sum TVA + \sum DT/I.$$

$$\text{La PTB}_{PM} = 1566,5 + 100,4 + 74,5.$$

$$\textbf{La PTB}_{PM} = \textbf{1741,4.}$$

ب- حساب PIB(PM) لسنة 2013 بطريقة الإنفاق: باستخدام العلاقة الأساسية لحساب الإنتاج الداخلي بطريقة الإنفاق نجد:

$$\text{La PIB}_{PM} = \sum CF + \sum VS + \sum ABFF + \sum X - \sum M.$$

$$\text{La PIB}_{PM} = CF\ AI + CF\ AP + CF\ IF + CF\ MEI + \sum VS + \sum ABFF + \sum X - \sum M.$$

$$\text{La PIB}_{PM} = 0,7 + 85,99 + .4,2 + 1100,7 + 91,2 + 541,8 + 533 - 616,19.$$

$$\textbf{La PIB}_{PM} = \textbf{1741,4}$$

2-حساب الاستهلاك الإنتاجي $(\sum CP)$ لسنة 2013:

باستخدام مطابقة الموارد و الاستخدامات يتم حساب إجمالي الاستهلاك الإنتاجي لسنة 2013، وذلك وفق ما يلي:

$$R = PTB\ PM + \sum M$$

$$R = PIB\ PM + \sum CP + \sum M$$

وعليه يمكننا حساب $\sum CP$ من خلال العلاقة:

$$\sum CP = R - (PIB\ PM + \sum M).$$

$$\sum CP = 3234,7 - (1741,4 + 616,19).$$

$$\textbf{} \sum \textbf{CP = 877,11}$$

3- إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن لسنة 2013.

ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن لسنة 2013

الموارد	الاستخدامات
$PTB_{PM} = PIB_{PM} + \sum CP$ $= 1741,4 + 877,11$ $= 2618,51$ + $\sum M = 616,19$	$\sum CF = CF_{AI} + CF_{AP} + CF_{IF} + CF_{MEI} = 1191,59$ $\sum CP = 877,11$ $\sum ABFF = 541,8$ $\sum VS = 91,2$ $\sum X = 533$
R = 3234,7	**E = 3234 ,7**

ثانيا:

1- حساب قيمة مجموع كل من الرسوم على الواردات $\sum DT/I$ لسنة 2014 :

بالاعتماد على العلاقة الأساسية:

$$La\ PIB_{PM} = \sum VAB + \sum TVA + \sum DT/I.$$

ومنه نستنتج بان إجمالي الرسوم على الواردات تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\sum DT/I = PIB_{PM} - (\sum VAB + \sum TVA)$$

$$\sum DT/I = 2251,5 - (2039,2 + 152.3)$$

$$\mathbf{\sum DT/I = 60}$$

2- حساب قيمة إجمالي الواردات لسنة 2014 :

لدينا من العلاقة:

$$R = PIB\ PM + \sum CP + \sum M$$

نتحصل على علاقة حساب إجمالي الواردات من خلال:

$$\sum M = R - (PIB\ PM + \sum CP)$$

$$\sum M = 5004,0 - (2251,5 + 1650,5)$$

$$\sum M = 1102$$

3- حساب قيمة التراكم الخام للأصول الثابتة لسنة2014 .

بالاعتماد على ميزانية الموارد و الاستخدامات للوطن نجد بان إجمالي الاستخدام للوطن يعبر عنه من خلال العلاقة التالية:

$$E = \sum CF + \sum CP + \sum VS + \sum ABFF + \sum X$$

ومنه يمكننا حساب $\sum ABFF$ من خلال العلاقة:

$$\sum ABFF = E - (\sum CF + \sum CP + \sum VS + \sum X)$$

$$\sum ABFF = 5004 - (1319,2 + 101,6 + 5,1 + 0,9 + 1650.5 + 5,2 + 793,3)$$

$$\sum ABFF = 1128,2$$

5- عداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن لسنة 2014.

ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن لسنة 2014

الموارد	الاستخدامات
$PTB_{PM} = PIB_{PM} + \sum CP$ $= 2251,5 + 1650.5$ $= 3902$ + $\sum M = 1102$	$\sum CF = CF_{AI} + CF_{AP} + CF_{IF} + CF_{MEI} = 1426,8$ $\sum CP = 1650,5$ $\sum ABFF = 1128,2$ $\sum VS = 5,2$ $\sum X = 793,3$
R = 5004	**E = 5004**

ملاحظة:

نلاحظ بأن الاستهلاك الوسيط يوجد في جانبي الموارد و الاستخدامات من ميزانية الوطن، ويفسر ذلك بأن الاستهلاك الوسيط هو عبارة عن مورد بالنسبة لقطاعات و فروع إنتاجية و في نفس الوقت هو استخدام في قطاعات و فروع إنتاجية أخري.

المحور الخامس: عمليات التوزيع و مجمعات

المداخيل الأساسية

المحور الخامس: عمليات التوزيع و مجمعات المداخيل الاساسية

تهدف عمليات الانتاج الي انشاء السلع و الخدمات من خلال تحقيق قيم مضافة يتم توزيعها في مرحلة اولي على المساهمين في تكوينها على شكل اجور، حصص المساهمين، ضرائب على الانتاج، وبعد ذلك تتولد اشكالا و عمليات اخرى من التوزيع، حيث تبين هذه العمليات كيفية توزيع المداخيل و اعادة توزيعها بين مختلف الاعوان الاقتصادية[1].

اولا - تحليل عمليات التوزيع:

من منظور المحاسبة الوطنية تقسم عمليات توزيع المداخيل الي قسميين رئيسيين، وهما:

- عمليات توزيع المداخيل المنتجة وهي المداخيل المرتبطة بشكل مباشر بالانتاج مثل الاجور، الضرائب المباشرة و غير المباشرة،...الخ.
- عمليات توزيع المداخيل غير المنتجة التي تتمثل اساسا في التحويلات الجارية و التحويلات الراسمالية.

وتجدر الاشارة في هذا المجال الي ان عمليات التوزيع ترتبط بشكل مباشر بمجال الانتاج في اي نظام محاسبي، وعلى هذا الاساس نجد بأن الايجارات في نظام scea ينظر اليها على انها عملية توزيع تولد دخلا مرتبط بالملكية، وذلك على اعتبار ان قطاع السكن هو قطاع غير منتج، بينما نجد ان نظام scn يعتبر الايجارات من ضمن العمليات على السلع و الخدمات[2].

1- عمليات توزيع المداخيل المنتجة:

تتضمن عمليات توزيع المداخيل المنتجة بشكل اساسي كل من:

ا- تعويضات العاملين rémunérations des salariées : تتضمن تعويضات العاملين او الاجراء كل التدفقات النقدية و العينية المدفوعة للمستخدمين من طرف أرباب العمل و الحكومة، وتشمل كل من[3]:

- الرواتب و الاجور؛
- المساهمات في الضمان الاجتماعي؛
- مساهمات التقاعد المحتسبة للموظفين المصنفين؛
- المزايا العينية التي تدفع للموظفين مثل الطعام و اللباس و السكن؛
- كافة العلاوات مثل العمل الاضافي و العلاوات العينية الموجهة للمستخدمين.

[1] Sophie brana et Marie- Claude bergouignan , op cit , P 34.

[2] قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، الوجيز في المحاسبة الوطنية، مرجع سابق، ص 39.

[3] دائرة الإحصاء العامة، المملكة الهاشمية الأردنية، الحسابات القومية في الأردن 1976-2002 ، ص 24 .

ب- اعانات الاستغلال Subvention d'exploitation : هي عبارة عن تحويلات جارية في شكل اعانات تدفعها الحكومة للمنتجين من اجل تخفيض اسعار المنتجات المدعمة او لتعويض خسائرهم المتوقعة نتيجة تطبيق سياسة معينة من طرف الدولة كسياسة تحديد الأسعار على بعض المنتجات الضرورية.

ج- الضرائب غير المباشرة L'impots indirects : وهي عبارة عن اقتطاعات اجبارية تفرضها الادارت العمومية على الاعوان الاقتصادية نتيجة لعمليات الانتاج و استعمال عوامل الانتاج، حيث تقتطع هذه الضرائب مهما كانت نتيجة الدورة الاستغلالية ربحا او خسارة، وتتضمن بصفة اساسية كل من:

- **الضرائب غ م المرتبطة بالانتاج I.L.P**: وهي عبارة عن الضرائب التي تدفعها القطاعات الانتاجية SQS و MEI على نشاطها الانتاجي مثل الدفع الجزافي، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط التجاري و الصناعي.
- **الضرائب غ م غير المرتبطة بالانتاج I.I :** وهي تشمل الضرائب المدفوعة من طرف الفروع او القطاعات غير المنتجة – AP و IF – ، كما تتضمن الضرائب التي تدفعها الاعوان المنتجة على نشاطهم غير الانتاجي.
- **الضرائب غ م المرتبطة بالاستيراد:** وتشمل كل الرسوم و الحقوق الجمركية المفروضة على الواردات.

د- الضرائب المباشرة L'impots directs: تتمثل في الاقتطاعات الاجبارية التي تفرضها الادارات العمومية على مداخيل العمل و الملكية و عوائد راس المال مثل الضرائب على الاجور و المرتبات **IRG** و الضرائب على ارباح الشركات **IBS** .

هـ- فائض الاستغلال الخام Excedent brut d'exploitation : يمثل نظريا ربح المنتج باعتباره يعبر عن الجزء المتبقي من القيمة المضافة خلال الفترة الانتاجية، و ذلك بعد دفع مكافأة الأجراء و مقابل اهتلاك رأس المال الثابت و الضرائب غير المباشرة و بعد إجراء التعديلات الخاصة بإعانات الإنتاج[1]، و يعبر عنه محاسبيا من خلال العلاقة التالية:

$$EBE = VAB + SE - (RS + ILP)$$

حيث يمثل كل من :

- **EBE** فائض الاستغلال الخام للقطاع او الفرع؛
- **VAB** القيمة المضافة؛
- **SE** إعانات الاستغلال؛
- **RS** تعويضات الأجراء؛
- **ILP** الضرائب غ م المرتبطة بالإنتاج.

[1] رضا عقون، مرجع سابق، ص 135.

و- مداخيل الملكية و المؤسسة Rvenu de la propriété et de l'entreprise: تتمثل مداخيل الملكية و المؤسسة اساسا في[1]:

- الفوائد التي تمثل نسبة ثابتة من الودائع و القروض و سندات الاسهم التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة لاستثمارتها في البنوك او لدى الغير؛
- العلاوات المرتبطة باستغلال الاراضي و المباني و استئجارها؛
- المداخيل الناتجة عن براءة الاختراع و العلامة التجارية؛
- المداخيل التي تتحصل عليها المؤسسات المقتطعة من ارباحها و المخصصة لتلبية حاجياتها الخاصة بالنسبة للمؤسسات الفردية تمثل الفرق بين فائض الاستغلال و مداخيل الملكية المدفوعة من قبلها. أما بالنسبة للمؤسسات SQS فتمثل الفرق بين فائض الاستغلال و مداخيل الملكية التي تعود إلى المؤسسة من جهة و مداخيل الملكية التي يجب على المؤسسة دفعها من جهة أخرى[2].

ل- التأمين على الضرر: نميز هنا بين علاوات التأمين و تعويضات التأمين، وذلك وفق ما يلي:

- **علاوات التأمين:** و تتمثل في المدفوعات التي تقدمها الاعوان الاقتصادية لفائدة شركات التأمين مقابل تغطية مختلف المخاطر كالسرقة و الحرائق و الحوادث ...الخ.
- **تعويضات التأمين:** وهي عبارة عن التعويض الذي تقدمه شركات التأمين للمؤمن نتيجة تعرضه لمختلف المخاطر و فقا لعقد التأمين.

ن- الخدمات الاجتماعية Prestation sociale : وتشمل مختلف التدفقات النقدية و العينية المقدمة لفائدة قطاع العائلات و المؤسسات الفردية من طرف قطاعات الاقتصاد الوطني- SQS و AP - بشكل خاص، وذلك على شكل نفقات العلاج، معاشات التقاعد...الخ.

2- عمليات توزيع المداخيل غير المنتجة:

تشمل عمليات توزيع المداخيل المنتجة بشكل اساسي كل من:

ا- التحويلات الجارية: تتضمن كل من المساعدات المقدمة للمعاقين و المنكوبين، المنح الدراسية الممنوحة للطلاب، صافي أجور العاملين و كذا صافي دخول الملكية من و الي الخارج، تحويلات الالافراد الي عائلاتهم من والي الخارج، مساهمة الجزائر في المنظمات الدولية، الإعانات المقدمة من قبل الهيئات الدولية للجزائر...الخ.

[1] هاشم جمال، محاضرات في المحاسبة الوطنية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.

[2] قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، الوجيز في المحاسبة الوطنية، مرجع سابق، ص 41.

ب- التحويلات الراسمالية: ترتبط هذه التحويلات بعناصر الملكية و الاستثمارات للوحدات الاقتصادية، وهي تشمل إعانات اللاستثمار المقدمة من طرف الإدارات العمومية او الخارج لفائدة فروع الانتاج من اجل تمويل و تعزيز استثماراتها، كما تتضمن التحويلات الراسمالية على كل العطايا و الهبات التي تتم بين مختلف الدول قصد تمويل العجز في الميزات التجاري و ميزان المدفوعات .

ثانيا- مجمعات المداخيل:

من خلال تحليل عمليات التوزيع يتضح لنا وجود ارتباط وثيق بينها و بين عمليات الانتاج، حيث يتم التعبير عن هده العلاقة من منظور المحاسبة الوطنية من خلال مجمعات المداخيل، وفي هذا السياق يميز نظام SCEA بين مجمعات اساسية للدخل يتم عرضها وفق لما سنتناوله خلال هذا الجزء.

1- الدخل الداخلي Revenu intérieur:

يمثل المجموع الصافي للسلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما خلال فترة محددة عادة ما تكون سنة، وهو بذلك يمثل الانتاج الداخلي الصافي بسعر السوق، وانطلاقا من مبدأ الانتاج اساس التوزيع فانه يمكننا التعبير عن الدخل الداخلي وفق ثلاث مداخل اساسية، يتم عرضها وفق ما يلي:

ا- طريقة الانتاج: تعطي علاقة الدخل الداخلي وفقا لمدخل الانتاج كما يلي:

$$RI = PIB_{PM} - \sum CFF$$

و بما ان: $PIB_{PM} = \sum VAB + \sum TVA + \sum DT/I$

ومنه يصبح لدينا: $RI = \sum VAB + \sum TVA + \sum DT/I - \sum CFF$

وانطلاقا من كون القيمة المضاقة الصافية **VAN** هي عبارة عن الفرق بين القيمة المضافة الخامة و اجمالي الاهتلاكات*:

$$\sum VAN = \sum VAB - \sum CFF$$

فإنه يعبر عن الدخل الداخلي من خلال العلاقة:

$$RI = \sum VAN + \sum TVA + \sum DT/I$$

ب- طريقة الانفاق: بما ان الانتاج الداخلي الخام من زاوية الانفاق يعطي وفق العلاقة:

$$PIB_{PM} = \sum CF + \sum VS + \sum ABFF + \sum X - \sum M$$

* من منظور المحاسبة الوطنية : المجمع الخام = المجمع الصافي + الاهتلاكات

فإن عبارة الدخل الداخلي تعطي وفق العلاقة التالية:

$$RI = \sum CF + \sum VS + \sum ABFF + \sum X - \sum M - \sum CFF$$

وبما ان التراكم الصافي للاصول الثابتة ANFF يعبر عنه من خلال العلاقة:

$$\sum ANFF = \sum ABFF - \sum CFF$$

وعليه تعطي علاقة الدخل الداخلي من زاوية الانفاق من خلال العلاقة:

$$RI = \sum CF + \sum VS + \sum ANFF + \sum X - \sum M$$

ج- طريقة المداخيل: انطلاقا من علاقة فائض الاستغلال الخام يمكننا استنتاج علاقة القيمة المضافة من زاوية المداخيل، وذلك وفقا لما يلي:

$$\sum VAB = \sum EBE + \sum ILP + \sum RS - \sum SE$$

انطلاقا مما سبق نكتب:

$$RI = \sum EBE + \sum ILP + \sum RS - \sum SE + \sum TVA + \sum DTI - \sum CFF$$

ولدينا فائض الاستغلال الصافي $\sum ENE$ يعطي وفق العلاقة:

$$\sum ENE = \sum EBE - \sum CFF$$

وعليه تعطي عبارة الدخل الداخلي من زاوية المداخيل من خلال العلاقة:

$$RI = \sum ENE + \sum ILP + \sum RS - \sum SE$$

حيث يتضمن $\sum ILP$ على الضرائب غير المباشرة المفروضة على المنتج و المستهلك (ILP و TVA و DT/I).

2- الدخل الوطني Revenu national:

نظرا لأن مفهوم الدخل الداخلي يتوقف عند حدود القطر الاقتصاي، فقد لجأ المحاسبون الوطنيون الي مجمع الدخل الوطني الذي يعبر عن صافي القيمة النهائية للمنتجات المتولدة في فروع الإنتاج في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة [1]، حيث يسمح لنا هذا المجمع بمعرفة مساهمة المؤسسات الوطنية التي تمارس نشاطها خارج القطر الاقتصادي في الدخل الوطني، وذلك عن طريق احتساب المداخيل المحولة من و الي الخارج، وتعطي عبارة الدخل الوطني:

الدخل الوطني = الدخل الداخلي + صافي تعويضات الأجور المتأتية من وإلى الخارج

+ صافي دخول الملكية و المؤسسة من و إلى الخارج.

[1] رضا عقون، مرجع سابق، ص 131.

$$RN = RI + SRS + SRPE$$

حيث : RN الدخل الوطني، SRS صافي تعويضات الأجور المتأتية من وإلى الخارج، SRPE صافي دخول الملكية و المؤسسة من و إلى الخارج.

3- الدخل الوطني المتاح Revenu national disponible:

الدخل الوطني المتاح هو عبارة الدخل الوطني المصحح برصيد التحويلات الجارية الأخرى من و الي الخارج التي لم تصنف ضمن صافي عوائد المقيمين. ويعطي وفق العلاقة التالية:

$$RND = RN + SATC$$

حيث : SATC يمثل رصيد التحويلات الجارية الاخرى. ويوزع الدخل الوطني المتاح على الاستهلاك النهائي وعلى الادخار مثلما يوضحه جدول التخصيص.

جدول تخصيص الدخل الوطني المتاح RND

الموارد	الاستخدامات
الدخل الداخلي RI + صافي تعويضات الاجراء من و الي الخارج SRS + صافي دخول الملكية و المؤسسة من و إلى الخارج SRPE. = **الدخل الوطني RN** + **صافي التحويلات الجارية الاخرى SATC**	- الاستهلاك النهائي للعائلات CF MEI - الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية CFIF - الاستهلاك النهائي للادارات العمومية CF AP **الرصيد ⇐ الادخار الصافي الجزئي ENP**
RND	**RND**

ملاحظة: سمي رصيد جدول تخصيص RND بالادخار الصافي الجزئي لانه لا ياخذ بعين الاعتبار للمداخيل المحققة في الفروع غير الانتاجية. كما ان تحصيص RND يكون على شكل استهلاكات نهائية من السلع و الخدمات المنتجة.

4- الدخل النقدي الوطني المتاح :

نظرا لأن مجال الانتاج في ظل نظام SCEA اضيق من مجال الانتاج في نظام SCN ، فقد لجأ المحاسبون الوطنيون في الجزائر الي مجمع الدخل الوطني النقدي الذي يوافق الدخل الوطني المتاح في نظام SCN، وذلك انطلاقا من الخظوات التالية[1]:

ا- حساب الدخل النقدي الوطني Revenu monétaire national : عند حساب مجمع الدخل الوطني لم تأخذ بعين الاعتبار المداخيل المحققة في الفروع غير الانتاجية، وعلى هذا الأساس يتم حساب الدخل النقدي الوطني الذي يقابل الدخل الوطني في نظام SCN ، ويعطي الدخل النقدي الوطني من خلال العلاقة:

RNM= RN- المداخيل المحققة في الفروع غير الانتاجية + Loyers الايجارات

وذلك مع الاشارة الي ان :

$$RN_{SCN} = RNM_{SCEA}$$

كما ان المداخيل المحققة في الفروع غير المنتجة تتضمن كل من: تعويضات الاجراء للقطاعات غير المنتجة $\sum RS_{AP,IF}$ ، **الضرائب** غير المباشرة للقطاعات غير المنتجة $\sum II_{AP,IF}$، فائض الاستغلال الصافي الوهمي للقطاعات غير المنتجة $\sum ENE_{BNP}$.

ويعبر محاسبيا عن الايجارات من خلال اجمالي الخدمات غير المنتجة للقطاعات المنتجة $\sum SNP_{BP}$

ب- جدول الدخل النقدي الوطني المتاح Revenu monétaire national disponible : ان الدخل النقدي الوطني المتاح في ظل نظام scea يأخذ بعين الاعتبار للمداخيل الموزعة في القطاعات غير المنتجة، ولذلك فهو مفيد في عملية المقارنات الدولية على اعتبار ان :

$$RND_{SCN} = RNMD_{SCEA}$$

ويعطي جدول تخصيص RMND مثلما هو موضح في الجدول التالي:

[1] قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، الوجيز في المحاسبة الوطنية، مرجع سابق،ص ص 45- 47 .

جدول تخصيص الدخل النقدي الوطني المتاح RMND

الموارد	الاستخدمات
الدخل الوطني RN - الخدمات غير الانتاجية للقطاعات المنتجة $\sum SNP_{BP}$ + تعويضات الاجراء للقطاعات غير المنتجة $\sum RS_{AP\ ,IF}$ + الضرائب غير المباشرة للقطاعات غير المنتجة $\sum II_{AP\ ,IF}$ + فائض الاستغلال الصافي الوهمي للقطاعات غير المنتجة $\sum ENE_{AP\ ,IF}$. = الدخل النقدي الوطني RMN + صافي التحويلات الجارية الاخرى SATC	الاستهلاك النهائي الاجمالي الرصيد ⇐ الادخار الصافي الكلي ENG
RMND	RMND

ملاحظة: من خلال جدول RMND و تخصيصه يتضح لنا عدد من الملاحظات المهمة المتمثلة اساسا في:

- يتم تخصيص RMND على شكل الاستهلاك النهائي الاجمالي لقطاعات الاقتصاد الوطني MEI , AP , IF، حيث ان الاستهلاك النهائي الاجمالي الذي هو عبارة عن الاستهلاك النهائي من السلع و الخدمات المنتجة + الاستهلاك النهائي من الخدمات غير المنتجة التي تتمثل اساسا في التامينات و الايجارا ت و الخدمات المالية.
- ان مصدر RND هو القطاعات المنتجة اما RMND فمصدره هو القطاعات المنتجة و القطاعات غير المنتجة.
- سمي رصيد RMND بالادخار الكلي الصافي لأنه ياخذ بعين الاعتبار لمساهمة الفروع غير الانتاجية في المداخيل المحققة.

5- التراكم الخام للوطن:

يوضح التراكم الخام للوطن مدى قدرة او احتياج الوطن لنمويل استثماراته انطلاقا من اجمالي الادخار الصافي و رصيد عمليات الوطن مع العالم الخارجي، ويحسب التراكم الخام للوطن وفق ما يوضحه الشكل التالي:

جدول التراكم الخام للوطن CAN

الموارد	الاستخدامات
الادخار الصافي الاجمالي ENG + اجمالي الاهتلاكات $\sum CFF$ + رصيد العمليات الراسمالية مع الوطن $\sum SOC$ + الشراء الصافي لمبيعات الاصول المعنوية $\sum ANVAI$*	التراكم الخام للأصول الثابتة ∑ABFF التغير في المخزون ∑VS + قدرة التمويل - احتياج التمويل
CAN	CAN

* تتمثل الاصول المعنوية قي العلامة التجارية ، حقوق اعادة الانتاج، رخص التصنيع....الخ.

التطبيق رقم 4:

لديك المعطيات الواردة في الجدول ادناه و المتعلقة باقتصاد دولة معطاة خلال سنة 2013 .

الوحدة: مليون وحدة نقدية

البيانات	2013
تعويضات العاملين للقطاعات المنتجة $\sum RS_{BP}$	**748**
$\sum(ILP - SE)_{BP}$	**1170**
فائض الاستغلال الصافي للقطاعات المنتجة $\sum$ ENE	**4000**
عوائد الملكية و المؤسسة من الوطن الي RDM	**330**
عوائد الملكية و المرسسة من RDM الي الوطن	**78**
التحويلات الجارية الاخرى من الوطن الي RDM	**7**
التحويلات الجارية الاخرى من RDM الي الوطن	**243**
اجمالي اهتلاك الاصوب الثابتة للوطن $\sum$ CFF	**416**
اجمالي الخدمات غير المنتجة للقطاعات المنتجة $\sum \boldsymbol{SNP_{BP}}$	**50**
تعويضات العاملين للقطاعات غير المنتجة $\sum RS_{BNP}$	**600**
الضرائب غير المباشرة للقطاعات غير المنتجة II	**18**
فائض الاستغلال الصافي الوهمي للقطاعات غير المنتجة $\boldsymbol{.\sum ENE_{BNP}}$	**30**
الاستهلاك النهائي CF	**2360**
الاستهلاك النهائي الاجمالي من الخدمات غير الانتاجية $\sum \boldsymbol{SNP}$	**840**
رصيد العمليات الراسمالية معSOC-RDM –	**45**
رصيد تعويضات الاجور من و الي الخارج SRS	**2**
الشراء الصافي لمبيعات الاصول المعنوية ANVAI	**1**
$\sum$ABFF	**1950**
$\sum$VS	**660**

ويطلب منك ما يلي:

1- حساب الدخل الداخلي للوطن.

2- اعداد جدول الدخل الوطني المتاح و تخصيصه.

3- اعداد جدول الدخل النقدي الوطني المتاح و تخصيصه.

4- اعداد حساب التراكم للوطن.

حل التطبيق 4 :

1- حساب قيمة الدخل الداخلي للوطن:

من التعريف لدينا : $RI = PIB\ PM - \sum CFF$

و باستخدام طريقة توزيع المداخيل لدينا:

$$RI = \sum EBE + \sum ILP + \sum RSBP - \sum SE + \sum TVA + \sum DTI - \sum CFF$$

وعليه نتحصل على علاقة الدخل الداخلي بشكل مبسط من خلال:

$$RI = \sum ENE + \sum ILP + \sum RSBP - \sum SE$$

باستخدام معطيات التطبيق 4 نجد:

$$RI = 4000 + 1170 + 748$$

$$RI = 5918$$

2- اعداد جدول الدخل الوطني المتاح وتخصيصه RND :

لإعداد جدول RND و تخصيصه يجب حساب ما يلي:

- صافي عوائد الملكية و المؤسسة SRPE = عوائد الملكية و المؤسسة من RDM الي الوطن - عوائد الملكية و المؤسسة من الوطن الي RDM = 78 - 330 = -252
- صافي التحويلات الجارية الاخرى SATC = التحويلات الجارية الاخرى من RDM الي الوطن - التحويلات الجارية الاخرى من الوطن الي RDM = 243 – 7 = 236 .
- ولدينا من معطيات التطبيق رصيد تعويضات الاجور من و الي الخارج SRS = 2 .

جدول تخصيص الدخل الوطني المتاح RND

الموارد	الاستخدمات
الدخل الداخلي RI= 5918	
+ صافي تعويضات الاجراء من و الي الخارج SRS= 2	اجمالي الاستهلاك النهائي ∑CF = 2360
+ صافي دخول الملكية و المؤسسة من و إلى الخارج SRPE= (252).	
الدخل الوطني RN= 5668	
+	
صافي التحويلات الجارية الاخرى SATC = 236	⟸ الادخار الصافي الجزئي ENP = 3544
RND= 5904	RND= 5904

3- اعداد جدول الدخل النقدي الوطني المتاح وتخصيصه RMND :

من خلال البيانات الواردة في معطيات التطبيق لدينا:

- اجمالي الخدمات غير المنتجة للقطاعات المنتجة $\sum SNP_{BP}$ = 50 .
- تعويضات العاملين للقطاعات غير المنتجة $\sum RS_{BNP}$ = 600 .
- الضرائب غير المباشرة للقطاعات غير المنتجة II = 18 .
- فائض الاستغلال الصافي الوهمي للقطاعات غير المنتجة $\sum ENE_{BNP}$ = 30.
- الاستهلاك النهائي الاجمالي من الخدمات غير الانتاجية $\sum SNP$ = 840 .
- اجمالي الاستهلاك النهائي ∑CF = 2360 .

جدول تخصيص الدخل النقدي الوطني المتاح RMND

الموارد	الاستخدمات
الدخل الوطني RN = 5668	الاستهلاك النهائي الاجمالي $\sum CFG = \sum CF + \sum SNP.$ = 2360 + 840 = 3200
-	
الخدمات غير الانتاجية للقطاعات المنتجة $\sum SNP_{BP} = 50$	
+	
تعويضات الاجراء للقطاعات غير المنتجة $\sum RS_{BNP} = 600$	
+	
الضرائب غير المباشرة للقطاعات غير المنتجة II = 18	
+	
فائض الاستغلال الصافي للقطاعات غير المنتجة $\sum ENE_{BNP} = 30$	
=	
الدخل النقدي الوطني RMN = 6266	
+	
صافي التحويلات الجارية الاخرى SATC = 236	⇐ الادخار الصافي الكلي ENG = 3302
RMND = 6502	RMND = 6502

4- اعداد حساب التراكم للوطن CAN :

من خلال البيانات الواردة في معطيات التطبيق واعتمادا على النتائج المتوصل اليها سابقا يمكننا اعداد حساب التراكم للوطن وذلك من خلال الجدول التالي:

حساب التراكم للزطن CAN

الموارد	الاستخدمات
الادخار الصافي الاجمالي ENG = 3302	التراكم الخام للأصول الثابتة ∑ABFF= 1950
+	
اجمالي الاهتلاكات ∑ CFF = 416	التغير في المخزون ∑VS = 660
+	
رصيد العمليات الراسمالية مع RDM ∑ SOC = 45	
+	
الشراء الصافي لمبيعات الاصول المعنوية ANVAI = 1	قدرة التمويل cafi = 1154
CAN= 3764	CAN= 3764

المحور السادس: حسابات القطاعات المؤسسية

المحور السادس: حسابات القطاعات المؤسسية

يعتمد نظام SCEA في عرضه و تحليله للنشاط الاقتصادي المقام في الوطن و للعلاقات التي تتم بين مختلف الاعوان الاقتصادية على بنية محاسبية تتمثل اساسا في :

- حسابات القطاعات المؤسسية؛
- الجداول المركزية.

يتمثل الهدف الاساسي من توزيع المداخيل التي تمت دراستها في المحور الخامس بين مختلف الاعوان الاقتصادية في معرفة هيكل توزيع هذه المداخيل حسب كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني، بما يمكننا من الاستفادة من عمليات توزيع المداخيل في عملية التحليل و التنبؤ المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، وفي هذا الاطار خص نظام SCEA قطاعات الاقتصاد الوطني بخمسة حسابات اساسية اضافة لحساب خاص بالعمليات مع الخارج. حيث تسجل في حسابات كل قطاع التدفقات الخاصة بمختلف العمليات المحققة خلال السنة.

اولا - حساب الانتاج:

هو حساب تسجل فيه بشكل مباشر كل العمليات المرتبطة بالانتاج، ولذلك فهو يخص القطاعات الانتاجية فقط – SQS و MEI – حيث يقوم الحساب بتحليل الوظيفة الاساسية للقطاع المتمثلة في الانتاج، وبهذا فإن حساب الانتاج يوضح لنا كيفية تكوين القيمة المضافة في القطاع. ويتكون الحساب راسيا من جانبين، جانب الموارد الذي تسجل فية قيمة الانتاج الخام للقطاع وجانب الاستخدمات الذي تسجل فيه الاستهلاكات الوسيطية المستخدمة من طرف القطاع في عملية الانتاج. ولحساب الانتاج رصيد يتمثل في القيمة المضافة التي تعبر عن الفرق بين الانتاج الخام و الاستهلاك الوسيط، كما يتم تقييم القيمة المضافة بسعر الانتاج لأن موضوعها هو الانتاج الخام المقوم بسعر الانتاج كما سبق الاشارة لذلك. ويعطي الشكل العام لحساب الانتاج وفق الجدول التالي:

الشكل العام لحساب الانتاج

الموارد		الاستخدامات	
الانتاج الخام للقطاع	PB	الاستهلاك الإنتاجي للقطاع	CP
		الرصيد : القيمة المضافة الخامة	VAB
المجموع		المجموع	

ثانيا- حساب الاستغلال:

هذا الحساب هو ايضا خاص بالقطاعات الانتاجية، وهو يوضح بشكل اساسي كيفية توزيع القيمة المضافة المحققة في القطاع على المساهمين في تكوينها (الدولة و عناصر الانتاج)، حيث تسجل في جهة الموارد من حساب الاستغلال القيمة المضافة و اعانة الاستغلال التي تمنحها الدولة للقطاعات المنتجة، كما تسجل في جهة الاستخدمات تعويضات العاملين RS باعتبارها عائد العمل بجانب الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالانتاج ILP التي تعتبر عائد للدولة، ويتمثل رصيد حساب الاستغلال في فائض الاستغلال الخام الذي يمثل نظريا ربح المنتجين، ويعطي الشكل العام لحساب الاستغلال مثلما يوضحه الجدول التالي:

الشكل العام لحساب الاستغلال

الموارد		الاستخدامات	
القيمة المضافة الخامة	VAB	تعويضات العاملين	RS
إعانات الاستغلال المستلمة	SE	الضرائب غ م المرتبطة بالإنتاج	ILP
		فائض الاستغلال الخام	EBE
المجموع		المجموع	

نلاحظ من خلال ما سبق وجود ترابط مفصلي بين كل من حساب الانتاج و حساب الاستغلال، وذلك من حيث ان القيمة المضافة التي تمثل رصيد حساب الانتاج، نجدها تسجل كمورد في حساب الاستغلال، وهذه الملاحظة تنطبق على كل الحسابات التي سنتناولها لاحقا حيث يكون رصيد الحساب القبلي موردا في الحساب البعدي.

ثالثا- حساب المداخيل و النفقات:

تسجل في هذا الحساب الموجود في كل القطاعات مختلف عمليات التوزيع، حيث تختص جهة الموارد في تسجيل كل المداخيل التي يتحصل عليها القطاع خلال السنة المعنية، وفي جهة الاستخدمات يتم تسجيل كافة النفقات و التحويلات التي يقوم بها القطاع، ونظرا لتعدد عمليات التوزيع فإن مضمون حساب المداخيل و النفقات يختلف من قطاع لاخر حسب طبيعة القطاع، ويوضح هذا الحساب ثلاث وظائف اساسية، وهي:

- اعادة توزيع المداخيل في القطاع؛

- الاستهلاك النهائي لمختلف الاعوان الاقتصادية؛
- وظيفة الادخار للقطاع.

كما يهدف حساب المداخيل و النفقات لتوضيح قدرة التمويل الذاتي للقطاع من خلال رصيد الحساب المتمثل في الادخار الخام و الذي يحسب على اساس الفرق بين اجمالي الموارد و الاستخدمات للقطاع، ويعطي الشكل العام لحساب المداخيل و النفقات وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الشكل العام لحساب المداخيل و النفقات

الموارد	الاستخدامات
- فائض الاستغلال الخام (في حالة القطاعات المنتجة) - تعويضات الاجراء المستلمة - مداخيل الملكية المستلمة - الخدمات الاجتماعية المستلمة - تحويلات أخرى مستلمة	- تحويلات إعادة التوزيع المدفوعة - مداخيل ملكية مدفوعة - ضرائب مباشرة مدفوعة - اشتراكات اجتماعية - تحويلات أخرى مدفوعة
	= الدخل المتاح الخام - الاستهلاك النهائي = الرصيد = الإدخار خام EB
المجموع	المجموع

المصدر: قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، اطلس للنشر، الجزائر، ص 61.

والملاحظ انه بالنسبة للقطاعات المنتجة SQS و MEI يوجد ارتباط مفصلي بين حساب الاستغلال و حساب المداخيل و النفقات، وذلك بواسطة فائض الاستغلال الخام EBE الذي هو رصيد حساب الاستغلال و في نفس الوقت يسجل كمورد في حساب المداخيل و النفقات.

رابعا- حساب التراكم:

حساب التراكم متماثل في جميع القطاعات حيث يتكون من جانبين، جانب الموارد الذي يضم الادخار الخام و التحويلات الرأسمالية التي استلمها القطاع، اما جانب الاستخدمات فيضم كل العمليات المرتبطة بالتراكم كالاستثمارات و المخزونات و الاراضي...الخ. ويعبر رصيد الحساب عن قدرة التمويل للقطاع اذا كان الرصيد

موجب، اما اذا كان الرصيد سالب فإن ذلك يدل عن احتياج القطاع للتمويل*، ونتيجة لهذا فإن حساب التراكم يوضح كيفية استخدام الادخار المحقق في القطاع الي جانب ابراز وظيفة التراكم في الاصول المادية للقطاع. ويرتبط حساب التراكم مع حساب المداخيل و النفقات بواسطة الادخار الخام الذي يسجل كمورد في حساب التراكم، ويعطي شكل حساب التراكم مثلما يوضحه الجدول التالي:

الشكل العام لحساب التراكم

الموارد		استخدامات	
الادخار خام	EB	تراكم خام للأصول الثابتة	ABFF
التحويلات الرأسمالية	TCa	تغير المخزون	VS
		تحصيلات صافية من الأراضي	
		تحصيلات صافية من الأصول المعنوية	
الرصيد : احتياج التمويل	Be Fi	الرصيد : قدرة التمويل	CaAFi
المجموع		المجموع	

المصدر: قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، اطلس للنشر، الجزائر، ص 66.

انطلاقا مما سبق الاشارة اليه يبدو واضحا الترابط المفصلي الموجود بين كل من حسابات: الانتاج، الاستغلال، المداخيل و النفقات وحساب التراكم للقطاع المعني، حيث ان رصيد اي حساب كما سبق و ان اشرنا يرحل مباشرة كمورد في الحساب الذي يليه مباشرة، وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

* هناك طريقتين لتسجيل رصيد حساب التراكم: ط1 من خلال تسجيل قدرة التمويل بالاشارة + و احتياج التمويل بالاشارة – في جهة الموارد. ط2 من خلال تسجيل قدرة التمويل في جهة الاستخدمات و احتياج التمويل في جهة الموراد بالاشارة الموجبة لكلا الرصدين. امظر للمظيد من التفصيل: قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، اطلس للنشر، الجزائر، ص 124.

المخطط رقم06: الترابط المفصلي بين حسابات القطاعات

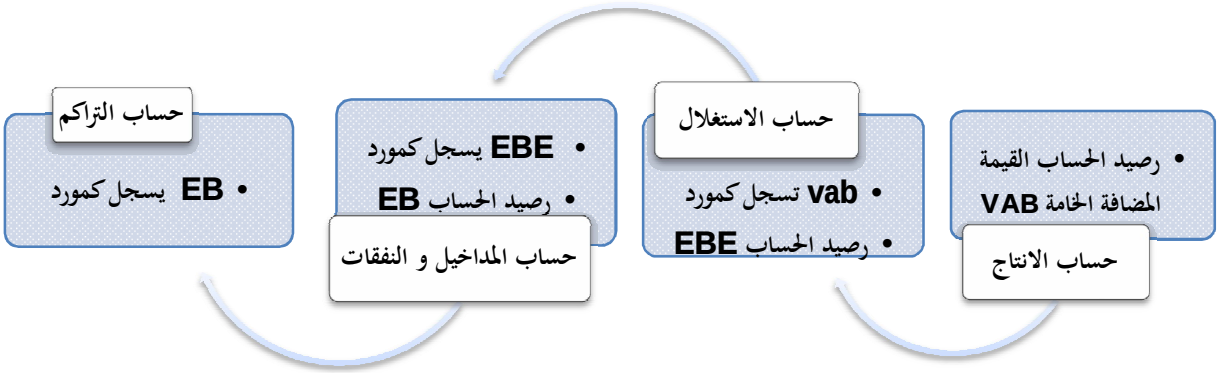

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

خامسا- حساب العمليات مع الخارج:

حساب العمليات مع العالم الخارجي يضم كل العمليات التي تربط الوحدات بالوحدات غير المقيمة وهو بذلك عبارة عن حساب تجميعي موحد يسجل كافة المعاملات و الصفقات التي يعقدها الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته مع العالم الخارجي، ومن هذا المنطلق فإن نظام SCEA وضع حساب وحيد خاص بالعمليات مع العالم الخارجي، حيث ينقسم هذا الحساب الي جدوليين اساسيين : جدول خاص بالعمليات الجارية وجدول اخر خاص بالعمليات الراسمالية. ونشير هنا الي ان حساب العمليات مع الخارج يعكس المدخلات و المخرجات النقدية للوطن خلال فترة محددة عادة ما تكون سنة، وهو ما يفسر كون الواردات في هذا الحساب تسجل في جهة الاستخدمات و الصادرات تسجل في جهة الموارد، على العكس تماما مما هو مسجل في ميزانية الموارد و الاستخدمات، حيث تسجل الواردات في ميزانية الوطن في جانب الموارد و الصادرات في جانب الاستخدمات*، وذلك لأن ميزانية الوطن تعكس التوازن بين مجموع السلع و الخدمات المتاحة للوطن و استخداماتها[1].

ويعطي الشكل العام لجدول العمليات مع الخارج وفق ما هو موضح في الجدول ادناه.

* يوضح حساب العمليات مع العالم الخارجي في جانب الاستخدامات مقدار ما حصل عليه الاقتصاد الوطني من العالم الخارجي مقابل صادراته المنظورة و غير المنظورة، و التحويلات من الخارج، ويسجل في جانب الموارد يبين ما حصل عليه العالم الخارجي من المجتمع مقابل الواردات المنظورة و غير المنظورة و التحويلات التي تمت لحساب الخارج.

[1] عبد المجيد قدي ،قادة أقاسم ، **المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، 2002، ص ص 136 – 138 .

الشكل العام لحساب العمليات مع الخارج

الموارد	الاستخدامات
العمليات	الجارية
- الصادرات من السلع و الخدمات.	- الواردات من السلع و الخدمات.
- تعويضات الأجراء الآتية من الخارج.	- تعويضات الأجراء المدفوعة إلى الخارج.
- دخل الملكية و المؤسسة الآتي من الخارج.	- دخل الملكية و المؤسسة المدفوع للخارج.
- التحويلات الجارية الاخرى من الخارج.	- تحويلات جارية أخرى مدفوعة للخارج.
	- رصيد العمليات الجارية مع الخارج.
مجموع الموارد الجارية مع الخارج	مجموع الاستخدامات الخارجية للوطن
الموارد	الاستخدامات
العمليات	الرأسمالية
- رصيد العمليات الجارية مع الخارج.	- مشتريات صافية لمبيعات الخارج من الأصول
- تحويلات رأسمالية من الخارج.	المعنوية.
- تغير الالتزامات تجاه الخارج.	- تغير الدائنية تجاه الخارج.
مجموع موارد الوطن	مجموع استخدامات الوطن

المصدر: عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، **المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2002، ص137 .

سادسا- الحساب المالي :

يرتبط الحساب برصيد حساب التراكم للقطاع المعني، وذلك من حيث انه يوضح الكيفية التي يتم من خلالها تمويل الاحتياج المالي المسجل على مستوى حساب التراكم للقطاع المعني، أو كيفية استخدام القدرة التمويلية الظاهرة دائما في حساب التراكم كتوظيفات أو منح قروض. كما ان لهذا الحساب رصيد يسمى برصيد الدائنية أو الديون وهو يعبر عن الفرق بين التغير الصافي للحقوق و التغير الصافي للديون. ويهدف الحساب المالي بشكل عام الي توضيح مختلف العمليات التي يقوم بها القطاع، ويعطي شكل الحساب المالي من خلال الجدول التالي:

الشكل العام للحساب المالي

التغير الصافي للديون	التغير الصافي للحقوق
- نقود.	- نقود.
- ودائع أخرى.	- ودائع أخرى.
- أوراق قصيرة الأجل.	- أوراق قصيرة الأجل.
- سندات.	- سندات.
- أسهم.	- أسهم.
- اقتراض قصير الأجل.	- اقراض قصير الأجل.
- اقتراض طويل الأجل.	- اقراض طويل الأجل.
- احتياطات تقنية.	- احتياطات تقنية.
- ذهب و عملة صعبة.	- ذهب و عملة صعبة.
- مجموع التغيرات الصافية للديون.	- مجموع التغيرات الصافية للديون.
الرصيد	- الرصيد
المجموع	المجموع

المصدر: قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، اطلس للنشر، الجزائر، ص 123.

التطبيق رقم 5: يوضح الجدول ادناه مختلف العمليات التي قامت بها قطاعات الاقتصاد الوطني في اقتصاد فرضي، ويطلب منك وضع حسابات القطاعات لهذا الاقتصاد.

الوحدة: مليون و ن

$\sum Cs$	$\sum Se$	TC_A	T.C	$\sum M$	$\sum X$	A.B.F.F	V.S	C.F	C.P	E.B.E	P.S	I.D	L.L.P/ II	RS	العمليات / القطاعات
-	-	-	I.F. 20	-	-	100	60		150	250	10	30	100	150	S.Q.S
AP 50	-	-	-	-	-	60	20	280	80	140	-	20	80	100	M.E.I
-	50	-	I.F. 10	-	-	20	-	150	-	-	20	-	30	90	A.P
-	-	RDM. 20	-	-	-	10	-	20	-	-	-	10	20	40	I.F
-	-	SQS. 30	SQS. 10	190	280	-	-	-	-	-	-	-	-	-	R.D.M

حل التطبيق رقم 5:

1- إعداد حسابات قطاع SQS :

ا- حساب الإنتاج: لإعداد حساب الإنتاج لابد من حساب القيمة المضافة المحققة في القطاع، باستخدام علاقة توزيع المداخيل لدينا:

$$VAB_{SQS} = EBE_{SQS} + ILP_{SQS} + RS_{SQS} - \sum SE$$

بالتعويض نحصل على:

$$VAB_{SQS} = 450$$

حساب الإنتاج SQS

الموارد		الاستخدامات	
الإنتاج الخام للقطاع	PB= 600	الاستهلاك الإنتاجي للقطاع	CP= 150
			VAB= 450
600		**600**	

ب- إعداد **الاستغلال للقطاع:** اعتمادا على معطيات التطبيق يمكننا بشكل مباشر وضع حساب الاستغلال لقطاع SQS وذلك وفق ما يلي:

حساب الاستغلال SQS

الموارد		الاستخدامات	
إعانات الاستغلال	**SE= 50**	تعويضات العاملين	**RS = 150**
	VAB= 450	الضرائب غ م المرتبطة بالإنتاج	**ILP = 100**
			EBE= 250
500		**500**	

ج- إعداد حساب المداخيل و النفقات للقطاع: من خلال معطيات التطبيق يتضح لنا بأن قطاع SQS قام بالعمليات التالية:

- قدم تحويلات جارية لفائدة قطاع IF بمقدار TC= 20 ؛
- سدد ضرائب مباشرة ID= 30؛
- قدم خدمات اجتماعية لفائدة MEI بمقدار PS = 10 ؛
- استفاد من تحويلات جارية قدمها له قطاع RDM بقيمة TC =10.

وانطلاقا مما سبق نقوم بوضع حساب المداخيل و النفقات لقطاع SQS وذلك وفق ما يلي:

حساب المداخيل و النفقاتSQS

الموارد		الاستخدامات	
EBE = 250		ID= 30	ضرائب مباشرة
TC = 10	التحويلات جارية	TC= 20	تحويلات جارية
		PS = 10	خدمات اجتماعية
		EB= 200	الادخار خام
260		260	

د- إعداد حساب التراكم للقطاع: من معطيات التطبيق نجد بأن قطاع SQS استفاد من تحويلات رأسمالية قدمها له قطاع RDM بقيمة TCa = 30، وعليه يعطي حساب التراكم للقطاع وفق ما يلي:

حساب التراكمSQS

الموارد		استخدامات	
EB= 200	الادخار الخام	ABFF= 100	
TCa= 30	التحويلات الرأسمالية	VS= 60	
		CaAFi = 70	
230		230	

2- إعداد حسابات قطاع MEI :

ا- حساب الإنتاج: نقوم أولا بحساب القيمة المضافة المحققة في القطاع، باستخدام علاقة توزيع المداخيل لدينا:

$$VAB_{MEI} = EBE_{MEI} + ILP_{MEI} + RS_{MEI}$$

حيث أن القطاع لم يستفيد من إعانات الاستغلال التي قدمت بشكل إجمالي لقطاع SQS.

بالتعويض نحصل على:

$$VAB_{MEI} = 140 + 80 + 100$$

$$VAB_{MEI} = 320$$

حساب الإنتاج MEI

الموارد		الاستخدامات	
الإنتاج الخام للقطاع	PB= 400	الاستهلاك الإنتاجي للقطاع	CP= 80
			VAB= 320
400		**400**	

ب- إعداد **الاستغلال للقطاع:** اعتمادا على معطيات التطبيق يمكننا بشكل مباشر وضع حساب الاستغلال لقطاع SQS وذلك وفق ما يلي:

حساب الاستغلال MEI

الموارد		الاستخدامات	
320VAB=		**تعويضات العاملين**	**RS = 100**
		الضرائب غ م المرتبطة بالإنتاج	**ILP = 80**
			EBE= 140
320		**320**	

ج- إعداد حساب المداخيل و النفقات للقطاع: إن قطاع MEI قام بالعمليات التالية:

- يتلقي قطاع MEI إجمالي تعويضات العاملين $\sum RS = 380$ ؛
- يتلقي قطاع MEI إجمالي الخدمات الاجتماعية $\sum PS = 30$ ؛
- يقدم القطاع إجمالي الاشتراكات الاجتماعية للفائدة قطاع AP بقيمة $\sum CS = 50$ ؛
- قدر الاستهلاك النهائي للقطاع CF MEI = 280 ؛
- سدد القطاع ضرائب مباشرة ID= 20.

وانطلاقا مما سبق نقوم بوضع حساب المداخيل و النفقات لقطاع MEI، وذلك وفق ما يلي:

حساب المداخيل و النفقات MEI

الموارد		الاستخدامات	
EBE = 140		ضرائب مباشرة	ID= 20
إجمالي تعويضات العاملين	∑RS = 380	استهلاك نهائي	CF MEI = 280
إجمالي الخدمات الاجتماعية	∑PS = 30	اشتراكات اجتماعية	∑CS = 50
		الادخار خام	EB= 200
550		550	

د- إعداد حساب التراكم للقطاع: من معطيات التطبيق يعطي حساب التراكم للقطاع وفق ما يلي:

حساب التراكم MEI

الموارد		استخدامات	
الادخار الخام	EB= 200	ABFF= 60	
		VS= 20	
			CaAFi = 120
200		200	

3- إعداد حسابات قطاع الإدارات العمومية AP: قطاع الإدارات العمومية يعتبر قطاع غير إنتاجي وهو بذلك يتكون من حسابين، حساب المداخيل و النفقات و حساب التراكم.

ا- حساب المداخيل و النفقات: فيما يتعلق بحساب المداخيل و النفقات نشير إلي أن القطاع يتلقي بصفة عامة إجمالي الضرائب و الرسوم التي تدفعها مختلف القطاعات، كما يقدم القطاع إعانات الاستغلال للقطاعات الإنتاجية. وعليه ومن خلال معطيات التطبيق يتضح لنا أن القطاع قام بالعمليات التالية:

- يتلقي إجمالي الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج ∑ILP= 180؛
- يتلقي إجمالي الضرائب غير المباشرة ∑II = 50؛
- يتلقي إجمالي الضرائب المباشرة ∑ID = 60 ؛
- سدد ضرائب غير مباشرة II=30 ؛
- قدم خدمات اجتماعية لفائدة قطاع MEI بقيمة PS = 20 ؛

- سدد تعويضات للأجراء بقيمة RS = 90 ؛
- قدر الاستهلاك النهائي للقطاع CF = 150 ؛
- قدم تحويلات جارية لقطاع IF بقيمة TC = 10؛
- قدم إعانة استغلال ل SQS بقيمة ∑SE= 50 .

كما يتلقي القطاع إجمالي الرسم على القيمة لمضافة و إجمالي الرسوم على الواردات ∑TVA + ∑DT/I . وعليه يجب حساب قيمة ∑TVA + ∑DT/I . وذلك من خلال العلاقة:

$$PIBPM - PIB\ PP = \sum TVA + \sum DT/I$$

حيث :

$$M\sum X - \sum ABFF + \sum VS + \sum CF + \sum PIB_{PM} =$$

$$PIB_{PM} = 450 + 80 + 190 + 280 - 190$$

$$PIB_{PM} = 810$$

ولدينا أيضا:

$$PIB\ PP = \sum VAB = VAB\ SQS + VAB\ MEI$$

$$PIB\ PP = 450 + 320$$

$$PIB\ PP = 770$$

ومنه نستنتج بأن:

$$\sum TVA + \sum DT/I = 810 - 770$$

$$\sum TVA + \sum DT/I = 40$$

وانطلاقا مما سبق نقوم بوضع حساب المداخيل و النفقات لقطاع الإدارات العمومية وذلك وفق ما يلي:

حساب المداخيل و النفقاتAP

الموارد		الاستخدامات
إجمالي ض غ م مرتبطة بالإنتاج	∑ILP = 180	RS =90
إجمالي ض غ م	∑II = 50	II= 30
إجمالي الضرائب المباشرة	∑ID = 60	PS= 20
	∑TVA + ∑DT/I = 40	CF = 150
إجمالي الاشتراكات الاجتماعية	∑CS = 50	TC= 10
		∑SE= 50
		الادخار الخام EB = 30
380		380

ب- حساب التراكم: اعتمادا على معطيات التطبيق نقوم بإعداد حساب التراكم وفق ما هو موضح أدناه.

حساب التراكمAP

الموارد		استخدامات	
الادخار الخام	EB= 30	ABFF= 20	
		CaAFi = 10	
30		30	

4- إعداد حسابات قطاع المؤسسات المالية IF : بالاعتماد على معطيات التطبيق نلاحظ بأن قطاع المؤسسات المالية قام بالعمليات التالية:

- تسديد تعويضات للأجراء بقيمة RS = 40 ؛
- تسديد ضرائب مباشرة بقيمة II =20 ؛
- تسديد ضرائب مباشرة بقيمة ID= 10 ؛
- تلقي تحويلات جارية من قطاع SQS بقيمة TC =20 ؛
- تلقي تحويلات جارية من قطاع AP بقيمة TC =10 ؛
- قدر الاستهلاك النهائي للقطاع CF= 20 .

و بناءا على ما سبق يعطى حساب المداخيل و النفقات لقطاع IF كما يلي:

حساب المداخيل و النفقات IF

الموارد		الاستخدامات	
TC = 20		RS = 40	
TC= 10		II= 20	
		ID= 10	
		CF = 20	
		EB = (60)	
30		30	

ب- حساب التراكم: قدم القطاع تحويلات رأسمالية لفائدة العالم الخارجي بقيمة TCa = 20 . وبهذا يعطى حساب التراكم بقطاع IF وفق ما هو موضح أدناه.

حساب التراكم IF

الموارد		استخدامات
الادخار الخام	EB=(60)	ABFF= 10
احتياج التمويل	BeFi = 90	TCa = 20
30		30

5- إعداد حسابات قطاع العالم الخارجي RDM : من خلال معطيات التطبيق نستنتج بأن قطاع العالم الخارجي بالعمليات التالية:

- تقديم تحويلات جارية لقطاع SQS بقيمة TC = 10.
- تقديم تحويلات رأسمالية لقطاع SQS بقيمة TCa = 30.
- تلقي تحويلات رأسمالية من قطاع IF بقيمة TCa = 20.

حساب قطاع العالم الخارجي RDM

الموارد		استخدامات	
الواردات	∑M = 190	الصادرات	∑X =280
تحويلات رأسمالية	TCa = 20	تحويلات رأسمالية	TCa = 30
احتياج التمويل	BeFi = 110	تحويلات جارية	TC = 10
320		320	

ملاحظة: تم إعداد حساب مختصر للعالم الخارجي من وجهة نظر العالم الخارجي، حيث يتم التسجيل على أساس مجموع السلع و الخدمات المتاحة في الوطن و استخداماتها. فتسجل الواردات كموارد و تسجل الصادرات كاستخدامات مثلما هو الحال بالنسبة لميزانية الوطن.

انطلاقا من حسابات القطاعات يتضح لنا بأن الاقتصاد في حالة توازن و يمول نفسه بنفسه، وذلك من حيث أن إجمالي القدرة على التمويل يساوى إجمالي احتياج التمويل. فقطاعات SQS، MEI و AP حققت قدرة على التمويل بقيمة 70 ، 120 ، 10 على التوالي. بينما حقق كل من قطاعي IF و RDM احتياج التمويل بقيمة 90 و 110 على التوالي، وبهذا يصبح لدينا:

$$\sum BeFI = 90+110 = 200 \quad , \quad \sum CaFi = 70+120+10 = 200$$

المحور السابع: الجداول المركزية

المحور السابع: الجداول المركزية

يعتمد نظام scea على عدد من الجداول المركزية التي يتم من خلالها تلخيص مختلف العمليات المقامة في الوطن و توضيح الترابط و التشابك القائم بين قطاعات الاقتصاد الوطني مثلما هو الحال بالنسبة لكل من الجدول الاقتصادي الكلي، جدول المدخلات و المخرجات.

اولا - الجدول الاقتصادي الكلي Tableau economique d'ensemble:

يرجع الفضل في صياغة و اعداد الجدول الاقتصادي الكلي للطبيب الفرنسي و رائد المدرسة الطبيعية فرنسوا كينيه – F. Quesnay – الذي نجح سنة 1758 في تمثيل و تحليل مصادر تشكيل و توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع في جدول مختصر وعرض ذلك وفق ما سماه بالجدول الاقتصادي. وانطلاقا من ذلك اعتمد نظام الحسابات الاقتصادية الفرنسي على افكار كينيه وقام باعداد الجدول الاقتصادي الكلي[1]. كما اعتمد نظام scea على الجدول الاقتصادي الكلي TEE باعتباره يعكس بطريقة مختصرة اجمالي العمليات التي قام بها الاعوان الاقتصادية خلال سنة محددة، وهو بذلك جدول تركيبي متقاطع يجمع الحسابات الاجمالية للقطاعات في اعمدة و العمليات التي قامت بها الاعوان الاقتصادية في الاسطر وكل ذلك خلال سنة محددة، ونتيجة لذلك فإن الجدول الاقتصادي الكلي يعطي صورة تركيبية للنشاط الاقتصادي خلال فترة محددة[2].

1- الهيكل العام للجدول الاقتصادي الكلي TEE: يتشكل جدول TEE من ثلاث اجزاء اساسية و هي[3]:

- **الجانب الاوسط او المركزي:** تسجل في هذا الجانب عناوين العمليات الاقتصادية المقامة في الوطن حيث يمثل كل خط افقي عملية محددة ابتداءا بالعمليات على السلع و الخدمات ثم عمليات التوزيع، وبعد ذلك تسجل ارصدة القطاعات في الاسفل، و الملاحظ ان الجدول الكلي يسجل من اعلي الي اسفل كل ما يتعلق بحساب الانتاج ثم حساب الاستغلال و بعد ذلك حساب المداخيل و النفقات ويليه حساب التراكم.
- **الجانب الايمن:** يتكون الجانب الايمن من 7 اعمدة، خصصت 5 منها لتسجيل الموارد المحققة في قطاعات الاقتصاد الوطني SQS , MEI, AP, IF , RDM ، وهناك عمود خاص بالمجموع تسجل فيه مجموع موارد العملية المقابلة للقطاع الخاصة بكل سطر، وعمود اخر خاص بالسلع و الخدمات BS وضع اساسا لتحقيق التوزان بالنسبة للعمليات التي ليس لها قيد مزدوج.

---

[1] Sophie brana et Marie- claude bergouignan , opcit,P 75.

[2] قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، مرجع سابق،ص 77.

[3] ONS , Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale , **les tableaux economiques d'ensemble2000- 2012, bultain N° 659, mars 2014, P P 1 – 4.**

- **الجانب الايسر:** يختص الجانب الايسر بالاستخدمات حيث يتطابق تماما مع جانب الموارد، وتسجل فيه جميع العمليات المتعلقة باستخدمات قطاعات الاقتصاد الوطني بنفس الطريقة التي تعالج بها الموارد

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن الجدول الاقتصادي الكلي هو جدول تركيبي تتقاطع فيه الحسابات الاجمالية للقطاعات في الاعمدة و العمليات التي تقوم بها الاعوان الاقتصادية في الاسطر. حيث تكون كل عملية من عمليات التوزيع و العمليات المالية متوازنة من خلال كونها موردا و استخدام في الوقت نفسه، اما العمليات على السلع و الخدمات فلا تحقق هذا الشرط و لذلك استحدث لها عمود BS من اجل تحقيق توازن مصطنع. ويعطي الشكل العام للجدول الاقتصادي الكلي وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول الاقتصادي الكلي وفقا لنظام scea

الموارد							الاستخدامات						
Σ	BS	RDM	IF	AP	MEI	SQS	العمليات	Σ	BS	RDM	IF	AP	MEI	SQS
							. الصادرات. . الواردات. . الإنتاج الخام. - الاستهلاك الوسيط.							
							القيمة المضافة VAB							
							. تعويضات الأجراء. . ضرائب غير مباشرة مرتبطة بالانتاج. . اعانات الاستغلال.							
							فائض الاستغلال الخام EBE							
							. اجمالي الرسم على القيمة المضافة و رسوم الاستيراد. - الضرائب غير النباشرة. - الضرائب المباشرة. الخدمات الاجتماعية. - اجمالي الاشتركات الاجتماعية. - التحزيلات الجارية. - الاستهلاك النهائي. - الايجارات. - ..... -							
							الدخل المتاح الخام RDB							
							- الاستهلاك النهائي.							
							الادخار الخام EB							
							- التراكم الخام للاصول الثابتة. - التغير في المخزون. - التحويلات الراسمالية.							
							قدرة التمويل CaFi							
							توازن السلع و الخدمات							

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

ONS, Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale, **les tableaux economiques d'ensemble2000- 2012, bultain N° 659, mars 2014.**

2- استخدامات الجدول الاقتصادي الكلي TEE: يستخدم الجدول الاقتصادي الكلي في مجالات متعددة ترتبط كلها بتحليل النشاط الاقتصادي المقام في الوطن و التنبؤ في الاجل القصير و المتوسط باتجاهات مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، كما يساعد في رسم السياسات واعداد النماذج الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الوطني واهم مجمعاته[4]، كما ان جدول TEE يمكننا بشكل خاص من القيام بعدد من الوظائف الاساسية المتمثلة اساسا في[5]:

- **القراءة المباشرة و حساب أهم المجمعات الاقتصادية:** يتيح لنا الجدول الاقتصادي امكانية القراءة المباشرة لاهم المجمعات الكلية التي يحتاجها الاقتصادي في عملية التحليل و التنبؤ. ومن اهم هذه المجمعات نجد: الانتاج الكلي الخام بسعر الانتاج، اجمالي القيمة المضافة، الاستهلاك الوسيط، الدخل المتاح الخام، التراكم الخام للاصول الثابتة، التغير في المخزون، فائض الاستغلال الخام...الخ. كما نستطيع من خلال ما يوفره الجدول الاقتصادي الكلي من معطيات حساب مجمعات كلية اساسية كالانتاج الداخلي الحام بسعر الانتاج و سعر السوق، الدخل الداخلي...الخ.
- **اختبار اهم العلاقات المحاسبية:** من خلال بيانات الجدول الاقتصادي الكلي يمكننا اختبار العلاقات المحاسبية الاساسة، كعلاقة الانتاج الداخلي الخام بطريقة الانفاق، علاقة القيمة المضافة بطريقة المداخيل، علاقة الدخل الداخلي من منظور المداخيل...الخ.
- **التنبؤ الاقتصادي :** يستخدم الجدول الاقتصادي في عملية التنبؤ الاقتصادي انطلاقا مما يوفره لنا من معطيات و بيانات عن مختلف المجمعات الاقتصادية التي تعتبر كاساس في وضع الميزانيات التقديرية للوطن و السياسات الاقتصادية قي الاحل القصير المتوسط؛
- **حساب نسب السلوك الاقتصادي:** توضح نسب السلوك الاقتصادي العلاقات الموجودة بين مختلف المجمعات الكلية وهي ذات اهمية بالغة في عملية التحليل و التنبؤ، حيث تسمح بمقارنة السلوك الاقتصادي لقطاعات الاقتصاد الوطني فيما يتعلق ببعض الوظائف الاساسية كالادخار و الاستهلاك، كما تسمح بمقارنة اداء الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي خاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، ومن اهم هذه النسب نجد كل من:

- معدل التمويل الذاتي للقطاع او الوطن = $\frac{\text{الادخار الخام}}{\text{التغير في المخزون+التراكم الخام للاصول الثابتة}} \times 100$ ؛

- الميل المتوسط للاستهلاك للقطاع او الوطن = $\frac{\text{الاستهلاك النهائي}}{\text{الدخل الخام المتاح}} \times 100$ ؛

[4] ONS, Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale, **les tableaux economiques d'ensemble2000- 2012**, bultain N° 659, mars 2014, P 2.

[5] قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، مرجع سابق، ص ص 83 – 88.

- الميل المتوسط للادخار للقطاع او الوطن = $\frac{\text{الادخار الهام}}{\text{الدخل الخام المتاح}} \times 100$ / الميل المتوسط للادخار = 1 – الميل المتوسط للاستهلاك؛

- معدل تراكم الاقتصاد الوطني = $\frac{\text{التراكم الخام للاصول الثابتة} + \text{التغير في النخزون}}{\text{الانتاج الداخلي الخام}} \times 100$ ؛

- معدل العبئ الضريبي للوطن = $\frac{\sum ID + \sum ILP + \sum TVA + \sum DT/I + \sum II}{PIB} \times 100$؛

- معدل العبئ شبه الضريبي للوطن = $\frac{\sum CS}{PIB} \times 100$؛

- معدل الاقتطاع الاجباري = معدل العبئ الضريبي للوطن + معدل العبئ شبه الضريبي للوطن؛

- الميل المتوسط للتصدير= $\frac{\sum X}{PIB} \times 100$؛

- الميل المتوسط للاستراد = $\frac{\sum M}{PIB} \times 100$؛

- معدل تغطية التجارة الخارجية = $\frac{\sum X}{\sum M} \times 100$؛

التطبيق رقم 6 : اعتمادا على بيانات جدول TEE الخاص بالجزائر لسنة 2012 يطلب منك حساب مايلي:

1- حساب الانتاج الكلي الخام بطريقتين؛
2- حساب الانتاج الداخلي الخام بطريقة المداخيل؛
3- اعداد حساب الاستغلال و التراكم لقطاع MEI ؛
4- حساب معدل تراكم الاقتصاد الوطني ؛
5- حساب معدل التمويل الذاتي للوطن؛
6- حساب معدل تغطية التجارة الخارجية؛

الجدول الاقتصادي الكلي للجزائر 2012

الوحدة: مليون دينار جزائري

S.Q.S	M.E.I	A.P	I.F	R.D.M	B & S	TOTAL	Opérations	S.Q.S	M.E.I	A.P	I.F	R.D.M	B & S	TOTAL
				5894025,0		5894025,0	Exportations						5894025,0	5894025,0
					4384957,3	4384957,3	Importations					4384957,3		4384957,3
					17095470,4	17095470,4	Production Brute	10003412,3	7092058,1					17095470,4
2820384,5	2246500,9					5066885,4	Consommation Productive						5066885,4	5066885,4
7183027,8	**4845557,2**					**12028585,0**	Valeur Ajoutée	**7183027,8**	**4845557,2**					12028585,0
		31999,0				31999,0	Subvention d'exploitation	2427,0	29572,0					31999,0
879376,8	633108,7	2667627,7	69784,7	10574,9		4260472,8	Rémun. des Salariés		4260445,3			27,5		4260472,8
1100285,1	136483,1					1236768,2	Imp. Liées à la Product.			1236768,2				1236768,2
5205792,9	**4105537,4**					**9311330,3**	Exc. Brut d'Exploitation	**5205792,9**	**4105537,4**					9311330,3
					776551,2	776551,2	T.V.A			776551,2				776551,2
					355234,0	355234,0	Droits de Douane			355234,0				355234,0
18336,3	80604,8	2958,7	554,3			102454,1	Loyers	2496,1	83716,2	16175,8	66,0			102454,1
102232,0	88684,7	46125,0	93358,6	374988,7		705389,0	Intérêts	22623,3	16042,0	14451,2	514730,3	137542,2		705389,0
		3790,7	11007,4			14798,1	Impôts Indirects			14798,1				14798,1
2662077,5	645416,1		28425,9			3335919,5	Impôts directs			3335919,5				3335919,5
32028,9	46083,8	8362,6	6616,4	16722,0		109813,7	Primes d'Assurances				103753,8	6059,9		109813,7
			49147,9	13813,4		62961,3	Indemnités d'Assurances	22508,3	26188,2	5770,0	4362,6	4132,2		62961,3
	700537,8					700537,8	Cotisations Sociales			700537,8				700537,8
11830,6		817319,7	348,7			829499,0	Prestations Sociales		829499,0					829499,0
42503,2	24345,9	6649,1	34698,1	19273,1		127469,4	Services Financiers	13830,0			110372,5	3266,9		127469,4
667877,2			115277,0	31402,8		814557,0	Aut. Rev. de la Propriété	31402,8		298478,0		484676,2		814557,0
59644,6	23956,6	1374387,2	7732,1	320166,7		1785887,2	Aut. Transfert Courants	316309,5	465488,0	952378,0	20926,1	30785,6		1785887,2
2018432,6	**8177286,4**	**2747842,1**	**337260,2**	**-1629518,8**		**11651302,5**	Revenu Disponible Brut	**2018432,6**	**8177286,4**	**2747842,1**	**337260,2**	**-1629518,8**		11651302,5
	5125499,2	523049,6	64313,1			5712861,9	Consommation Finale						5712861,9	5712861,9
	5092322,6	523049,6	64313,1			5679685,3	- Sur le Territoire						5679685,3	5679685,3
	33176,6					33176,6	- Hors Territoire						33176,6	33176,6
2018432,6	**3051787,2**	**2224792,5**	**272947,1**	**-1629518,8**		**5938440,6**	Epargne Brute	**2018432,6**	**3051787,2**	**2224792,5**	**272947,1**	**-1629518,8**		5938440,6
		108407,0		35756,2		144163,2	Transfert en Capital	64466,5	7046,8	66196,6	3335,1	3118,2		144163,2
1677773,2	647898,6	2643057,5	9373,1			4978102,4	Accumulation Brute F.F.						4978102,4	4978102,4
832751,3	127586,9					960338,2	Variation de Stocks						960338,2	960338,2
23438,4	8273,2		46,2	527,5		32285,3	Acquisitions Nettes	78,8		21175,3		11031,2		32285,3
12855,9	8273,2		46,2			21175,3	- De Terrains			21175,3				21175,3
10582,5				527,5		11110,0	- D'Actifs Incorporels	78,8				11031,2		11110,0
						0,0	Capacité de Financement	-450985,0	2275075,3	-439300,1	266862,9	-1651653,1		0,0
					22612212,9		Équil. en Biens & Services						22612212,9	

Source : ONS , Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale , **les tableaux economiques d'ensemble2000- 2012, bultain N° 659, mars 2014.P 15.**

حل التطبيق رقم 6

1- حساب الإنتاج الكلي الخام PTB pm:

ا- بطريقة الإنفاق: لدينا من خلال العلاقة الأساسية:

$$PTB_{PM}=\sum CP+\sum CF+\sum VS+\sum ABFF+\sum X-\sum M$$

بالتعويض نحصل على:

$$PTB_{PM}= 5066885,4 +5712861,9 + 960338,2 + 4978102,2 + 5894025 - 4384457,3$$

$$PTB_{PM}= 18227255,6$$

ب- بطريقة الإنتاج: باستخدام العلاقة الأساسية نجد:

$$PTB_{PM=}\sum PB_{BP}+\sum TVA+\sum DT/I$$

بالتعويض نحصل على:

$$PTB_{PM=} PB_{SQS}+ PB_{MEI} +\sum TVA+\sum DT/I$$

$$PTB_{PM=} 10003412,3 + 7092058,1 +776551,2+355234$$

$$PTB_{PM}= 18227255,6$$

2- حساب الإنتاج الداخلي بطريقة المداخيل:

يتم حساب الإنتاج الداخلي الخام وفقا لطريقة المداخيل من خلال العلاقة:

$$PIB_{PM}=\sum EBE+\sum ILP+\sum RS_{BP}-\sum SE+\sum TVA+\sum DT/I$$

بتعويض المجمعات بقيمها وفقا لجدول TEE للجزائر لسنة 2012 نتحصل على:

$$PIB_{PM}= 9311330,3 + 1236768,2 +(879376,8 + 633108,7) - 31999+ 776551,2 + 355234$$

$$PIB_{PM}= 13160370,2$$

3- إعداد حساب الاستغلال و التراكم لقطاع MEI :

ا- إعداد حساب الاستغلال:

الموارد	الاستخدامات
VAB= 4845557,2 SE = 29572	RS = 633108,7 ILP= 136483,1 EBE= 4105537,4
4875129,2	4875129,2

ب- إعداد حساب التراكم:

الموارد	الاستخدامات
EB= 3051787, 2 TCa = 7046,8	VS = 127586,9 ABFF= 647898,6 Aq Ne = 8273,2 Ca Fi= 2275075,3
3058834	3058834

4- حساب معدل التراكم للوطن:

يحسب معدل التراكم للوطن من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\sum ABFF + \sum VS}{PIB_{PM}} \times 100$$

بالتعويض نحصل على:

$$\frac{4978102.4 + 960338.2}{13160370,2} \times 100 = 45,12\ \%$$

قدر معدل التراكم للجزائر سنة 2012 ب 45 % و هو ما يعني أن الاقتصاد يوجد في وضعية جيدة من خلال حجم التراكم الذي يحققه و الذي يقارب نصف الإنتاج الداخلي الخام، الأمر الذي يساهم في دفع النشاط الاستثماري لاحقا.

5- حساب معدل التمويل الذاتي للوطن:

تعطى علاقة التمويل الذاتي للوطن وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\sum EB}{\sum ABFF + \sum VS}$$

بالتعويض نحصل على:

$$\frac{5938440.6}{4978102.4 + 960338.2} \times 100 = 100\ \%$$

يشير معدل التمويل الذاتي إلي أن الاقتصاد يمول استثماراته في شكل ABFF و VS بشكل كامل.

6- حساب معدل تغطية التجارة الخارجية:

يقيس معادلة تغطية التجارة الخارجية نسبة الفائض أو العجز المسجل على مستوى الميزان التجاري، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\sum X}{\sum M} \times 100$$

بالتعويض نتحصل على:

$$\frac{5894025}{4384457,3} \times 100 = 134,43\%$$

انطلاقا من المعدل المحقق نستنتج بأنه خلال سنة 2012 سجل الميزان التجاري فائض قدر ب 34.43 %.

ثانيا - جدول المدخلات و المخرجات Tableau Des Entrées - Sorties :

نظرا للتطور الكبير و المتسارع الذي شهده الاقتصاد العالمي منذ الثورة الصناعية الي الوقت الحاضر الذي يتميز بثورة معلوماتية و تكنولوجية غير مسبوقة، وبهذا اصبح النشاط الاقتصادي يتمز بكونه اكثر تعقيدا و تداخلا بين مكوناته من فروع و قطاعات، حيث تعتمد مختلف الاعوان المنتجة على بعضها البعض من اجل تحقيق القيم المضافة وعليه فهي ليست مستقلة، وانما متعاونة فيما بينها اذ لا يمكن لقطاع إنتاجي أن ينفرد لوحده عن بقية القطاعات الأخرى.

1- السياق التاريخي لجدول المدخلات – المخرجات:

ان دراسة الارتباطات المتداخلة بين قطاعات الاقتصاد الوطني كانت محل اهتمام العديد من الاقتصاديين و الباحثين لفترات متلاحقة من الزمن يمكننا تلخيصها من خلال[6]:

- من الناحية النظرية يعتبر F.QUESNAY اول من حاول ايجاد اطار عام لتوضيح الترابط و التشابك القائم بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني عندما قام باعداد جدوله الاقتصادي في القرن الثامن عشر، حيث اراد من وراء ذلك توضيح اهمية القطاع الزراعي في تحديد كيفية دوران النقود و السلع بين قطاعات

[6] عصام عزيز شريف، **تحليل المدخلات – المخرجات** ، دار الطليعة للنشر و التوزيع، ط1، بيروت، 1983، ص ص 7 – 10 .

الاقتصاد الوطني، على اعتبار ان الانتاج الزراعي اساس توليد المداخيل بالنظر لكون القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد؛

- صاغ K.Marx في الجزء 2 من كتابه الشهير راس المال المخطط الخاص بعملية اعادة الانتاج، حيث حاول تبسيط التشابك القائم بين القطاعات الاقتصادية بتجميعها في قطاعين اساسيين، القطاع الاول يختص بانتاج وسائل الانتاج ويقوم بتغذية مطالبه الذاتية الي جانب تغذية القطاع الثاني بالمستلزمات الاساسية للانتاج، اما القطاع الثاني فيختص بانتاج وسائل الاستهلاك، وهو بذلك يغطي المطالب الاستهلاكية للعمال و اصحاب العمل لكلا القطاعين، وتستمر هذه الحركية لدفع النشاط الانتاجي بشكل مستمر. وبهذا يحدث التوازن بشكل عرضي وفقا لماركس من خلال التغذية العكسية نتيجة لتساوي قيمة وسائل الانتاج المقدمة من القطاع الاول للقطاع الثاني للتعويض عن ما تم استهلاكه نتيجة لما تم ارساله من القطاع الثاني للقطاع الاول؛
- في سنة 1925 قام عدد من الاقتصاديين السوفيات باعداد الموازين السلعية التي تتضمن الاشارة الي التداخل القائم بين مختلف المنتجات المتعلقة بالاقتصاد السوفياتي من اجل الاعتماد عليها في اعداد الخطة الاقتصادية الاولي للاتحاد السوفياتي، وقد مهدت الموازين السلعية بشكل كبير لظهور جدول المدخلات و المخرجات، حيث ساهم W. Leontief [7] في اعدادها باعتباره عضوا في لجنة التخطيط الاقتصادي للاتحاد السوفياتي؛
- قدم W. Leontief سنة 1941 كتابه الشهير حول: **هيكل الاقتصاد الامريكي**، حيث قام باعداد نموذج خاص بالاقتصادي الامريكي للفترة 1919-1939 من خلال توضيح الترابط القائم في العمليات الإنتاجية بين مختلف القطاعات، ويعتمد هذا النموذج على العلاقة االبسيطة التي تمثل التوازن بين عرض السلع والطلب عليها.وقد سمي هذا النموذج بجدول المدخلات والمخرجات او نموذج التشابك القطاعي، وهو يعرف اختصارا ب نموذج ليونتيف نسبة إلى مبتكره.

2- الاطار العام لجدول المدخلات – المخرجات:

تم اعداد اول جدول TES خاص بالجزائر سنة 1979، وفي سنة 2013 اصدر الديوان الوطني للاحصاء تقؤيؤ يتضمن جدوال TES للفترة 2000- 2012 [*]، حيث يمكننا عرض الاطار العام لجدول TES وفق مايلي:

ا- **تعريف جدول TES :** يوضح جدولTES بصفة دقيقة ومفصلة عمليات السلع و الخدمات المنتجة عن طريق اظهار العلاقات المتبادلة بين مختلف القطاعات الاقتصادية او السلع او القطاعات مع السلع[8]، وهو جدول

[7] W. Leontief اقتصادي امريكي الجنسية روسي المولد، ولد سنة 1906 درس في روسيا ثم انتقل الي المانيا لاستكمال رسالة الدكتوراه، وفي سنة 1931 انتقل الي الولايات المتحدة الامريكية حيث عمل بها في الدائرة الوطنية للبحوث الاقتصادية و مدرسا في جامعة هارفرد، نشر سنة 1941 نتائج بحثه حول هيكل الاقتصاد الامريكي، وقد توجت مسيرته العلمية بحصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1973 .

[*] انظر الملحق رقم 1 الذي يتضمن جدول TES للجزائر لسنة 2012 ..

يوضح الموارد المتاحة للوطن من كل ناتج من مدونة النواتج في الأعمدة، كما يوضح استخدامات هذا الناتج في الأسطر[9].

ب- الهيكل العام لجدول TES : يتضح لنا من خلال الشكل العام لجدول TES بأنه يتكون من 4 جداول جزئية تتمثل اساسا في[10]:

- **الجدول A - جدول الاستهلاكات الوسيطية - :** يعكس هذا الجدول الجزئي التبادل في المنتجات الوسيطية بين الفروع بعضها مع بعض، حيث تظهر الاسطر استخدمات مختلف الفروع من منتج محدد، كما يظهر كل عمود ما يستهلكه فرع محدد من مختلف المنتجات.
- **الجدول B - جدول خاص بعمليات الاستغلال -:** يمثل كل عمود من هذا الجدول حساب الاستغلال للفرع المعني، حيث يتقاطع العمود مع الاسطر التي يعبر عليها اما في موارد او استحدمات حساب الاستغلال للفرع، وتكون بنود هذا الحساب من موارد و استخدامات مرتبة عموديا كما هو واضح في الجدول ادناه.
- **الجدول C - جدول الموارد من النواتج -:** يظهر هذا الجدول من خلال الاعمدة كل ما يتوفر عليه الوطن في فترة معينة - سنة - من موارد على شكل سلع و خدمات منتجة داخل الوطن أو مستوردة.
- **الجدول D - جدول الاستخدمات النهائية -:** هذا الجزء يوضح كيف تتوزع الاستخدامات النهائية لكل ناتج على الاستهلاك النهائي و التراكم الخام للأصول الثابتة و تغير المخزون و الصادرات.

يوضح الجدول التالي الشكل المختصر لجدول TES حيث يتم ملاحظة الجداول الجزئية مثلما هو موضح.

[8] احمد الكواز،**جداول المدخلات المخرجات**، سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 10، ص3 .

[9] أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، مرجع سابق، ص 94.

[10] ONS , Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale , **LES TABLEAUX DES ENTREES SORTIES , 2000- 2012,** bultain N° 657, février 2013.P P 28 - 29 .

الشكل المختصر لجدول TES

P \ B		الزراعة	الصناعة	الخدمات	∑EI	CF	ABFF	VS	X	∑EF	∑E
الإطار A	الزراعة	700	50	180	930	330	0	600	140	1070	2000
	الصناعة	325	215	0	540	330	600	0	330	1260	1800
	الخدمات	325	575	540	1440	330	400	-200	230	760	2200
	∑CI	1350	840	720	**2910**	990	1000	400	700	3090	6000
الإطار B	VAB	150	360	1080	1590	الإطار D					
	SE	15	25	40	80						
	RS	50	100	170	320						
	ICP	25	35	50	110						
	EBE	90	250	900	1240						
	CFF	24	36	60	120						
	ENE	66	214	840	1120						
الإطار C	PBB	1500	1200	1800	4500						
	TVA	50	250	100	400						
	M	450	350	300	1100						
	∑R	2000	1800	2200	6000						

ج- استخدمات جدول TES : يساعد جدول المدخلات و المخرجات الاقتصاديين و متخذي القرار في متابعة وتحليل النشاط الاقتصادي، حيث يوفر لنا عدد معتبر من البيانات و المعلومات التي تعكس صورة النشاط الاقتصادي للوطن، كما يوضح مدى التشابك الموجود بين مختلف الاعوان الاقتصادية الامر الذي يمكننا من فهم هيكل الاقتصاد الوطني بما يسمح لنا تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة بما يتوافق مع تحقيق الاهداف المراد تحقيقها، وبناء على ماسبق تتعدد استخدمات جدول TES، واهمها مايلي:

- **حساب المجمعات الاقتصادية الكلية:** يتضمن جدول TES كما معتبرا من المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي و التي تمكننا من حساب مجمعات اخري اساسية كإجمالي الانتاج الكلي و الداخلي الخام، الدخل الداخلي، وذلك باستخدام طرق متعددة.
- **يعطي صورة مفصلة عن هيكل الاقتصاد الوطني:** يركز TESعلى ظاهرة التوازن العام، حيث يأخذ هذا التحليل في الاعتبار علاقات التشابك المتبادل بين خطوط الانتاج والانشطة في الفروع المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني. وبهذا يمكننا تحديد هيكلة تكاليف الانتاج لمختلف الفروع انطلاقا من حسابات الانتاج و الاستغلال لمختلف الفروع، وهو ما يسمح لنا بمعرفة احتياج الفرع المعني من الاستهلاكات الوسيطية، اليد العاملة...الخ. وضمن نفس الاطار يتيح لنا جدول TES معرفة مساهمة كل فرع في

الصادرات و نسبة اعتماده على الواردات، كما يستخدم جدول المدخلات و المخرجات في تحليل هيكل الاستهلاك النهائي.

- **القيام بعملية التنبؤ :**الاستخدام الرئيسي لجدول TES يتمثل في القيام بعملية التنبؤ الاقتصادي في الاجل القصير و المتوسط اعتمادا على نموذج ليونتيف.

د- قراءة جدول TES : يعتمد نظام SCEA على جدول المدخلات و المخرجات في عملية التحليل و التنبؤ، حيث تقوم المديرية الوطنية للمحاسبة الوطنية باصدار جداول TES الخاصة بالوطن والتي كان اخرها سلسلة جداول TES للفترة 2000-2012 [11]، فمن خلال بيانات جدول TES يمكننا ابراز طريقة قراءة جدول المدخلات و المخرجات، وذلك وفق مايلي:

- **على مستوى الاسطر:**توضح الاسطر الخاصة بالمنتوج كيفية توزيع المنتوج على الاستخدامات الوسيطية و الاستخدامات النهائية،و كل ذلك توضحه الجداول الجزئية A و D، حيث تشير البيانات الواردة في الشكل المختصر ل TES ان المنتوج الصناعي تم استهلاكه وسيطيا بمقدار 540 من طرف كل من فرع الزراعة ب325 و فرع الصناعة ب 215. وفيما يخص الاستخدام النهائي فإن المنتوج الثاني استخدم نهائيا بمقدار 1260 توزعت كاستهلاك نهائي ب 330 و 600 كتراكم خام للاصول الثابتة و 330 على شكل صادرات. وبهذا قدرت اجمالي استخدمات المتوج الثاني ب 1800(540+1260).
- **على مستوى الاعمدة:** توضح الاعمدة الخاصة بالفروع الموارد المتاحة للوطن خلال سنة معينة من مختلف المنتوجات، فعلى سبيل المثال تقدر موارد الوطن من المنتوج الزراعي ب 2000 وقد تم تحقيق ذلك من مصدرين اساسيين، مصدر خارجي متمثل في الواردات M = 450 و مصدر داخلي ممثلا في الانتاج الخام PB = 1500، ولتحقيق هذا الانتاج الخام يحتاج فرع الزراعة للاستهلاك الوسيط ب 700 من موارده و 325 من منتوج الصناعة و 325 من الخدمات. وبهذا فإن الفرع الاول يحقق قيمة مضافة بمقدار 150 (1500- 1350).
- يتضح من خلال قراءتنا لجدول TES المختصر بأن اجمالي الاستهلاك الوسيط للفروع يساوي اجمالي استخدمات النواتج حيث نجد : **∑EI = ∑CI = 2910**، وهذا التوازن صحيح دائما على المستوى الكلي فقط.
- من خلال البيانات الواردة في جدول TES المختصر يتضح جليا الفرق الموجود بين حساب الانتاج للفرع و حساب الناتج للمنتوج، على اعتبار ان حساب الانتاج للفرع يوضح كيفية تشكيل القيمة في

[11] ONS , Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale , **LES TABLEAUX DES ENTREES SORTIES , 2000- 2012,** bultain N° 657, février 2013.

الفرع، اما حساب الناتج للمنتوج فيوضح موارد الوطن من المنتوج و كيفية استخدامه، فإذا اخذنا فرع الصناعة ونواتجه فإننا نحصل على[12]:

حساب الناتج لمنتوج الصناعة

الموارد	الاستخدامات
PB= 1200 M = 350 TVA = 250	∑EI = 540 ∑ EF = 1260
1800	**1800**

حساب الانتاج لفرع الصناعة

الموارد	الاستخدامات
PB= 1200	CP= 840 VAB= 360
1200	**1200**

3- استخدام جدول TES في التنبؤالاقتصادي:

نموذج المدخلات المخرجات من اهم النماذج الخطية المستخدمة في التنبؤ و التحليل الاقتصادي، على اعتبار انه نموذج يعكس العمليات الإنتاجية بين مختلف المؤسسات الانتاجية و الخدمية في الاقتصاد الوطني، حيث ترتبط و تندمج هذه المؤسسات فيما بينها مشكلة نسيج اقتصادي محكم، ويعتمد نموذج ليونتيف على الفروع الانتاجية التي تخضع لنظام تقسيم العمل وفقا للاقتصاد الوطني، حيث يعتمد كل فرع في انتاجه على عدد من فروع الاقتصاد الوطني من خلال ما تقدمه من استهلاكات وسيطية، وعلى هذا الاساس فإن تحليل هيكل الاقتصاد الوطني يرتبط بحجم الترابط بين مختلف الفروع بالنظر لما يستهلكه كل فرع من منتجات الفروع الاخرى، وعلى هذا الاساس فإن اعداد جدول المدخلات و المخرجات يرتكز على محوريين اساسيين:

- تقسيم النشاطات الاقتصادية المقامة في البلد إلى عدد من الفروع التي يتم تجميعها على أساس التشابه الهيكلي لمدخلاتها و التجانس في منتجاتها؛
- تحديد االعلاقة التشابكية بين مختلف الفروع الانتاجية و المعبر عنها اقتصاديا بجدول المعاملات الاقتصادية او مصفوفة المعاملات الفنية.

1- مفهوم المعامل الفني: اذا نظرنا الي جدول الاستهلاكات الوسيطية من الجدول المختصر لTES فإننا نلاحظ بأن فرع الزراعة حقق انتاج خام بقيمة 1200 كما استهلاك وسيطيا ما قيمته 50، 215، 575، من المنتجات الزراعية و الصناعية و الخدمات على التوالي، وبهذا نقول بانه لانتاج وحدة واحدة في فرع الصناعة نستخدم $\frac{50}{1200}$ وحدة من منتجات الزراعة، و $\frac{215}{1200}$ وحدة من منتجات الصناعة، و $\frac{575}{1200}$ من الخدمات. ان هذه النسب تمثل المعامل الفني للانتاج الذي يشير الي نسبة ما يستخدمه الفرع من منتج محدد لانتاج وحدة واحدة، ويحسب عن

[12] انظر للمزيد من التفصيل : أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، مرجع سابق، ص 98.

طريق حاصل قسمة الاستهلاك الانتاجي من الناتج i في الفرع j على انتاج الفرع j ، ويرمز للمعامل الفني بالرمز a_{ij}. وعندما نقوم بقسمة الاستهلاكات الوسيطية لكل فرع على انتاج الفرع نحصل على ما يسمى بمصفوفة المعاملات الفنية، وبالرجوع الي الجدول المختصر ل tes فإن مصفوفة المعاملات الفنية A الخاصة به تعطي وفق ما يلي:

$$A = \begin{bmatrix} \frac{700}{1500} & \frac{50}{1200} & \frac{180}{1800} \\ \frac{325}{1500} & \frac{215}{1200} & \frac{0}{1800} \\ \frac{325}{1500} & \frac{575}{1200} & \frac{540}{1800} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0,466 & 0,041 & 0,1 \\ 0,216 & 0,179 & 0 \\ 0,216 & 0,479 & 0,3 \end{bmatrix}$$

ب- نموذج W. Leontief و التنبؤ الاقتصادي: يستخدم جدول TES بشكل اساسي في عملية التنبؤ الاقتصادي، حيث وضع ليونتيف عدد من الفروض الاساسية التي يتم من خلالها القيام بعملية التنبؤ اعتمادا على جدول المدخلات و المخرجات، وفيما يلي اهم الفروض التي وضعها ليونتيف للقيام بعملية التنبؤ[13]:

- يفترض ليونتيف في مرحلة اولي ان الاقتصاد مغلق لا يصدر و لا يستورد، وسمي هذا النموذج **بنموذج ليونتيف الساكن او الثابت**؛
- يفترض النموذج وجود علاقة خطية دائمة بين الانتاج و الطلب؛
- يكون الطلب النهائي معروفاً بصورة مسبقة أي يمكن تحديد ما ينفقه المستهلك على شراء الكميات المختلفة من السلع من القطاعات الاقتصادية؛
- إن كل زيادة في أحد الفروع الاقتصادية التي يحويها الجدول ستؤدي إلى زيادة مشترياته من القطاعات الأخرى بنفس النسبة حيث تكون الزيادة خطية وتتضمن أن نسبة ما يستلمه أحد الفروع الاقتصادية من القطاعات الأخرى إلى الإنتاج الكلي لهذا القطاع هي نسبة ثابتة؛
- الأسعار الخاصة بكل من المدخلات والمخرجات تكون معروفة ومحددة وغير قابلة للتغيير في الفترة القصيرة على الأقل، لأن تغير الأسعار يؤدي إلى تغير المعاملات الفنية المعبر عنها بصورة نقدية في جدول التعاملات الاقتصادية؛
- ثبات المعاملات الفنية للإنتاج في الأجل القصير و المتوسط بما يضمن بقاء جدول المدخلات والمخرجات صالحا للاستعمال.

ولفهم طريقة استخدام جدول TES في عملية التنبؤ نقوم بعرض الجدول العام التالي:

[13] مالك المحمد، **جدول المدخلات والمخرجات**، جامعة دمشق، ص 7، تاريخ الاطلاع 12 جانفي 2015، انظر الموقع:
www.tahasoft.com/books/385.doc.

P \ B		الزراعة	الصناعة	الخدمات	∑EI	∑EF	∑E
	الزراعة	X11	X12	X13	E1	Y1	X1
	الصناعة	X21	X22	X23	E2	Y2	X2
	الخدمات	X31	X32	X33	E3	Y3	X3
	∑CI	C1	C2	C2	CI= EI	Y	X
	القيمة المضاقة	V1	V2	V3	V		
	∑R	X1	X2	X2	X		

انطلاقا من الجدول اعلاه يمكننا استنتاج مصفوفة المعاملات الفنية التي يتم حساب عناصرها اعتمادا على العلاقة التالية:

$$a_{ij} = \frac{x_{ij}}{X_J}$$

وبهذا تعطي مصفوفة المعاملات الفنية A وفق ما يلي:

$$A = \begin{bmatrix} \frac{x11}{X1} & \frac{x12}{X2} & \frac{x13}{X3} \\ \frac{x21}{X1} & \frac{x22}{X2} & \frac{x23}{X3} \\ \frac{x31}{X1} & \frac{x32}{X2} & \frac{x33}{X3} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} \end{bmatrix}$$

ويتضح لنا من خلال الجدول ايضا ان نموذج ليونتيف يقوم على التوزانات الاساسية التالية:

- $\sum E = \sum R$;
- $X = VAB + \sum CI$; $X = Y + \sum EI$;
- $Y = VAB$;
- $\sum EI = \sum CI$.

- حيث يمثل Y شعاع الطلب النهائي وهو يمثل العمود الخاص بالاستخدمات النهائية EF، ويعطي من خلال: $Y = \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ Y_3 \end{pmatrix}$.

- X يمثل شعاع الانتاج و هو يمثل اجمالي الموارد و يعطي وفق ما يلي : $X = \begin{pmatrix} X_1 \\ X_2 \\ X_3 \end{pmatrix}$.

وبالاعتماد على هذه العلاقات نستطيع التعبير عن الجدول اعلاه من خلال العلاقات الخطية، وذلك وفق ما يلي:

$X_1 = X11 + X12 + X13 + Y_1$;

$X_2 = X21 + X22 + X23 + Y_2$;

$X_3 = X13 + X32 + X33 + Y_3$.

وبتعويض x_{ij} بما يساويها من خلال العلاقة $a_{ij}=\frac{x_{ij}}{X_j}$ حيث يصبح لدينا: $x_{ij}=X_j \times a_{ij}$ ، وبهذا تصبح العلاقات الخطية السابقة من الشكل:

$X_1 = X_1 a_{11} + X_2 a_{12} + X_3 a_{13} + Y_1$;

$X_2 = X_1 a_{21} + X_2 a_{22} + X_3 a_{23} + Y_2$;

$X_3 = X_1 a_{13} + X_2 a_{32} + X_3 a_{33} + Y_3$.

وعلى هذا الاساس نكتب الشكل العام لنموذج ليونتيف وفق العلاقة المصفوفية التالية:

$$\begin{pmatrix} X_1 \\ X_2 \\ X_3 \end{pmatrix} = \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} \end{bmatrix} \begin{pmatrix} X_1 \\ X_2 \\ X_3 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ Y_3 \end{pmatrix}$$

و بالاعتماد على ما سبق يمكننا التعبير عن هذه العلاقات الخطية بواسطة العلاقة الاساسية:

$$X = A\,X + Y$$

$$X\,(I - A) = Y$$

حيث تمثل I المصفوفة الاحادية، وتبرز اهمية العلاقة الخطية في كوننا دائما ما نبحث عن حجم الانتاج المتوقع لتلبية حجم الطلب المتزايد، وفي هذه الحالة لابد من البحث عن شعاع الانتاج X الموافق لحجم الطلب المتزايد وذلك من خلال استخدام $X\,(I - A) = Y$ في عملية التنبؤ، حيث نقوم بضرب طرفي المعادلة في معكوس المصفوفة $(I - A)$ و بهذا نحصل على:

$$X\,(I - A)(I - A)^{-1} = Y\,(I - A)^{-1}$$

$$X = Y\,(I - A)^{-1}$$

وباستخدام هذه العلاقة الاخيرة يتم التنبؤ بمستويات الانتاج الواجب تحقيقها لمواجهة حجم الطلب المتزايد.

التطبيق رقم 07:

لديك اقتصادي فرضي يتكون من ثلاث فروع إنتاجية، حيث تعطي مصفوفة الاستهلاكات الوسيطية الخاصة بالسنة T0 وفق ما يوضحه الجدول التالي :

B / P	I	II	III	Yi
I	40	30	10	120
II	100	20	40	140
III	20	10	10	40

المطلوب :

1. إعداد جدول المخرجات و المدخلات الكلية للفروع الخاصة ب T0؛
2. إيجاد مصفوفة المعاملات الفنية؛
3. إذا علمت أن الطلب النهائي خلال السنة T1 سيرتفع إلي مستوى $Y_{T1}=\begin{pmatrix}150\\160\\80\end{pmatrix}$ ، احسب حجم الإنتاج اللازم لتلبية الطلب النهائي الجديد ؟

حل التطبيق رقم 07:

1- إعداد جدول المدخلات و المخرجات للفروع خلال السنة T0 : لإعداد جدول المدخلات و المخرجات يتوجب علينا القيام بالخطوات التالية:

- **حساب شعاع الإنتاج X_{T0} :** انطلاقا من الفرضيات الأساسية لنموذج ليونتيف نجد بأن المخرجات الكلية تساوي المدخلات الكلية ونحصل عليه من كل فرق بإضافة الطلب النهائي Yi إلى مجموع الاستخدامات الوسيطية وذلك باستخدام العلاقة: $X = Y + \sum EI$ حيث يكون حجم الإنتاج المحقق في كل فرع هو:

وعليه تعطي قيم شعاع الإنتاج للسنة T0 كما يلي:

$X_1 = 80 + 120 = 200$

$X_2 = 160 + 140 = 300$

$X_3 = 40 + 40 = 80$

وفي الأخير نتحصل على شعاع الإنتاج: $X_{T0} = \begin{pmatrix} 200 \\ 300 \\ 80 \end{pmatrix}$

- نقوم بحساب القيمة المضافة المحققة في كل فرع من خلال العلاقة: $X = VAB + \sum CI$ ، وبهذا تعطي القيم المضافة للفروع من خلال:

$$\mathbf{VAB_j = X_j - \sum x_{ij}} \quad / \quad \mathbf{\sum x_{ij}} = \sum CI$$

وهكذا نجد :

$VAB_1 = 200 - 160 = 40$

$VAB_2 = 300 - 60 = 24$

$VAB_3 = 80 - 60 = 20$

بعد القيام بالخطوات السابقة نستطيع إعداد جدول المدخلات و المخرجات للسنة T0، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول tes للسنة T0

B / P	I	II	III	∑EI	Yi	Xi
I	40	30	10	80	120	200
II	100	20	40	160	140	300
III	20	10	10	40	40	80
∑CI	160	60	60	280		
VAB	40	240	20		300	
X_j	200	300	80			580

2- إيجاد مصفوفة المعاملات الفنية: مصفوفة المعاملات الفنية هي المصفوفة المربعة التي تتضمن الطريقة الفنية التي تتم بها عملية الإنتاج في مختلف فروع الاقتصاد الوطني من خلال ترابطها و تشابكها، وحيث يتم حساب عناصر المصفوفة باستخدام العلاقة :

$$a_{ij} = X_{ij} / X_j$$

- حيث يحسب العنصر a_{11} وفق: $a_{11}=X_{11}/ X_1= 40/200 =0.2$
- كما يعطى العنصر a_{12} وفق: $a_{12}= X_{12}/X_2 = 30/300 = 0.1$
- و يعطى العنصر a_{13} وفق: $a_{13}= X_{13}/X_3 = 10/80 = 0.125$

وتتم بنفس الآلية حساب جميع مكونات مصفوفة المعاملات الفنية A التي تعطي كما يلي:

$$A = \begin{bmatrix} 0.2 & 0.1 & 0.125 \\ 0.5 & 0.0667 & 0.5 \\ 0.1 & 0.0333 & 0.125 \end{bmatrix}$$

3- حساب شعاع الإنتاج للسنة T_1 : لتلبية حجم الطلب النهائي الجديد يتوجب على فروع الاقتصاد الوطني زيادة حجم الإنتاج لامتصاص فائض الطلب، ولمعرفة حجم الإنتاج الواجب تحقيقه نستخدم نموذج ليونتيف للتنبؤ باستخدام العلاقة الخطية الأساسية:

$$X = (I-A)^{-1} Y$$

ولتحديد شعاع الإنتاج X_{T1} نقوم بالخطوات التالية:

- حساب مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة و غير المباشرة $I - A$: ينم حساب هذه المصفوفة انطلاقا من مصفوفة المعاملات الفنية A التي تم حسابها سابقا، وذلك وفق ما يلي:

$$I-A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 0.2 & 0.1 & 0.125 \\ 0.5 & 0.0667 & 0.5 \\ 0.1 & 0.0333 & 0.125 \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} 0.8 & -0.1 & -0.125 \\ -0.5 & 0.9333 & -0.5 \\ -0.1 & -0.0333 & 0.875 \end{bmatrix}$$

- الخطوة التالية هي حساب المصفوفة $(I- A)^{-1}$ باستخدام الطرق الرياضية المعروفة – طريقة معكوس المصفوفة أو طريقة كرامر- حيث نجد:

$$\begin{bmatrix} 1.385 & 0.159 & 0.289 \\ 0.844 & 1.190 & 0.801 \\ 0.190 & 0.063 & 1.206 \end{bmatrix}$$

$$(I - A)^{-1} =$$

- حساب شعاع الإنتاج للسنة T1 وذلك باستخدام العلاقة الأساسية $\mathbf{X = (I-A)^{-1} Y}$ حيث تعطي وفق الشكل:

$$\begin{bmatrix} X1 \\ X2 \\ X3 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1.385 & 0.159 & 0.289 \\ 0.844 & 1.190 & 0.801 \\ 0.190 & 0.063 & 1.206 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 150 \\ 160 \\ 80 \end{bmatrix}$$

وبهذا فإن شعاع الانتاج للسنة T_1 اللازم لتلبية الطلب النهائي $Y_{T1=} \begin{pmatrix} 150 \\ 160 \\ 80 \end{pmatrix}$ هو :

$$X_{T1=} \begin{bmatrix} X1 \\ X2 \\ X3 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 256.277 \\ 381.169 \\ 135.237 \end{bmatrix}$$

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

أولا - الكتب:

1. إسماعيل شعباني، مقدمة في **اقتصاد التنمية**، دار هومة، الجزائر 1997.
2. إسماعيل محمّد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر و التوزيع ط1، عمان 2012.
3. أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، أطلس للنشر، الجزائر.
4. عبد الجبار حمد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي**، دار وائل للنشر ط1 ، عمان 2001 .
5. عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-** 1985، منظمة العمل الدولية ، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل، ط1، الجزائر 1992.
6. عبد القادر محمود رضوان، عبد القادر محمود رضوان ، **مبادئ الحسابات الإقتصادية القومية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1990.
7. عبد المجيد قدي ،قادة أقاسم، **المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، 2002.
8. عصام عزيز شريف، **تحليل المدخلات – المخرجات** ، دار الطليعة للنشر و التوزيع، ط1، بيروت، 1983.
9. فليح فارس حسن، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي ط1، عمان 2006.
10. محمّد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.
11. نواف محمّد عباس الرماني، **المحاسبة القومية**، دار صفاء للنشر و التوزيع ط1، عمان 2009 .

ثانيا - رسائل جامعية:

1. أحمد لهبيبات، **التجربة الجزائرية في ميدان المحاسبة الوطنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، ع.اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،1995 .
2. بن عطية محمّد، **دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين 1969 - 2005** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان 2005-2006 .
3. رضا عقون، **عرض نظام معلومات المحاسبة الوطنية مع دراسة تقييميه لحالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علو م التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2003.

ثالثا - بحوث و مقالات:

1. كامل العضاض، **نظام الحسابات القومية 1993 الصادر عن الأمم المتحدة -** سماته الرئيسة، أغراضه التحليلية، أهم محاوره، وهياكل منظوماته؛ تطبيقاته وتحديثاته الراهنة- ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الإحصائي العربي الأول ، المنظم من طرف دائرة الإحصاء العامة و المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية، عمان 12-13 نوفمبر 2013 .
2. محمّد الطاهر درويش، **اشكالية انتاج المعطيات الاقتصادية الكلية في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية SCEA** ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة ، عدد 17 ، جوان 2002 .
3. حسن احمد حزوري، حسابات قومية ، دروس لطلاب السنة الثالثة تخصص إدارة الأعمال و العلوم المالية و المصرفية ، جامعة حلب 2006 – 2007 .
4. هاشم جمال، محاضرات في المحاسبة الوطنية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.

رابعا- التقارير و الإصدارات:

1. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، الشعبة الإحصائية، **الحسابات القومية مقدمة عملية** ، دراسات في الأساليب، السلسلة واو، العدد 85 ،نيويورك 2005 .
2. دائرة الإحصاء العامة، المملكة الهاشمية الأردنية، الحسابات القومية في الأردن 1976-2002 .
3. برنامج المقارنات الدوليةICP ، **برنامج المقارنات الدولية و ممارسة الحسابات القومية**، تقرير سنة 2011 .
4. احمد الكواز، **نظام الحسابات القومية لعام 2008**، سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 101، مارس 2011 .
5. احمد الكواز، **جداول المدخلات المخرجات**، سلسلة جسور التنمية، العدد 10، المعهد العربي للتخطيط2002 .

2-المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres :

.

1. Sophie brana et Marie- claude bergouignan , **TD de comptabilité nationale**, 3em édition, Dunod, Paris 2011 , 3em édition,
2. Alain Samuelson, **les grands courants de la pensée économique**, ONU 2eme édition, Alger 1993.

Rapports, articles, périodique

1. Alain Pichot**, Le système algérien de comptabilité nationale** , Revue Tiers Monde , Année 1975 , Volume 16 , Numéro 64 pp. 783-793.
2. Khelifa KABRI , **COMPTABILITE NATIONALE ET ECONOMIE DE MARCHE :QUELLES PERSPECTIVES POUR L'ECONOMIE ALGERIENNE** ?, Revue Campus N°8, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, 2007.
3. ONS , Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale , **les tableaux economiques d'ensemble2000- 2012**, bultain N° 659, mars 2014,**.**
4. ONS , Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale , **LES TABLEAUX DES ENTREES SORTIES** , **2000- 2012,** bultain N° 657, février 2013.

3- مراجع من الانترنت

1. قطب عبد اللطيف سالم ، **تطبيق نظام الحسابات القومية 2008 في الدول العربية**، تاريخ الاطلاع 24 ماي 2014 ، انظر الموقع: www.aitrs.org/.../SystemAssets/.../NAS2008/lecture2.
2. مالك المحمد، **جدول المدخلات والمخرجات**، جامعة دمشق، ص 7، تاريخ الاطلاع 12 جانفي 2015، انظر الموقع: www.tahasoft.com/books/385.doc.

الملاحق

Tableau des Entrées -Sorties -Année 2012-

En millions de DA

Code NSA	Intitulés des NSA	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
01	Agriculture, sylviculture, pêche	101114	0	0	2597	683	2356	38	2402	2678	503192	4	0
02	Eau et Energie	6641	29649	5483	922	3604	25527	32943	3371	5014	9290	113	22
03	Hydrocarbures	5940	24478	740541	45121	1091	2337	853	5975	2262	15884	38	0
04	Services et Travx. Pub. Pétroliers	0	0	48925	125876				0		0		
05	Mines et carrières	0	0	9952	1281	6	8403	2402	16794	1151	703	1	0
06	ISMMEE	41629	7838	8017	4438	2905	85691	1984	369575	2566	6061	81	1
07	Matériaux de Construction	2016	314	2771	45195	45	3639	3153	450386	732	311	0	0
08	BTPH	0	17855	0	10803	3723	12200	2274	753	2103	572	133	2
09	Chimie, Plastiques, Caoutchouc	33723	6721	2217	188	4059	18090	1422	254307	57315	859	491	29
10	Industries Agro-alimentaires	79520	0	3279	12	0	6168	77	2129	21787	59571	69	114
11	Textiles, confection, bonnéterie	1197	1746	0	0	262	8407	467	1080	3628	128	27264	34
12	Cuirs et Chaussures	0	16181	0	0	1649	14999	1831	4	786	12	2932	3593
13	Bois, Papiers et lièges	13830	2299	17008	19127	1731	11349	3206	138313	4965	1313	167	5
14	Industries diverses	24984	554	0	0	178	1586	167	369	191	267	10	0
15	Transport et communications	15374	2744	40507	6191	2028	13860	1449	1999	1945	1820	85	1
17	Hôtels cafés restaurants	1760	10461	164	279	409	2912	346	942	610	430	17	1
18	Services fournis aux entreprises	16215	2933	35195	1548	80	871	139	33031	516	32970	17	0
19	Services fournis aux ménages	9491	0	0	0	0	0	0	1017	0	1	0	0
Consommations Intermédiaires		353434	123772	914058	263615	22454	216456	52750	1282447	108249	633181	31402	3801
Valeurs Ajoutées (VA)		1421693	122553	5208446	68283	22750	97395	75898	1411160	59174	266137	14008	2665
Rémunération des Salariés (RS)		132450	48957	115935	58161	8124	47447	24807	556003	18818	38751	6305	987
Impôts liés à la production (ILP)		6898	5014	968672	5768	718	7044	4672	86191	3094	8846	1505	157
Excédents Bruts d'Exploitation		1282346	70583	4123839	4354	13908	42904	46418	768965	37262	218540	6199	1541
Consommation de Fonds Fixes		2146	72998	290968	32449	4584	35278	13346	62780	7306	18343	1481	158
Excédents Nets d'Exploitation		1280199	-2415	3832870	-28095	9323	7626	33073	706186	29955	200197	4718	1383
Productions Brutes (PB)		1775127	246325	6122504	331899	45204	313851	128648	2693607	167423	899319	45411	6467
Importations biens et services		355804	0	165735	0	12878	1908422	53138	2221	527835	447407	62975	15025
Taxes sur la Valeur Ajoutée		67044	40408	8384	0	8450	93693	14891	0	84946	135003	17221	3037
Droits et taxes à l'importation		25720	0	18782	0	2903	33292	423	0	123938	95569	14463	4113
Marges commerciales		269702	0	49657	0	5037	798400	59986	0	270899	432260	24589	3886
Total des Ressources		2493397	286733	6365062	331899	74472	3207658	257087	2695828	1175042	2009557	164659	32528

13	14	15	16	17	18	19	Total CI	CF Ménage	CF AP	CF IF	CF AI	FBCF	Variation Stocks	Export B&S	Emplois finaux	Total des Emplois
2993	95	39846	17994	7831	1291	129	685243	1576766	158128	0	0	46870	22632	3758	1808153	2493397
1365	285	18251	11880	5910	3113	20002	183363	100650	736	1653	332	0	0	0	103370	286733
109	36	192528	42064	58	1685	168	1081178	78292	1334	501	260	0	-264668	5468165	5283884	6365062
							174801	0	0	0	0	298709	-141611	0	157098	331899
8	3	0	0	0	6	0	40709	0	790	0	135	0	20736	12102	33763	74472
407	253	59074	21084	213	1979	287	614082	273662	893	4899	1805	1669824	635759	6735	2593578	3207858
43	9	1027	325	0	892	0	510860	1811	3719	0	782	0	-261941	1856	-253774	257087
861	305	21610	4752	1250	2200	218	81735	53000	1241	0	2333	2655896	-98377	0	2614093	2695828
999	3611	62225	21644	80	2099	251	468108	145891	9850	274	873	6496	431556	111994	706934	1175042
74	16	18143	62328	23642	1	61	276080	853635	32	1	0	0	857429	21480	1732677	2009557
2884	49	11683	13400	190	1130	737	74084	165284	9511	162	0	0	-84414	32	90575	164659
2155	2776	0	0	0	253	9494	56665	44398	1780	0	10	0	-72231	1907	-24137	32528
9162	1159	15868	16215	465	6611	71	262869	49397	3404	13986	103	37935	-68267	1289	37846	300711
72	387	4735	24896	44	4208	140	62849	59796	1082	584	112	6093	-16265	104	52104	114954
144	39	46843	65162	936	1316	160	202582	1437027	173640	8874	216	0	0	101585	1721344	1923926
114	40	46083	21225	247	3727	6	89772	139763	383	2989	215	0	0	9716	153066	242838
33	13	16114	4395	165	1884	8	146126	0	148584	30391	506	255681	0	153304	588465	734591
0	3	44370	0	0	0	0	54882	146126	259	0	3	0	0	0	146388	201270
21224	9080	598369	327353	41020	32466	31723	5066885	5125499	515365	64313	7684	4978102	960338	5894025	17545327	22612213
18360	49673	1095278	1651553	138944	154366	150227	12028585									
10044	5162	172795	146241	34613	47454	41451	1512485									
1761	751	48971	61341	13756	6134	5475	1236768									
8555	43760	873511	1443972	90578	100798	103301	9279331									
1447	1198	154767	100300	8364	15680	2201	826895									
5108	42563	718744	1343672	81212	84918	101100	8452337									
38584	58753	1683677	1978906	178964	186851	181850	17085470									
146023	28101	94375	0	30099	474918	0	4384957									
30415	12268	135873	0	32776	72822	19320	776551									
29354	6677	0	0	0	0	0	355234									
55335	9155	0	-1978906	0	0	0	0									
300711	114954	1923926	0	242838	734592	201270	22612212,91									

La PIB = Σ Valeurs Ajoutées + TVA + Droits et taxes à l'importation

La PIB =13 160 370,2 millions de DA